



محاضرات في ...

تاريخ مصر الحديث المعاصر

الفرقة الرابعة - أساسي - دراسة إجتماعية



أستاذ المقرر

أ.د. محمد سيد إسماعيل

2023م

بيانات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الرابعة - أساسي دراسات

التخصص: تربية - تاريخ

عدد الصفحات: 130.

القسم التابع له المقرر : قسم التاريخ- كلية الآداب.

الرموز المستخدمة



نص للقراءة والدراسة.



فيديو للمشاهدة.



أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.



رابط خارجي



تواصل عبر مؤتمر الفيديو.



أنشطة ومهام.

الفصل الأول

الاحتلال العثماني لمصر

دخل الأتراك العثمانيين في آسيا الصغرى في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي كقبيلة من القبائل التركية تنزح من مناطق الإستبسفى آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول وفي أثناءترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقة التي كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحها علاء الدين الأول منطقة تابعة له في الأناضول، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغول " بلقب " أوج بكى " أي محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم بأسم السلطانعلاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية في الأناضول ، وضمالى المنطقة التي يحكمها مدينه " اسكى شهر " وفي عام 1288م توفياًرطغول وخلفه في حكم الإمارة ابنه عثمان التي سميت بأسمهاالدولةالعثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف امتدت أقاليمها في آسيا وأوروباوأفريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التي شهدها التاريخ.

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني . أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مديراً للحربمطواعاً للسلطين . نظراً إلى الحرب على أنها واجبه الأول، واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فالحكم . فهي تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها زمن الحرب. أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فنظامين : نظام الإقطاع العسكري من ناحية ، ونظام الالتزام من ناحية أخرى ، وطبقاً للنظام الإقطاعالعسكري كان رجال الجيش يمنحون أرضاً زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها . وهى عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذيكان يملك هذه الأراضي أن يستمر فى زراعتها بصفته أحد رعاياالسلطان وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظراً لأنه كان للبيئةالإسلامية وضع معترف به فالدولة ، وكان السلطين مرضيينعلى تدعيم سلطة شيخ الإسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

النزاع بين العثمانيين والمماليك :

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانية وبين دولة المماليك التي كانت تحكم مصر والشام لها سيادة على إقليم الحجاز، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بين الدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين الطرف الجنوبى الشرقى لآسيا

الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت في هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت في ولائها بين الدولة العثمانية ودولة المماليك، وكان هذا مبعث اضطراب في العلاقات بين الدولتين، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أولاً لأمر أن يحسم مسألة الحدود، بالسيطرة تماماً على منطقتها ومكانها. وهناك سبب ثان هو أن السلطان قانصوه الغورى (1501-1516) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمراء العثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب في وجه السلطان سليم. وكان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبانية التي اتبعها السلطان الغورى أثناء الحرب التي قامت بين السلطان سليم وبين الشاه إسماعيل الصغرى، فقد وقف الغورى موقفاً غير ودى من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه إسماعيل، فهو لم يلتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين، وهو لم يتخذ موقفاً عدائياً صريحاً من السلطان سليم، فكان في استطاعته لو اتخذ الموقف العدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيش العثمانى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكى من الخلف، مما يعرض الجيش العثمانى لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليه خط الرجعة إلى بلاده وكان في استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضي الدولة العثمانية، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى، وأصدر الأوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة "دلفادر" المشمولة بحماية دولة المماليك منع تقديم المؤن والاذنية اللازمة للجيش العثمانى فى أثناء توغله فى فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفى طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته "ابلستين"، ويات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحرب بين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة "مرج دابق" شمال حلب فى أغسطس 1516، وقتل السلطان الغورى .

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد، وتشجع

السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر، وكان الأمراء في مصر قد اختاروا "طومان باي" سلطانا للدولة المملوكية، وفي موقعة الريدانية في ضواحي القاهرة التحم الجيشان العثماني والمملوكي في 23 يناير 1517 واشترك فيها السلطان سليم وطومان باي، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم، وكانت الخسائر من الجانبين فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة 23 يناير 1517 م، وقبضوا على السلطان طومان باي وتم شنقه في 13 أبريل 1517 عند باب زويلة وطويت دولة المماليك، ودخلت مصر والشام في نطاق الممتلكات العثمانية .

فقدت مصر بالدخول التركي عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة من الولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة في معظم الأحيان. أما الشعب المصري فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين: يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، في هدوء وسكون. بقي السلطان سليم في مصر حتى سبتمبر 1517 ثم غادرها إلى مقر السلطنة، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر في نظام للحكومة يضمن به قادمة مصر لتركيا، إذ أنه كان قد عقد العزم على أن يستقل الشعب المصري بالهدوء العامل، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلعة ثقة السلطان في اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها، وكان من نتيجة هذا فكر في تقسيم السلطة بين الوالي، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية الترابي أن يتركها في مصر، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الأخرى. وكان الوالي (الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحب السلطة العليا في البلاد، يعينه السلطان في المدة لم تكن تتجاوز في المتوسط ثلاثة سنوات، ويشرف على جمع الجزية، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة أعضاء الديوان الذين كان لهم الحق في رفضهم، كما كان لهم الحق في عزل الوالي إذا اشتبهوا في أنه يفكر في خيانة السلطان .

وقد تركت السلطة التنفيذية في أيدي أمراء المماليك الذين كانت للديوان حق تعيينهم وعزلهم، ولكنهم كان ومسؤولين مام الوالي عن القيام وبالواجبات التي فرضت عليهم. وقد خلف السلطان ابنه سليمان القانوني الذي عدل نظام حكومتها، بان حول الحماية إلى شبه جيش احتياطي، وضم إليه فرقة من المماليك، كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير، ويؤلف من رؤساء فرق الحماية وبعض كبار الموظفين، ومهمته النظر في الأمور الرئيسية للحكومة، والثاني يسمى الديوان الصغير وينعقد يوميا في

القلعة مقر الباشا وينظر فى الأمور العادية، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع . كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليمًا (مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجزيرة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة، والباقي فى الوجه القبلى وهى أطفح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقتا. وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف) أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجقوالكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسورالنيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحرصاتها أثناءه ، علأن يسخروا فى ذلك الفلاحين، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة. وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى. والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى والرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها. وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز. والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة، وامين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب. وقاضى القضاة وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاة آخرون يتم تعيينهم لمن يدفع أكثر.

كانت الهيئات الثلاث، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخرين فسيطروا على البلاد. وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يخطط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمع

أقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمة في تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية. هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم، بينما الهيئة الأخيرة، المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم. ولم يكن لأمرء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي، وكان رئيس المماليك المسمى "شيخ البلد" يصل إلى مركزه بالقوة، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان. وكان هم المماليك جمع المال لا من المصريين فحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة، ولهذا ترى ان هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشؤون المالية العامة. فقد خلطوا بين انواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفقى. فالغنيمة والفقى مختلفان وان كانا يؤديان الى معنى واحد: وهو المقدار من الاموال التى تستولى عليها جيوش الدولة فى حروبها. والغنيمة هى ما اغلب عليه المسلمين حتى يأخذوه غنوة، والفقى هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفقى فيحصل الذين حضروا المعركة اربعة اخماس ويرسل الخمس الى بيت المال، اخذت المماليك فى وضع يدها على كل انواع الضرائب باختلاف أصولها ومواردها .

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ويمكن تقسيمهم الى العثمانيين والمماليك والمصريين .

1- اول العثمانيون :

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبارالموظفين، وكان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه من الاموال فى المدة القصيرة التسيبها فالحكم ، وقد كان بقاءالوالى منصبه يتوقف على رضا السلطان وكبار رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة. وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل الى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسير ممتطيا جواده فى موكب يحيط بع عدد كبير من الفرسان والمشاه وزعماء المماليك. أما اعضاء الديوان فبعد ان فقدوا ثقفتهم الحربية

لقلة اشتغال الحماية بالحروب اخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاهرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الاراضى ويعيشون على دخلها.

2- ثانيا : المماليك :

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسية ويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاهالى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طولحياته ، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع اليها ارغبة فى السيادة والوصول الى سلطة الحكم الت اصبحت حين ضعفت تركيا فى ايدى اقوى المماليك واكثرهم انصارا وقد بسط امراء المماليك ايديهم على معظم الأراضى،ففى بعض الاحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب امير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الاسعار، وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من افراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة. وكان لابد للماليك من الحصول على الاموال ، فأرهبوا الزراع والصناع بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله فقد كان امراء المماليك اكثر الحكام اتصالا بافراد الشعب مما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بحب المسود لسادته.

3- ثالثا : المصريون :

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من الماكل والملبس والسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلة انتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملونعلى النسبة العظمى من داخل البلاد مع قلة عددهمبالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة .

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فاكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والابوئة تنتشر بين آن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا اطباء، وانما كان

الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متفشيا بحكم فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم اذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الازهرالذى قاوم كل عوامل الفناء .وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حالالمصريهى حالة طبيعية وانه مسخر للعمل من اجلهم ، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة. منها :1 - عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الازى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم . 2 - قلة مقدرتهم على اللانتاج ، إذ فترت همتهم على العمل ، كما ان انخفاض مستوى المعيشة ادى الى نفشى الضعف والمرضوانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى . 3 - نفشى الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسئولية وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية ، مما هة نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضيع فيه الحقوق وتنقض ابسط قواعد العدل .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفيه، ومن هؤلاء التجار والعلماء وطبقة العلماء ،بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية.

أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة وتاخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أي فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها .

الزراعة: أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الريوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبهالصحارى الجرداء .

1 - ملكية الاراضى :

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظيردفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .

كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فاوروبا " نظام القطاع " . وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

- 1 - هناك بعض الاراضى معفاة من الضرائب كارضالوقف .
 - 2 - توزيع الحكومة الاراضى على ملتزمى جمع الضرائب ، اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .
 - 3 - يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين سيثمرونها نظير دفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون ، فالملتزم يعتبر مالكا لحين جمع الضرائب ،ويمكنه بيع هذا الحق او توريثه لورثته . والفلاح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير انه اذا لم يكن للملتزم ورثه ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم .
- وقد امر السلطان سليم بمسح الاراضى ، كما امر بتسجيلها ،وتسجيل اسماء مستثمريها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .
- 2- اراض الوقف :

نظام الوقف نظام متبع لادارة الاراضى الموقوفة، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الاراضى، من بين المستحقين فاذا انقضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان الناظر عادة يعينون من بين طائفة العلماء.وقد كان الناظر من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة. كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة، والوقف هو تخصيص ربع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الربع . وقد يخصص الواقف ربع الارض للصرف على عمل او اعمال خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيرى " . وقد يخصص الربعلأفراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى " الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان

الوارث لا يستطيع التصرف فى الارض ،وانما له الحق فى الانتفاع بريعتها فقط .وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير ، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تاثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ، غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب

3 - نظام الالتزام :

فى بداية الحكم العثماني، كان يجمع الضرائب عمال الحكومة تحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام. والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام" وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ، واما بطريقة المزايدة بين راغبي الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتمزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ، وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتمزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتمزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب . وكان الملتمزم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتمزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام. وبهذا اصبح النظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولى على غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية_ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتمزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام" الذى كان يطرح للمزايدة بثمن اساسى يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدره على الارض التى ستعطى "وسية" للملتمزم. واصبح الملتمزم الموظف المكلف بتوطيد الامن، وادارة قرى دائرة الالتزام، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته. ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

شيخ البلد: ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ، واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ " .

الشاهد: ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستثمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)، وهو الحكم فيما يقوم من المنازعات فى هذا الشأن ، وعليه فوق هذا ان يقوم بادارة اراضى الوسيه .

5- **المشد** : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يجربون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فزاراضا لوسية او يهملون فى هذا العمل ، وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

6- **الكلاف** : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطبيها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ، كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية . والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه ، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة أسرته ، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهوالتخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يههما الحصول على الاموال باى سبيل . ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلال هذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

1 - وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية ، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب ، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرعوسيه ان اراد بهم ظلما . وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناع من

زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم. وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومي ينحصر غرضه فى ارضاء موظفي الادارة ورجال الحكم الذين لا يهتمهم امر الصناعة، كما ان التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة . 2 - اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحللت الصناعة. 3 - كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته)، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

4 - اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى لتكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقاين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذا ان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منا الانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع الباقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانة بهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثره فتاخر موارد الانتاج التى منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة . وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الدخول العثمانى، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاد استقلالها وضمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة .

الفصل الثاني

الاحتلال الفرنسي لمصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر هي حملة عسكرية قام بها الجنرال نابليون بونابرت على الولايات العثمانية مصر والشام (1798-1801م) بهدف الدفاع عن المصالح الفرنسية، منع إنجلترا من القدرة على الوصول للهند، وكذلك كان للحملة أهداف علمية. كانت بداية الحملة هي حملة البحر المتوسط 1798، وهي سلسلة من المعارك البحرية شملت السيطرة على مالطا. من الناحية العلمية، أدت الحملة إلى اكتشاف حجر رشيد، وازعة بذلك حجر الأساس لعلم المصريات. بالرغم من تحقيق بعض الانتصارات، ونجاح الحملة في البداية، إلا أن نابليون اضطر إلى الانسحاب بجيشه لعدة أسباب منها حدوث اضطرابات سياسية في فرنسا، النزاعات في أوروبا، وكذلك الهزيمة في معركة أبي قير البحرية.

جاءت فكرة السيطرة على مصر وجعلها مستعمرة فرنسية تحت النقاش منذ قام البارون دو توت بمهمة سرية إلى بلاد الشام في 1777، لفحص الجدوى كان تقرير البارون إيجابيا، لكن لم يتم اتخاذ أي خطوات من قبل فرنسا حينها أصبحت مصر محل نقاش بعد ذلك بين شارل تاليران ونابليون، وفي 1798، قدم نابليون اقتراحا إلى حكومة المديرين بالقيام بحملة للسيطرة على مصر، بهدف «الحفاظ على المصالح الفرنسية»، وتقليل قدرة بريطانيا على الوصول إلى الهند وإلحاق الضرر بتجاريتها، وذلك بسبب موقع مصر الجيد بين خطوط التجارة. أراد بونابرت تأسيس مستعمرة فرنسية في مصر، سعيا في نهاية المطاف للارتباط بحليف فرنسا السلطان تيبو في مملكة ميسور. بما إن فرنسا لم تكن مجهزة لهجوم مباشر على بريطانيا العظمى، قررت حكومة المديرين التدخل بصورة غير مباشرة، وعمل ميناء مزدوج يصل بين البحرين الأحمر والمتوسط (وهو ما سيتم تطبيقه في القرن العشرين عن طريق قناة السويس). تعددت الأسباب في خروج الحملة الفرنسية؛ فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونابرت نتيجة لانتصاراته الباهرة في ايطاليا، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس، وهناك من يقول ان بونابرت نفسه قد بات لا يرضى بعد ما احرزه من، فصار بونابرت يهدف الى السيطرة في فرنسا، ولما كان دستور سنة 1795 يمنع الرجال دون الاربعين من ان يصبحوا اعضاء في تلك الحكومة، فقد تحتم الانتظار على بونابرت حتى يبلغ سن الاربعين وعلى حد قوله حتى تنضج الكمثرى، بالإضافة إلى اتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك

متعذرا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التي ناحيتهم العداء منذ اعدام الملك لويس السادس عشر والبت عليهم الدول، ونجحت في تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا 1793 فصمم الفرنسيون على الانتقام منانجلترا سواء يغزو الانجليز في بلادهم أو أهم مستعمراتهم.

كانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا في القسطنطينية والدمور قتلها في مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دي توت وسناروفولتي اهم ما عن الفرنسيون بدراسته في السنوات التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية الى مصر. فقد شهد " سانت بريست " الحرب الروسية لتركية التي انتهت بمعاهدة " قينارجة" في سنة 1774 م، واعتقدان انحلال تركيا بات امرا لا مفر من الاعتراف به ، ومع انه كان ينبغي ان تبذل فرنسا قصارى جهدها للمحافظة على كيان تركيا وهي الدولة التي توطدت اواصر الصداقة بينها وبين فرنسا منذ زمن طويل ، فقد كان من رايه اذا تعذر اقتناع كل من روسيا والنمسا بالعدول عن مناصبة الدولة العداء طمعا في ممتلكاتها فانالواجب يقتضى فرنسا محافظة على مصالحها ان تشترك مع هاتين الدولتين فباقتسام ممتلكات تركيا حتى اذا تقرر ذلك كانت مصر من نصيب فرنسا من التركة العثمانية ، وقد بنى بريست اختياره على اعتبارات عدة اهمها ان مصر " اخصب بقاع الارض كلها "تنمو بها المحصولات التي تنو بالمستعمرات الفرنسية في امريكا " وذلك دون مشقة او تعب، كما انه من الممكن ان يجلب العبيد لفلاحة ارضها وزرعها بنفقات تقل كثيرا عما يحدث في تلك المستعمرات الامريكية ، علاوة على ذلك ان مصر بلد صحى المناخ لا يبعد كثيرا عن شواطئ فرنسا الجنوبية ،ولا تستطيع دولة اوروبية ان تنازع فرنسا فى امتلاكه ، ولما كان من السهل ان تصبح ممرا ومركزا لتجارة العالم اجمع فان ذلك قد يودى اذا تم الى اضعاف شوكة انجلترا او هدم سيطرتها على الهند .واعتقد بريست ان فرنسا لن تلقى صعوبة اذا هى حاولت الاستيلاء على هذه البلاد لان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، ولا وسائل للدفاع عنها، كما ان حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع بسبب ضعفها والفوضى المنتشرة بها ، فضلا عن ذلك فان البكوات المماليك الذين يؤلفون حكومة هذه البلاد من الرقيق الاجانب الذين يكرههم المصريون كراهية شديدة. اوضح مور مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة اذا هى اقدمت علىضم مصر اليها فقال ان استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة ، وان الاستيلاء على مصر سوف يكون من نتائجه احياء طريق التجارة البرى القديم عبربرخ السويس واستخدامه فى نقل تجارة الهند ، واحياء هذا الطريق يوفر نفقات طائلة ومتاعب عظيمة . كما اوضح لحكومته ان الاحتفاظ بمصر امرا

سهلا ميسورا اذا انشئت قلعتان قويتان عند الشلال الاول لمنع اعتداءات شعوب النوبة على الحدود الجنوبية . واختتم " مور " تقريره بقوله اذ كان من المعتذر ان تنجح المفاوضات السياسية فى منع الاعتداء على تركيا وغزوها ، فالواجب يقتضى فرنسا ان تبادر فى هذه الحالة بالاستيلاء على مصر اذ بفضل ذلك وحده تستطيع فرنسا ان تحرز مكانه عاليه تضمن لها السيطرة والتفوق بين الدول التجارية والبحرية ، بل ويصبح فى مقدورها ان تؤكد هذه السيطرة وتعمل على تعزيزها . واضح مما تقدم ان السفير الفرنسى القسطنطينية والقنصل الفرنسى القاهرة كانا يعتقدان ان انحلال الامبراطورية العثمانية بات قريبا ، كما اشار على قادتهما بضرورة احتلال مصر ، غير ان الحكومة الفرنسية لم تأخذ بهذه الاراء بل اعتقدت ان الامبراطورية العثمانية ما زالت بعيدة عن الانهيار ، ورات فى تركيا على البقاء على الرغم من تلك الحروب الطويلة التى خاضت غمارها .

البارون دى توت : كان البارون " دى توت " من بين اولئك الرحالة الذين زاروا تركيا فى مهمات رسمية ومالطة وكريت ومصر وغير ذلك من الاقطار والبلدان ، وقدم تقارير عدة الى حكومته ، وقد نشرت فعام 1784 مذكراته التى دونها اثناء رحلاته . واعتقد دى توت كما اعتقد سانت بريست والقنصل مور ان الدولة العثمانية آيله الى السقوط لا محالة وفى وقت قريب ، كما كان يرى ان الواجب يقتضى من فرنسا ان تحتل مصر اذا شاعت الاستئثار بتجارة حوض البحر الابيض الشرقى بل ان فى استطاعة فرنسا ان تسيطر على تجارة الهند كذلك اذا هى انشأت قناة تصل بين البحر الاحمر والنيل عند فرع دمياط . واعتقد " دى توت " ان احتلال مصر يكفى لتعويض رنسان كل خسارة قد تصاب بها اذا قدر لها ان تفقد جميع مراكز تجارتها وان مصر مستعمرة مثالية لخصوبة ارضها وصلاح مناخها لاقامة المستعمرين الفرنسيين وقربها من فرنسا ، وقلة النفقات اللازمة لانشاء العلاقات الوثيقة بينها وبين فرنسا وسهولة الدفاع عنها . وبفضل ما يهيئه لها موقعها الجغرافى من اماكن تركيز النشاط التجارى بها فلا توزع فرنسا قواتها فى اماكن بعيدة متفرقة بل يصبح فى استطاعتها ان تشرى من مصر ذاتها على بيوت تجارتها وطرابلس وتونس والجزائر . فضلا عن ذلك فان فرنسا لن تلقى مقاومة من جانب تركيا او الدول الاخرى ، وذلك ان تركيا مشغولة بنضالها المستمر مع روسيا وهو نضال انهك قواتها حتى باتت عاجزة عن الدخول فى حروب اخرى عديدة ولن يقدم الانجليز على مناوأة فرنسا بسبب ما تكبدوه من خسائر فى اثناء نزاعهم الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وان الاستيلاء على مصر سوف يفوت على روسيا من جهة اخرى فرصة الاستئثار بتجارة الجنوب ويحد من اطماعها اذ ان استقرار الفرنسيين فى هذه البلاد من

شانه ان يصرف روسيا عن محاولة التوسع ومد نفوذها الى البحر الابيض بعد محاولة الاستيلاء على القسطنطينية وبحر الارجنيل

*سافارى : نشر سافارى رسائله المشهورة فى سنة 1786 ، وقد ذكر سافارى بالشئ الكثير عن تاريخ مصر فى عهد سيطرة البكوات المماليكايام على بك الكبير ومحمد بك ابى الذهب ، ووصف تلك الفوضى التى انتشرت فى مصر بعد وفاة ابى الذهب ، على ان اهم ما فى رسائل سافارى انها كانت تتضمن وصفا شائعا لخصوبة ارض مصر وارض الدلتا والفيوم بوجه خاص ووفرة غلاتها .

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى 9 يونية 1798 ، وبادر بونايرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونايرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها . وفى صبيحة 19 يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشواطئ المصرية بعد ان ترك نابليون " سانت جان دانجلى " قومسيرا" فرنسا عاما بالجزيرة وعمد بونايرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، واجر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى . واصل بونايرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية ، وصممحاكمها السيد محمد كريم على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها، ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ ، وتابع بونايرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فموقعتشبرخيت وامبابة " والاهرام " فى 21 يوليو 1798م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقي الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونايرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى .

كان " برويس " قد ابحر باسطوله من مياه الاسكندرية الى ابى قير فى 7 يوليو 1798 وذلك بعد اناصر بونايرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية ، ووجد " برويس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا " نلسن " امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة الفرنسية فى البحر الابيض بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة 1798 وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة . ذلك ان تحطيم اسطول " برويس " فى ابى قير كبد البحرية الفرنسية خسارة جسيمة وقضى على كل امل فى امكان احياء هذه البحرية التى كانت قد ضعفت ضعفا كبيرا فى اثناء الحرب الاخيرة فى المياه الاوروبية وفى المياه

الامريكية وفي مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار . كان من اثر تاييد سلطتهم فى البحر الابيض المتوسط بعد ان حطموا اسطول " برويس " ان فرضوا حصارا شديدا على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماما على فرنسا ان ترسل النجديات والعتاد الحربى او اية امدادات اخرى الى جيش الشرق فمصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتمادا كلياً فتدبير شئونهم وسد حاجات حملتهم فى هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر فى تلك السياسة الاسلامية الوطنية التي ارشد اليها " تاليردن " فى تقريره الى حكومة الإدارة فى 13 فبراير 1789 ووطد بونايرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين الى تاييد الحكم الفرنسى واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا الى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهيئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريون انهم انما استبدلوا بحكم البكوات المماليك حكما لا يقل عنه ظلما وعدوانا او قد يفوقه فى شرورهواتامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتى الاساليب على قبول حكم اجنبى عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقا عظيما فتأروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل فى حدوث اى تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الاساليب التي ابتكرها بونايرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية فى مصر .

استندت سياسة بونايرت الاسلامية الى قواعد ثلاث : احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوب الاسلامية فى الاقطار المجاورة لاطهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقتناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ، واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاداعة اوامره وتحقيق ماريه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونايرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورا الة جندة فى 22 يونيو 1798 يوضح لهم عقائد الشعوب التي سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التي سلكوها مع شعوب اليهود

والطلبان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترمو دور عبادة اليهود والمسيحيين . كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونابرت من عناية وجملة فى تفهم نفسية تلك الشعوب التى جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح الى القواعد العامة التى اعترم بونابرت ان يبنى عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية ، وعلى ذلك فقد حرص على اظهار اسلامه واكد اعتناقه الدين الاسلامى فذفع عن نفسه ما قد يصفه به اعداؤه من تعمده القدوم الى هذه البلاد حتى يزيل دين اهله بانه " اكثر من الممالك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلما فعل " مينو " . وبعد ان تاكد نابليون انه فشل فى تحقيق الاغراض التى من اجلها جاءت الحملة الى مصر فرأى ان يعود الى بلاده التى صارت فى هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضة لهجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ، نتيجة للامراض . وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليبر " الذى اراد ان يرحل عن القطر المصرى اذا اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء فى مصر ولكنه قتل بعد ذلك . ولما قتل " كليبر " تولى امر الحملة بعده القائد " مينو " واخذ يتحجب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الاتراك على ان يشتركوا معهم فعليا فى اخراج الحملة ، ونزلت فى ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا فى 8 سبتمبر 1801 بعد ان مكثت فى مصر حوالى ثلاثة اعوام .

ثورة القاهرة الأولى:

فى 21 أكتوبر 1798، بينما كان بونابرت فى القاهرة القديمة، كان سكان المدينة ينشرون الأسلحة فى الشوارع ويعملون على عمل تحصينات، خاصة فى المسجد الكبير. كان قائد اللواء «دوبوي»، حاكم القاهرة، أول من قتل، ثم سلكوفسكي، صديق بونابرت ومعاونه فى المعسكر. بعد تحميسهم من قبل الشيوخ والأئمة، أقسم المصريون أن يببداوا كل الفرنسيين، وأي فرنسي قابلوه تم قتله. وتجمعت الحشود على بوابات المدينة لمنع بونابرت من الدخول، الذى صدم وأجبر على اتخاذ منعطف للدخول عبر بوابة بولاك. كان وضع الجيش الفرنسي خطيرا، كان البريطانيون يهددون المدن الساحلية، وكان مراد بك

في صعيد مصر، وكان الجنرالات مينو ودوغوا قادرين فقط على السيطرة على مصر السفلى. كان لدى العرب المصريين تأييد ودعم لأولئك الذين يثورون ضد الفرنسيين في القاهرة. تم ضرب العرب مرة أخرى في الصحراء بأوامر من بونايرت، وتمت إعادة المدفعية إلى المدينة الثائرة. قام بونايرت بنفسه بمطاردة الثوار من شارع إلى شارع وأجبرهم على تركيز انسحابهم في المسجد الكبير. لحسن الحظ بالنسبة للفرنسيين، كانت السماء مغطاة بالغيوم وكذلك صوت الرعد، وهي ظاهرة نادرة في مصر. اعتبر بعض من السكان المؤمنين بالخرافات الرعد كعلامة من السماء. أمر بونايرت على الفور مدفعه بفتح النار على المسجد. حطم الفرنسيون البوابات واقتحموا المبنى، وذبحوا ثوار المدينة في الداخل. بعد عودته مرة أخرى إلى السيطرة المطلقة على القاهرة، سعى بونايرت إلى القبض على الكتاب والمحرضين على التمرد. وأدين عدة مشايخ والعديد من الأتراك والمصريين بالمشاركة في المؤامرة وأعدموا. لإكمال عقوبته، فرض بونايرت على المدينة ضريبة عالية جديدة واستبدل ديوانها بلجنة عسكرية.

اخفقت سياسة بونايرت الاسلامية في جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها: اعتماد الفرنسيين على موارد البلاد فحسب للاتفاق على تجربتهم الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التي استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملكتاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتي حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون في اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعرضوهم شيئاً عن تلك الخسائر التي اصابتهم في عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا في التنظيم الفرنسي الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات. وبلغ اخفاق الفرنسيين في محاولة فهم الخلق المصري او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها في حياتهم العامة والخاصة، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون في طريق بينمايسير الاهلون في طريق اخر .

قد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا في بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التي عقدوا على نجاحها الامل في انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التي كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الاضى عن

جنود هودفغ رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهم بالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياء الصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيين قلب المصريين وحركت كوامن الحقد ضددهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثار هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتدمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

النتائج الاجتماعية:

- 1- تعرف المصريون على الحضارة الغربية بمزاياها ومساوئها
- 2- عرف المصريون بعض الإنظمة الإدارية عن الفرنسيين ومن بينها سجلات المواليد والوفيات وكذلك نظام المحاكمات الفرنسي، وبرز ذلك فى قضية سليمان الحلبي.
- 3- اكتشاف الهوية بين الواقع فى مصر خصوصا والعالم العربي عموما والتقدم العلمي والتقنية الغربي، مما جعل العرب يبحثون عن وسائل لنقل التقنية وتعريب العلوم.

النتائج العلمية:

- 1- كتاب وصف مصر :رافقت الحملة الفرنسية مجموعة من العلماء؟ [فى شتى مجال العلم فى وقتها أكثر من 150 عالما وأكثر من 2000 متخصص من خيرة الفنانين والرسامين والتقنيين الذى رافقوا القائد الفرنسي نابليون بونابرت فى مصر خلال أعوام 1798 / 1801. من كيميائيين وأطباء وفلكيين إلى آخرة، وكانت

نتيجة لمجهودهم هو كتاب وصف مصر وهو عبارة عن المجموعة الموثقة تضم 11 مجلداً من الصور واللوحات مملوكة لمكتبة الإسكندرية و 9 مجلدات من النصوص من بينها مجلد خاص بالأطالس والخرائط اسهم بها المجمع العلمي المصري وقام هؤلاء العلماء بعمل مجهد غطى جميع أرض مصر من شمالها إلى جنوبها خلال سنوات تواجدهم وقاموا برصد وتسجيل كل أمور الحياة في مصر آنذاك وكل مايتعلق بالحضارة المصرية القديمة ليخرجوا إلى العالم 20 جزءاً لكتاب وصف مصر وتميز الكتاب بصور ولوحات شديدة الدقة والتفاصيل. ويعتبر هذا الكتاب ألان أكبر وأشمل موسوعة للأراضي والآثار المصرية كونها أكبر مخطوطة يدوية مكتوبة ومرسومة برسوم توضيحية قتميزت بالدراسة العميقة الدارسين والأكاديميين الذين رافقوا نابليون فيما نشر الكتاب بين عامي 1809/1829. كما تشتمل هذه المجموعة على صور ولوحات لأوجه نشاط المصري القديم للآثار المصرية وأيام الحملة نفسها التاريخ الطبيعي المصري بالإضافة إلى توثيق كل مظاهر الحياة والكنوز التاريخية والفنية والدينية المصرية وتسجيل جميع جوانب الحياة النباتية والحيوانية والثروة المعدنية آنذاك. وقد أصدرت مكتبة الإسكندرية (نسخة رقمية) من هذا الكتاب (وصف مصر) على أقراص مضغوطة.

- 2- حفر قناة السويس: حيث اقترح علماء الحملة توصيل البحرين الأحمر والمتوسط فيما يعرف الآن باسم «قناة السويس»، ولكن الفكرة لم تنفذ وذلك بسبب اعتقاد خاطئ بان البحر الأحمر أعلي في المستوي من البحر المتوسط
- 3- فك رموز حجر رشيد: حيث استطاع شامبليون فك رموز حجر رشيد واكتشاف أسرار اللغة المصرية القديمة، وقد ساعد فك رموز اللغات المصرية القديمة (الهيروغليفية - الهيروغليفية - الديموطيقية (من معرفة اسرار الحضارة الفرعونية.
- 4- اكتشاف الحضارة المصرية القديمة وقيام العلماء الفرنسيين بتأليف كتاب وصف مصر الذي يصف مصر منذ قيام الحضارة الفرعونية إلى خروج الحملة من مصر.
- 5- خريطة القطر المصري: حيث قامت الحملة برسم أول خريطة دقيقة للقطر المصري.

الفصل الثالث

محمد علي وحكم مصر

ولد محمد علي في مدينة قولة الساحلية في جنوب مقدونيا عام 1769. توفى إبراهيم أغا والد محمد علي ثم عمه طوسون أغا وهو لا يزال قاصرا ولم يترك له ما لا يستحق الذكر، فكفله حاكم قولة صديق أسرته، وربى محمد علي فقيرا يتيما، غير أن مضاء عزيمته وسعة حيلته جعلاه منذ حادثته من المتفوقين على أقرانه، كما أن مربيه زوجه من إحدى قريباته، وكانت سيدة ذات يسار فمكنته من الإتجار في الدخان، ولقى في عمله هذا مساعدة من أحد التجار الفرنسيين ربما كان لها شئ من التأثير في ميوله نحو أبناء الشعب الفرنسي. ومما يروى عن فواتح أعماله أن سكان إحدى القرى التابعة لحاكم قولة، رفضوا دفع الأموال الأميرية، فتطوع محمد علي لتحصيل تلك الأموال منهم بقوة من الجند لا تزيد على عشرة رجال، فقبل الحاكم تطوعه شاكرا وأصحابه بالرجال الذين طلبهم، فتوجه بهم الى مسجد البلدة العاصية، ودعا اليه أربعة من وجهائها، فهرولوا الى لقائه وهم لا يعلمون الغرض من هذه الدعوة فقبض عليهم واستاقهم مكتوفي الأيدي إلى مقر الحاكم، وأفهم أهل بلدتهم أنه اذا بدت منهم حركة عدائية أنزل بأعيانهم المأسورين الموت العاجل فلزموا السكنية وبادروا الى دفع المال المطلوب.

اتفق مرة مع جماعة من زملائه على المسابقة بالقوارب من ميناء قولة إلى جزيرة طشيوز الواقعة قبالتها، ولما أن أوان السباق كان البحر هائجا هياجا شديدا فخارت عزائم مناظريه وعادوا أدراجهم قبل انتهاء السباق، أما هو فثبت على مغالبة الأنواء والأمواج، وبقي مجدا في التجديف إلى أن بلغ جزيرة طشيوز بعد شديد العناء. ومن يتصفح تاريخ هذا الرجل العظيم يرى أن المزايا التي كفلت له النجاح في هذه الأمور الصغرى هي هي نفس المزايا التي مكنته من التغلب على ما اعترضه من العقبات في معترك السياسة، ودفعته الى القيام بجلائل الأعمال.

كان المماليك مسؤولين عن الوجه القبلي من الديار المصرية وعلى معظم الوجه البحري، فوجه اليهم فرقتين من الجند احدهما بقيادة يوسف بك، والثانية بقيادة محمد علي. فنازل المماليك فرقة يوسف بك وهزموها شر هزيمة قبل أن يصل محمد علي بفرقته الى ساحة القتال، فنسب انكسار فرقة يوسف بك الى تعمد محمد علي التأخر في نجدها، فاستدعاه خسرو باشا ليلا الى مقره في القلعة زاعما انه يرغب في مفاوضته في أمر هام،

وهو انما كان يقصد الايقاع به، فأدرك محمد علي قصد خسرو باشا، وجاوبه انه سيحصر لمقابلته نهارا على رأس فرقته. وعلى أثر ذلك ثار الجنود على الوالي طالبين مرتباتهم المتأخرة، ولم يستطع الوالي دفع المتأخر لهم، فرغب طاهر باشا كبير قواد الجيش التوسط بينه وبين الجنود الثائرين، فرفض خسرو باشا مفاوضته، فانهاز طاهر باشا الى الجند وسار بهم الى القلعة، فألجأ خسرو باشا الى الفرار، وتولى الحكم بعده بالوكالة سنة 1803.

منذ ابتداء الحوادث صار معلوما أن هنالك محركا غير منظور يدير من وراء الستار حركات الجنود والطامعين بالولاية في بحذاقة لاجب الشطرنج البارع وكان ذلك المحرك محمد علي، لكنه رغما عن طموحه الشديد الى منصب الولاية، لم يتعجل الأمر بل اتبع خطة تضمن له الوصول الى الولاية بعد أن تقضي على سائر المرشحين لها والطامعين فيها، وتزيل من طريقه العناصر المعادية. وبمقتضى تلك الخطة أصبح كل من يتولى الحكم عرضة للقتل أو العزل العاجل، بعد أن ينال محمد علي بواسطته بعد مآربه. فعليه بعد أن تولى طاهر باشا اعمال الولاية، حمله محمد علي على مراسلة البرديسي أحد زعمي المماليك الكبيرين ليتقرب من المماليك، ويأمن شرهم في أثناء العراك القائم بسبب الولاية، لكن عهد طاهر باشا بالولاية لم يطل لأن الإنكشارية ثاروا عليهم مطالبين بمرتباتهم، فأدى ذلك الى خصام بين الباشا والضباط الذين انتدبهم الإنكشارية لمفاوضته، وانتهى الخصام بقتل طاهر باشا، واغتتم محمد علي الفرصة فاتفق مع المماليك.

وكان في مصر حينئذ أحد وزراء الدولة العثمانية المدعو أحمد باشا قاصدا الى المدينة المنورة التي عين واليا عليها فأراد الإنكشارية إجلاسها على كرسي ولاية مصر، غير أن محمد علي لم يوافقهم على ذلك. وبالاتفاق مع المماليك طردوا أحمد باشا من القاهرة، ثم بطش الألبانيون بالإنكشارية باغراء محمد علي، ولم يبق في مصر من الرجال المنتمين الى حكومة الآستانة الذي يخشى محمد علي شرهم سوى خسرو باشا الوالي السابق الذي كان مقيما في دمياط فهاجمه محمد علي وعثمان بك البرديسي برجالهما وأحضراه الى القاهرة. وهكذا لم يبق لمحمد علي خصم ظاهر من رجال الآستانة، كما أن عثمان بك البرديسي صارت اليه السلطة العليا بين المماليك، لأن مناظره محمد بك الألفي كان قد ذهب الى انجلترا طامعا بالاستقلال بالحكم في مصر بمساعدة انجلترا.

واتصلت بالدولة العثمانية أخبار الحوادث المصرية، فراعها اتحاد المماليك والألبانيين، فوجهت علي باشا الجزائري واليا وأصبحته بألف جندي وبعد مناورات لا محل لذكها، اعترضت الجنود الألبانية علي باشا في طريقه من الاسكندرية الى القاهرة ففتكت

بجنوده وقادته أسيرا الى القاهرة ثم وجوه الى سوريا لكنهم قتلوه في الطريق. وفي أوائل سنة 1804 عاد محمد بك الألفي من انكلترا، حاملا الكثير من التحف والأموال، وصعد نحو القاهرة في النيل. ولما كان وجوده في مصر يهدد محمد علي وعثمان بك البرديسي على السواء، اتفقا على مقاومته فاعترضه رجالهما في النيل ونهبوا الأموال والتحف التي جاء بها، أما هو فبادر الى النزول الى البر ونجا بنفسه واختبأ عند العرب.

وقد كان محمد علي له نصيب كبير في تدبير جميع الحوادث التي سلف ذكرها، غير أنه مع هذا كان بعيدا عن كل مسئولية تجاه الشعب والجنود. فكان اذا تأخر دفع مرتبات الجنود وقعت المسئولية على من يتولى ادارة البلاد وثارت الجنود عليه لا على قائد الجنود، واذا فرضت الأموال على الأهليين واستثقلوا وطأتها نقموا على الحكام الذين فرضوها. أما محمد علي فكان في تلك الأحوال يشارك الجنود والشعب في التوجع لما أصابهم، ويظهر الاهتمام بتحصيل حقوقهم وتخفيف كروبهم، فأصبح صديق الجنود والشعب. وهذه أهم النتائج التي يبغى الحصول عليها قبلما يرشح لمنصب الولاية، لأن على الجنود والشعب يتوقف تثبيت قدمه في البلاد.

واتفق أن مرتبات الجنود كانت متأخرى فثار الألبانيون على عثمان بك البرديسي وطالبوه بدفعها، ففرض على أهل القاهرة ضرائب فادحة ليتمكن من دفع مرتبات الجنود، فأغضب ذلك الأهالي، ونزعوا الى الثورة، فتدخل محمد علي في الأمر، وأظهر عظما شديدا على الأهليين ووعدهم بالمساعدة لرفع هذه المظلمة عنهم، فثابوا الى السكون. وكان المماليك قد أخذوا يشعرون أن محمد علي يبطن لهم العدا، والحقيقة أنه كان حينئذ في غنى عنهم بل صار اضعافهم خيرا له، فبدأ المشادة بين الفريقين.

وتجددت الثورة في القاهرة على المماليك بتفاهق الأهالي والألبانيين، وحدث قتال عنيف وبرز محمد علي نفسه الى ميدان القتال، فتغلب على المماليك، وألجأ جميع أمرائهم الى الفرار من القاهرة. فعندئذ أصبح محمد علي صاحب العقد والحل في القاهرة لأن زمام الجنود والشعب كان في يده، غير أنه لم يتسرع في طلب الولاية لنفسه، ولعله حاول هذه المرة اثبات اخلاصه للدولة العثمانية حتى لا تناوئه متى أن أون ترشيحه للولاية. وكان لا يزال موجودا في القطر المصري اثنان من الباشوات العثمانيين، أحدهما خسرو باشا والثاني أحمد خورشيد باشا حاكم الاسكندرية.

فدعا محمد علي علماء البلد وأعيانها الى اجتماع أظهر لهم في اثنائه وجوب المبادرة الى تعيين وال على البلد، واقترح اخراج خسرو باشا من معتقله وتقليده منصب الولاية، فوافق العلماء والأعيان على ذلك. غير أن الزعماء الألبانيين اعترضوا على هذا

التعيين وطلبوا من محمد علي اخراج خسرو باشا من البلاد، فأذعن الى طلبهم وأعاد خسرو باشا الى الآستانة. ولا يخفى أن الألبانيين كانوا رجال محمد علي الذين عليهم جل اعتماده ولديهم تودع أسراره، فلا يعقل والحالة هذه انه كان يجهل شعور زعمائهم نحو خسرو باشا عندما اقترح رده الى منصب الولاية، بل يستشف من عمله التواطؤ مع الزعماء الالبانيين على اتخاذ ترشيح خسرو باشا لمنصب الولاية واخراجه من معتقله، كان وسيلة لاخراجه من القطر المصري، فيقرب محمد علي خطوة جديدة من الولاية بدون أن يكون في مظهره ما يغضب الباب العالي. والمشهور أن خسرو باشا كان يعتقد سوء النية في محمد علي، فأظهر نحوه أشد العداة بعد عودته الى الآستانة وتوليه المناصب العالية فيها. وكان للعداء بينهما شأن عظيم في النزاع الذي وقع بعد ذلك بين السلطان محمود ومحمد علي. فبعد اخراج خسرو باشا من القطر المصري، لم يبق فيه من كبار العثمانيين من يصح تعيينه واليا سوى خورشيد باشا، فاتفق العلماء والأعيان وزعماء الجند على تعيينه واليا وتعيين محمد علي قائم مقام له. ووافق الباب العالي على ذلك في سنة 1804 ، أما خورشيد باشا فلقى ما لقي أسلافه من الصعوبات في الحصول على الأموال، وفي دفع مرتبات الجنود، ففرض الأموال الطائلة على أهل القاهرة، وابتز كثيرا منها من بعض الأفراد وخصوصا من المنتسبين الى المماليك، فشمّل الاستيلاء منه جميع الطبقات. وكان في الوقت عينه يشعر بعدم اخلاص محمد علي، وبشدة وطأته، وظن أنه يتخلص منه باشغاله بمحاربة المماليك، غير ان انتصارات محمد علي في تلك المحاربة، وشدة عطفه على الأهلين والجند، زاده رفعة في عيون الجميع، ووطد مكانته في البلد خصوصا لدى العلماء والأعيان.

ف رأى الوالي انه لا بد له من قوة من رجال الدولة العثمانية تقف بجانبه وتعزز مقامه، والا أضحى بين يدي محمد علي كريشة في مهب الريح، ففاوض رجال الدولة في ذلك، بينما كان محمد علي بعيدا عن القاهرة مشغلا بمحاربة المماليك، فوجهوا اليه ثلاثة آلاف مقاتل من طائفة الدالاتية، غير أن وجودهم في القاهرة لم يزد موقفه الى ضعفا وارتباكاً، لأنهم عمدوا الى السلب والنهب وارتكاب شتى المنكرات والمحرمات، فزاد سخط الأهالي على خورشيد باشا، لأنه لم يشأ أو لم يستطع كف أذى الجند عنهم. كما أن محمد علي لما بلغه قدوم الدالاتية الى القاهرة عاد اليها، وأخذ يدس الدسائس على الوالي ويستميل عنه حتى رجاله الدالاتية. وبما أن تأخر دفع مرتبات الجنود كان من القواعد المطردة في ذلك الزمن، ثار الألبانيون عليه مطالبين بدفع مرتباتهم، فوقف الدالاتية على الحياد، فوجد خورشيد باشا نفسه في موقف حرجا عما كان عليه قبل قدوم الدالاتية.

وفي أثناء ذلك ورد مرسوم من الآستانة بتولية محمد علي باشا على جدة. وإنما جرى ذلك بناء على مخابرات سابقة بين الباب العالي وخورشيد باشا درءا للخطر الذي خشيا وقوعه عليهما فيما لو بقى في مصر، فأظهر محمد علي استعدادة لتنفيذ مرسوم الآستانة، وأخذ يتأهب للسفر، غير أن الجند والشعب الساخط على الوالي رجوا منه أن يبقى في مصر لاقتناعهم بأنهم لن يجدوا حاكما أرأف من محمد علي بحالتهم أو أقدر منه على انالتهم حقوقهم أو أكثر كفاءة لتولي الاحكام، فاتفق زعماء الجند والعلماء والأعيان على اسقاط خورشيد باشا من منصب الولاية، وانتخاب محمد علي بدلا منه. وكتبوا الى الآستانة في ذلك، فأجيب ملتسهم، وتلقى محمد علي مرسوما بذلك في تموز (يوليه) سنة 1805. أما خورشيد باشا فانه قاوم هذا التعيين ، لكنه اضطر اخيرا للتسليم وأعيد الى الآستانة.

وما كاد محمد علي يفرغ من مناهضة الباشوات العثمانيين حتى برز الإنكليز لمقاومته، طالبين من الباب العالي اسقاطه، وتسليم ادارة الأحكام للماليك، بزعامة صديقهم محمد بك الأفندي الذي ذكرنا قبلا علاقته بإنكلترا، فأرسل الباب العالي القبطان باشا بأسطوله الى مصر لتتحية محمد علي باشا عن كرسي الحكم، غير أنه وجد الشعب والجند يؤيدانه، ورأى الشقاق سائدا على المماليك، كما أنه أطلع على غرض إنكلترا من عزل محمد علي واعادة حكم المماليك، وبناء على ذلك وعلى ما عرضه المصريون الى الباب العالي بواسطة ابراهيم باشا ابن محمد علي الذي أوفدوه الى الآستانة، صدر مرسوم جديد بتثبيت محمد علي في منصبه، فوصل هذا المرسوم الى مصر في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1806. وقد كان لمساعي قنصل فرنسا في الاسكندرية لدى القبطان باشا ولسفير فرنسا في الآستانة وللمال والهدايا التي يبعث بها محمد علي الى الآستانة تأثير عظيم على هذا التثبيت.

في يوليو 1806 وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد علي الى ولاية سلانك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد علي ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، وإذا كان محمد علي قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا الذي عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد علي واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد علي جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسي فهزم جيوشهم واضطروهم الى الفرار الى الصعيد. ولما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن مخالفة

ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة 1807 ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمتها الاهالي ، فارسل فريزر جيشا اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد علي هزمه عند "الحمام " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية .بهذا انتهى محمد علي من العقبات التي كانت تعترض طريقه.

ندما تطلع محمد علي لتولي سلطان مصر كان امامه عدوان يهدف إلى التخلص منهما وهما المماليك حكام البلد الأقدمين، وسلطة الوالي التركي الذي كان يمثل حكومة الاستانة، وكانت هذه الحكومة تعمل على ان تكون لها الكلمة العليا في البلاد بعد ان احتلتها بجيوشها، ثم كانت امامه عقبة اخرى وهي سلطة الجند الارناؤود والدلاة وغيرهم من اخلاط السلطنة العثمانية، فاستطاع محمد علي بدهانة وصبره وذكائه ان يضرب كل سلطة بالآخرى، وان يشق لنفسه طريق النجاح والوصول الى الغاية التي يطمح اليها.

دخلت مصر في حوزة سلاطين آل عثمان سنة 1517 م على يد السلطان سليم الأول، فرأى أن بعدها عن السلطنة يحول دون حكمها كغيرها من الولايات العثمانية، فجعل لها نظاما خاصا ظنه يضمن توطيد سلطة الدولة العثمانية فيها ويمنع اتحاد كلمة الحكام المحليين وخروجهم عن رجال السلطنة، فجعل أحد الباشاوات ممثلا للسلطان في مصر، فتبلغ بواسطته أوامر دار السلطنة لديوان الحكومة، ويرسل المال السنوي المفروض على مصر الى دار السلطنة، ويناط به حماية البلاد من الاعتداء الخارجي، وحفظ التوازن بين أمراء المماليك في الداخل، ووضعت تحت امرته قوة من الجند، كانت في بادئ الرأي مؤلفة من ست فرق، ثم زيدت إلى سبع فرق. وأنشأ مجلسا مؤلفا من ضباط هذه الفرق فوض اليه ادارة أعمال الحكومة وخوله سلطة ايقاف تنفيذ اجراءات الوالي ، واستئنافها الى الآستانة .

وقسم البلاد الى أربعة وعشرين سنجقا، ووضع على رأس كل سنجق واحدة من بكوات المماليك. غير أن كرور الأيام أثبت أن هذه التدابير كانت قيمتها نظرية أكثر منها عملية، فلم تمنع ازدياد سلطة المماليك، بل ما لبثوا أن صار لهم القول الفصل في كل أمر وتضاءلت سلطة الوالي حتى غدا بازائهم أضعف من الظل، وكانت الدولة العثمانية تشعر بضعفها عن كبح جماحهم بالقوة، فأقامت تتحين الفرص للقاء الفتن بينهم، وانتزاع السلطة منهم، على أنها بقيت من الضعف على الحال التي وصفنا الى أن نزلت الحملة الفرنسية في مصر بقيادة الجنرال بوناپرت، فبطش هذا بقوات المماليك بطشا شديدا

خصوصا في وقعة الأهرام الشهيرة، فل عددهم وضعفت قوتهم الحربية وانخفضت منزلتهم في عيون خصومهم وعيون أهل البلاد الذين ذاقوا الأمرين من جور أحكامهم.

فلما انجلى الفرنسيون عن مصر أوعزت الحكومة العثمانية الى خسرو باشا أن يعمل على محق ما بقى من سلطة المماليك. أما هؤلاء فأخذوا في لم شعثهم والتحفز للقبض على أزمة الأحكام، كما كان شأنهم قبل الاحتلال الفرنسي، وكان الانجليزي يؤيدونهم في ذلك. غير أنه وقع التزاحم بين زعيمهم عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي على الاستئثار بالحكم، لكن رغما عن سوء عقبى هذا التزاحم، بقى المماليك مستولين على أهم موارد البلاد التي لا يستطيع الوالي بدونها فتح باب النزاع بين الوالي والمماليك لطمع كل منهم بالتسلط بينه وبين جنوده بسبب تأخر المرتبات، ثم بينه ايضا وبين الطامعين في الولاية من الباشوات.

اهتم محمد على بالتعليم فقام بارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة. والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة _ الى حين عودة البعثات لتولى الوظائف والمهام التى اعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة فى اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين . وعندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا فى مصر تركالتعليم الدينى والمتمثل فى الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشأ تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك . ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لانه استطاع انينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء مصر .

بدا ارسال البعثات منذ عام 1809 الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشأ المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " . وكان السلم التعليمى الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشأ المدارس العالية اولاً ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ، واخيرا انشأ " مكاتب المبتديان " التى هى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هالتى

انشأته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى .وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد علي يدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلاد على الاجانب ، حتى اذا ان أن يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشآت الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" .وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ، وان ولاءهم لبلادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالأ حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتثقيف ابناء العباد " . وقد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجنسية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام 1840 وبروتوكول لندن 1841 لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع .وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية وال عمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من وارديتها حتى يكون الميزان التجارى فى صالح مصر.ولما كانت الزراعة فى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشأه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضى البكوات المماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى 1808 و 1814 .وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من

المحصولات المنتجة التي تزيد الدخل القومي والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام 1816 ، وفى عام 1820 انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة . كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ، حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية ، واقيمت مصانع النسيج فاوريا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة 1827 ما يبلغ من 344 الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التي اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _ التي استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترعة والقنوات كترعة المحمودية التي عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرافية لاحياء الاراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا . وقد بدئفى حفر هذه الترعة فى ابريل عام 1817 واحتفل بافتتاحها فى يناير 1820م .ومن مشروعات الرى ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترعة . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترعة لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسة الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الرى العالم قاطبة ، لان فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعىيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر التي اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرعمن امام هذه القناطر هالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى والرياح البحرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياحالتوفيقينظرا لان انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارية والتجارة الداخلية ، فقد

كانت حكومة محمد على هي التاجرالتوحيد الذى يشتري منتجات الفلاحينبالاسعارالتي تحددها ، كماحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التي اتخذتها حكومة محمد على سواء فى الداخل او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح .وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحريز ، والطرايش ومعمل سبك الحديد ،ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ،ومصانع التيلة .

وقد اهتم محمد على بال عمران بانشاء القصور ودور الحكومةمثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندريةالتي اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر موسى وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران .والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .وقد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى ووضع محمد على كل اسباب النهضة التي شملت نواحي الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فبالشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدالداخلىوالخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .وكان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق)ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهمفى حراسة الحدود و الثغور .وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام 1820 لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشرافعليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسةوتدريبهم .

لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وإنشاء المعسكرات لهم فى أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلى ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم

الحربية هناك . وإذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة في بادئ الامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة في قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية واخذوا يفخرون بانهم جنود محمد على . ولم تكن مدرسة اسوان هي المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى في الخانكة ودمياط وابزعبوالقصر العيني والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق شمالا لسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاع والاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصري . السياسة الخارجية : واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت في تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالفي عزل الولاة من ان نمته اليه اذا لم يبد من القوة والاستعداد للحرب ما يقتنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

اعتقد محمد على ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربي تكون مصر قلبه امر حيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجده هذه الكتلة العربية التي كانت في مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهي اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبح قوة كبرى يحسب حسابها . وكانت الفرصة الاولى لتحقيق هذه الكتلة العربية استتجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام 1807 بمحمد على لاختماد عصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضمم العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه . وقد راي محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات 1808 و 1809 و 1810 فرصة لتنفيذ خطته ومشروعاته ، وحة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التي كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابناه طوسون و ابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدأت هذه الحروب عام 1811 وانتهت عام 1818 بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية

كان السلطان العثماني قد فشل في القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذي قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامي بكسر شوكة الوهابيين ،وقد رأى محمد على في ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لآخر ، كما رأى ان في ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذاً للمنتجات المصرية في الاسواق القريبة بل وتنفيذاً لهدفه في اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه في بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه في بعض الاحيان وفي اثناء الاستعداد للحملة رأى محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنؤهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة في سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات في الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها .

الفصل الرابع

الخدوي إسماعيل وحكم مصر

يعتبر إسماعيل باشا — ابن إبراهيم باشا — المتمم الحقيقي لأعمال محمد علي، والسائر بإصلاحاته في الطريق التي أبلغت مصر العناية التي هي عليها الآن. تولى إسماعيل عرش مصر ومدارسها مغلقة ومشروعات محمد علي مهملّة؛ فكان عمله في كل شيء عمل المنشئ من جديد. ولو نظرنا إلى مجموع ما تم في عهده من الإصلاحات والأعمال الهامة لعلمنا مقدار ما كان عليه من الذكاء والنبوغ، وما كان يرمي إليه من النهوض بمصر حتى يجعلها في مستوى أرقى الدول الأوروبية.

ومع أنه لم ينل حظاً وافراً من التعلّم في نشأته، كان ما حصله من المعارف — مضافاً إلى ما فطر عليه من الذكاء وقوة الملاحظة — كافلاً أن يقوم بعبء المشروعات الخطيرة التي أقدم عليها. وكل ما يُعلم عن تعلمه أنه أرسل إلى باريس في الخامسة عشرة من عمره، فتعلم بها اللغة الفرنسية حتى صار يتكلمها بطلاقة. وفي أثناء إقامته ساح كثيراً في أوروبا، وبقوة ملاحظته وقف على كثير من الأمور الاجتماعية وغيرها من أسباب الحضارة الأوروبية. ولم يُربّ تربية خاصة تؤهله لتولّي الملك — كما تربى سعيد من قبله — إذ لم يكن يخطر بالبال حينئذ أنه سيتولى عرش مصر يوماً ما؛ لأن ولاية العهد كانت لأخيه أحمد أكبر أمراء الأسرة؛ ولذلك بقي إسماعيل مشغولاً بمزارعه بعيداً عن حاشية سعيد حتى مات أخوه في حادثة كفر الزيات ١ ولم يغير كثيراً من خطته بعد مماته.

جلس إسماعيل على أريكة مصر في (٢٧ رجب سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨ يناير سنة ١٨٦٣م)، وكان عمره إذ ذاك ٣٢ سنة، فلم يلبث أن ظهرت فيه كفاءة عظيمة ورغبة شديدة إلى رفع شأن البلاد وترقيتها، بإدخال كل الإصلاح الذي يراه مؤدياً إلى ذلك. ومع الاعتراف بأن السرعة التي سار بها في سبيل هذا الإصلاح والإنفاق عن سعة في كل شيء أدّى إلى استدانته من أوروبا القناطير المقنطرة من الذهب التي تضاعفت هي وفوائدها حتى وصلت في أواخر أيامه إلى عبء ثقيل لا حول ولا قوة للبلاد على احتماله؛ مما أوجب تدخّل الدول الأوروبية في شئون مصر. قد يُغفّر له ذلك إذا راعينا مقدار ما قام به من الإصلاح، ولاحظنا أن سعيداً قد فتح له من قبل باب الاستدانة المشنوم؛ إذ مات وهو مدين بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه.

وتلخص أهم أعمال إسماعيل في مصر فيما يأتي:

1- الفصل في أمر وراثة العرش وحصرها في أكبر أولاد الوالي والحصول على لقب

خدوي.

- 2- الإصلاحات الإدارية، وتأييد الاستقلال الداخلي.
- 3- الإصلاحات القضائية، ومساواة جميع الناس أمام القانون المدني المختلط.
- 4- التعليم العالي.
- 5- منع الرقيق.
- 6- إلقاء المؤاخذاة — المسئولية — على النظار، وتشكيل مجلس شورى النواب.
- 7- توسيع منابع الثروة للبلاد بتنمية الزراعة، وبالمشروعات العامة.
- 8- توسيع نطاق الأملاك المصرية.
- 9- إتمام مشروع ترعة السويس (أفاد العالم في مجموعته وإن أضر بمصر في ذاتها).

(١) وراثة العرش

بعد أن تولى إسماعيل ببضعة أسابيع زار مصر السلطان «عبد العزيز»، فكان أول من زارها من سلاطين آل عثمان من عهد سليم الأول؛ فاحتفل به إسماعيل باشا احتفالاً كبيراً، واجتهد في أن تكون هذه المقابلة فاتحةً لعلاقات ودية بينه وبين الباب العالي. وبعد أن عاد السلطان إلى الأستانة أخذ إسماعيل باشا يسعى سراً للحصول على أغراض يرمي إليها لتعزيز ملكه، واستعان على نيلها بالمال كلما وجد إلى ذلك سبيلاً؛ فسعى لدى الباب العالي في شأن تغيير القانون الصادر به تقليد سنة ١٨٤١م بشأن وراثة عرش مصر، وهذا القانون يقضي بأن ينول العرش لأكبر فرد في الأسرة بشرط موافقة الباب العالي. فلما رأى إسماعيل أن ذلك ربما يحدث فتناً بين أفراد الأسرة من أجل العرش — بالسعي لدى الباب العالي، أو بقتل بعضهم بعضاً — طلب إلى الباب العالي أن يجعل الوراثة لأكبر أولاد الخديوي بلا شرط ولا قيد، ليحسم كل نزاع بين أفراد الأسرة في هذا الشأن، فلم يقبل الباب العالي ذلك في أول الأمر، لعلمه أنه ينقص من نفوذه في مصر، فإن هذه المزية لم تتمتع بها الأسرة المالكة في تركيا نفسها، وزار إسماعيل القسطنطينية وسعى بنفسه في الأمر فلم يفلح، ولكن عزيمته لم تفت، وذهب إليها في زيارة أخرى أجزل فيها العطاء فنال مراده، وأصدر الباب العالي عهداً بجعل الوراثة في أكبر أنجال الخديوي في (١٢ المحرم سنة ١٢٨٣هـ/ ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦م)، وذلك في مقابل زيادة الجزية التي تدفعها مصر من ٣٢٠٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه.

وسعى أيضاً إسماعيل باشا لدى الباب العالي ليمنحه لقباً أرقى من «الباشا» المعتاد، وكان غرضه من ذلك تثبيت امتياز مصر عن باقي ولايات الدولة، وهو ذلك الامتياز الذي حصله محمد علي بتقليد سنة ١٨٤١م، فمنحه السلطان لقب «خديوي» في (ربيع الأول سنة ١٢٨٤هـ/ يوليو سنة ١٨٦٧م). وهو لفظ فارسي الأصل معناه الأمير العظيم، وكان

يمنحه الفرس لحاكم الهند في عهد حكمهم لها، وبعدُ فما زال الخديوي يسعى لدى الباب العالي في اكتساب امتيازات جديدة بفضل ما كان يبذله من المال، حتى أصدر الباب العالي في ربيع الآخر سنة (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) عهدًا مثبتًا كل الحقوق التي منحها للخديوي بمقتضى العهود السابقة، وبهذا العهد أيضًا اعترف الباب العالي باستقلال الخديوي استقلالًا تامًا بشئون مصر الداخلية، وأذن له بأن يعمل بدون استشارته في قرض الديون، وعقد المخالفات التجارية وغيرها مع الدول الأجنبية، ما دامت تلك المخالفات لا تناقض مصلحة الدولة ولا مخالفتها السياسية مع الدول، وأن يزيد جيشه حسب ما يراه صالحًا، على شرط أن لا يكون في أسطوله مدرعات، وقد زادت الجزية المصرية في مقابل ذلك إلى ٦٦٥٠٠٠ جنيه. لا شك أن مثل هذا العهد كان من الممكن أن يعود على مصر بأعظم الفوائد؛ إذ يكون من أكبر الدواعي التي تحمل كل خديوي لمصر على أن يسهر على ما فيه صالح البلاد، كي يترك وراءه ملكًا منظمًا ثابت الأركان.

(٢) الاستقلال الداخلي والإدارة

لم يكن همُّ إسماعيل باشا قاصرًا على الوصول إلى جعل الوراثة لأكبر أنجال الخديوي، بل كان يبذل همه في أن يمنح استقلالًا إداريًا يتصرف به في شئون البلاد الداخلية؛ إذ كان أعظم غرض له في الحياة أن يوثق عُرى الارتباط بين مصر وممالك الغرب المتمدينة. والوصول إلى ذلك محال ما دام الباب العالي صاحب النفوذ والسلطان في البلاد؛ إذ كان يخشى أن يعترضه فيما يقدم عليه من المشروعات، وأي فائدة تجنيها البلاد وأي عمل عظيم يمكن لأقدر حاكم أن يقوم به إذا كانت يده مغلولة في شئون البلاد الداخلية؟ لذلك قضى إسماعيل سنوات عديدة من حياته يبذل في أثنائها المال الوفير للوصول إلى ضالته المنشودة، حتى منحه الباب العالي استقلالًا داخليًا في عام (١٢٩٠هـ/١٧٧٣م) بمقتضى العهد السابق الذكر.

ولما أصبح إسماعيل صاحب النفوذ والسلطان في مصر أخذ ينظم إدارتها الداخلية؛ فأدخل في البلاد جملة إصلاحات لم يأت بها وإل تولى الشئون المصرية قبله؛ فأعاد نظام الإدارة الذي وضعه محمد علي وأهمل في عصر عباس باشا الأول بعد أن أدخل فيه بعض الإصلاحات، ثم رتب نظام المكوس ترتيبًا متقنًا، واشترى إدارة البريد المصري من شركة ووضعها تحت سيطرة أحد مهرة الغربيين — كما سيأتي ذكره بعد — وقسم القطر إلى أربع عشرة مديرية، وحسن طرق الاتصال والقضاء وغير ذلك، مما سنتكلم عليه فيما بعد.

(٣) الإصلاحات القضائية ومساواة جميع الناس أمام القانون

كان أهم مشروع داخلي وجّه إليه إسماعيل باشا عنايته إصلاح القضاء، وجعله مستقلاً عن الإدارة، ونشر العدل وكان من قبل معدوماً؛ لأن القانون الذي وُضع في عهد محمد علي لم يغير من النظام القديم شيئاً وكان حبراً على ورق، فأراد إسماعيل باشا أن يؤسس المحاكم المختلطة ليتساوى الجميع أمام القانون، ويكون الأجنبي والوطني في مستوى واحد، وكان غرضه أن يقضي على المحاكم «القنصلية» والامتيازات الأجنبية، بشرط أن يتكفل للأجانب بكل ما يضمن راحتهم.

ولم تكن هذه الفكرة بنت يومها، بل كانت مختمة عند الخديوي قبل أن يتولى عرش مصر، فلما مات أخوه أحمد في حادثة كفر الزيات، وأصبح هو الوارث للملك تفرغ لدرس الإصلاحات القضائية، ورأى أثناء ذلك ما كان للأجانب من الامتيازات، فعزم على أن يغير ذلك تغييراً تاماً، فيكون أول من خطا خطوة في سبيل المساواة ونشر العدل بين رعاياه. فلما تولى الملك لم تساعده الأحوال في أول أيام حكمه على تخليص البلاد من هذا النظام الرديء؛ إذ كان منصرفاً بكل قواه إلى تحصيل عهد الوراثة والاستقلال الداخلي من الباب العالي.

ولما سحنت له الفرص في عام (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م) فاتح الوزارة الفرنسية في هذا الصدد؛ ففاوض نوبار باشا «المسيو موسير» وزير خارجية فرنسا في هذا المشروع حسب إرادة الخديوي، فعدت لجنة في باريس كان الغرض منها فحص التغيير الذي يريد نوبار إدخاله في القانون؛ فكانت هذه أول خطوة في سبيل إنشاء المحاكم المختلطة.

وقد ساعد الخديوي أيضاً في تحقيق أمنيته هذه بعض وزرائه، وأولاهم بالذكر شريف باشا، ورياض باشا، ونوبار باشا، غير أن معظم نجاح المشروع يرجع إلى الأخير ٢ إذ قضى سبعة أعوام من حياته في كفاح مع دول أوروبا حتى أفلح أخيراً في تأسيس هذه المحاكم التي مع ظهور بعض الفائدة منها لم تأت بكل ما كان مؤملاً فيها.

وإنا نشك في أن إسماعيل باشا كان يعرف كل النتائج التي تنجم من هذا التغيير، فإنه كان يريد بالمحاكم المختلطة القضاء على نفوذ محاكم السفارات التي كان يظهر أنها ستقضي على شيء من سلطته الفردية، لا عليها كلها كما فعلت هذه المحاكم وبرهنت عليه الحوادث؛ إذ اتضح له أخيراً أن سلطة هذه المحاكم تعلق سلطته؛ لأنها أصبحت تفصل في كل القضايا حتى التي على الحكومة وعلى شخصه نفسه، بل كانت من أكبر العوامل على عزله، ومع ما كان فيها وقت إنشائها من النقائص كانت أكثر فائدة من محاكم الأقسام التي كان يفصل حينئذ في قضاياها المدير أو ناظر القسم؛ يدلك على ذلك أن كثيراً من الأهالي كانوا يفضلون الفصل في قضاياهم أمام المحاكم المختلطة على

محاكم الأقسام التي كان كلُّ من المدير وناظر القسم يستعمل السوط في تحقيق قضاياها، ثم لا يفلح في تحقيق قضية واحدة من بين خمسين.

عندما تولى اسماعيل حكم مصر عام 1863 م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب، وطلب معاونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحي الحياة في مصر، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل في الاتجاه حيث كانت هناك كوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلفه. ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنال كبريا من التقدم لتلحق بالدول الاوربية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجا اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوربية وهى سياسة بداها عمه سعيد، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكيحصل لمصر خطوات ابعد فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة 1841م على النحو التالى:

1 - فى سنة 1866م حصل على فرمان بتغيير نظام الورثة الذى كان يدعو الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة، كما يدعو الى حرمان البلاد من عنصر الحكم الشبان، وصارت قاعدة الورثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة.

2 - فى سنة 1867م حصل على لقب خديوى، كما حصل على الاستقلال الداخلى، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدون استشارة السلطان، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة. وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى 600 و 000 جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمان صدر فى سنة 1873م ويسمى الفرمان الجامع وملخصه:

1 - ان يكون نت حق الورثة اكبر انجال الخديوى .
2 - تكون الامبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاته .
3 - يمنح الخديوى الاستقلال الداخلى ان يكون له حق التشريع وسن القوانين والانظمة الداخلية .

4 - يكون للخديوى حق زيادة الجيش، وعدد قطع الاسطول.

5 - يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالم ذلك على ان تصير 750 و 000 جنيه وكان من الطبيعى ان يودى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية الى زيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد اذ انها كانت تسلم المجرمين الاجانب الى المحاكم القنصلية، وكانت هذه المحاكم كثير ما تبراهم، او توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم، مما جعل العناصر الاجنبية مصدر خطر كبير على الامن والاخلاق

من النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها طبقا للقانون الدولى التى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى ان يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد .وقد اراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى فارسل نوبار باشا الى اوربا لمفاوضة الدول فى تعديل الامتيازات الاجنبية القضائية والمالية ، وقد نجح نوبارفى هذا ، وتكونت لجنة دولية فى القاهرة تحت رئاسته ووضعت مسروعا لانشاء المحاكم المختلطة ومنحت للتقاضى سنة 1876م ويقوم بالقضاء لهذه المحاكم قضاة مصريون واجانب وتصدر احكامها باسم الحكومة المصرية وتقوم بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية ، اما القضايا الجنائية مناختصاص المحاكم القنصلية ، وفى سنة 1869م انشا اسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهور بمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروض مناوريا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعاً فى وجه حاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلس هو رغبته فى الاشراف على اعيان فى سياسته المالية فيقررون معه مايرى اقراره .ولقد اتخذ اسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحت سيطرته فجعل اراؤه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تاجيل انعقاده وفض جلساته ، وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفى مجال النشاط الاقتصادى حصل اسماعيل واسرته فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين .ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمطالب اسماعيل ، حاول ان يجتذب راس المال الاجنبى ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزاز الخزنة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناة السويس .وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى . دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالح إنجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديو ان يامر نوبار ان يؤلف نظارة فى سنة 1878م تعاونه فى الحكم وتشارك معه فى المسئولية فتألفت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجليزى للمالية ، وناظر فرنسى لشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لمتفلسح فى اصلاح حالة البلاد المالية اذ ارادت ان تنقص

من مصروفاته الحكومة فأحالت 250 ضابط من ضباط الجيش للاستيلاء بنصف راتب ، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة. وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر المالية الانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ، وتالفت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقي فيها الناظرون والاجنبيان ، وقد بدأت الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزي اصدار قرار مالبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذ رأى الزعماء المصريين من اعضاء مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتاليف نظارة مصرية بحتة برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين وبدات هذه النظارة باصلاحات منها :وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسئولاً امام مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحه نواب البلاد واعيانهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن قيام نظارة مصرية بحتة ، وطلبوا من الخديوي ادخال عناصر اجنبية فيها ولكنه رفض . فلما لم يقبل عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ براى الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه توفيق فى يونيو 1879م وسافر اسماعيل منفياً الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث مات سنة 1895م ونقلت رفاته الى مصر .

الفصل الخامس

ثورة 1919

وقعت مصر فريسة الاحتلال الإنجليزي في عام 1882 وقد استمر فترة طويلة يتمتع بخيرات البلاد رغم الثورات والأحداث التي هبت تقاوم هذا الاحتلال ورغم الزعماء والوطنيين الذين عملوا كل ما في وسعهم للحصول على الاستقلال ، إلا أن هذا الاحتلال الغاشم استمر إلى ما بعد قيام ثورة 1952 - حتى أن عقد زعماء الثورة 1952 اتفاقية الجلاء 1954 والتي بمقتضاها سحبت بريطانيا قواتها العسكرية الباقية من منطقة قناة السويس التي تم تأميمها عام 1956 وكانت سبباً في العدوان الثلاثي الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي على مصر في نفس العام 0

أثرت عناصر مختلفة في تشكيل المجتمع المصري وتركيبه ، فلم يكن أبداً مجتمعاً خاصاً بالمصريين بل ضم بين ذراعيه عناصر أجنبية استطاعت أن تلعب دوراً هاماً في تركيبته وفي اقتصادياته أثناء الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918 0

أصبح الأجانب خاصة البريطانيين يتقلدون المناصب الكبيرة في جميع الوزارات المختلفة ، وعمل الاحتلال البريطاني علي إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد علي الانجليز في القيام بشئون الوظائف الهامة ، ومن ثم سيطروا علي شئون البلاد 0

وكون الأرمن جالية خاصة بهم ومارسوا العمل الاقتصادي وازداد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الاضطهادات في تركيا والشام مما اضطرهم إلي الرحيل إلي مصر فهي البلد الوحيد الذي يفتح ذراعيه لكل غريب حتي أنه وصل في يوم واحد أربعة آلاف لاجئ أرمني ، ورغم ذلك لم يحفظوا الجميل لهذا البلد المضيف فكانوا ضد أهله في ثورة 1919 0

وازداد عدد السوريين في أثناء فترة الحرب فهاجروا إلي مصر هرباً من اضطهادات جمال باشا ، ففي أقل من شهر وصل إلي الإسكندرية ثمانية آلاف منهم ، وقد نجحوا في التجارة والزراعة والصناعة والبورصة والأشغال المالية والمصارف والشركات والمطابع والمجلات والجرائد وأرباب المكاتب العمومية 0

أما عن اليهود فقد لعبوا دوراً هاماً في المجتمع المصري ، فقد تمتعوا فيه بامتيازات عديدة ، وحينما اندلعت الحرب تعرضوا هم والآخرين في الشام لعنف جمال باشا ، ففروا إلي مصر فوصل إلي الإسكندرية عقب قيام الحرب 11,277 يهودياً ، وبمجرد وصول هذا العدد تكونت لجنة من كبار الرأسماليين من أبناء الطائفة اليهودية وقابلوا السلطان

حسين كامل الذي أبدى عطفاً شديداً على اللاجئين وتمت مساعدتهم وأنشئت لهم المخازن الخاصة بالرغم من معاناة الدولة من شدة الأزمة والفاقة الاقتصادية فاستفاد اليهود من ظروف الحرب وذلك بسبب درايتهم بالشئون الاقتصادية ، فمنذ بداية الحرب أخذ اليهود يطوفون الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيحات الذهبية يدفعون عن كل جنيه أربعة أو خمسة مليمات زيادة على السعر الرسمي للاتجار فيه من 975 مليما إلى 100 قرش أو أكثر يلزمه وكان تجار الغلال والدقيق والحبوب من الخارج وزيادة الطلب على المحصول سواء من المصريين أو من الجيش وبسبب ذلك قال محمود بيرم التونسي تحت عنوان " إيه نابنا بعد الحرب " :

بعد الحروب اللي هدت قلبنا الموجوع

طلع منا بنا شويت خردوات وبتوع

وكام جبردين مشمع نصهم مخروع

وجنبهم ربعميت مليون جنيه مطبوع

وكام حمار حرب أصبح بالغني ممروع

وجيش بنات اسمه أرتستات يقوده الجوع

وفي عام 1914 ومع إعلان الحرب العالمية الأولى أعلنت السلطات البريطانية تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى ، وضماناً لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل ، ونظراً لعدم وجود نص في القانون النظامي بمنع أعضائها من الاجتماعات الخاصة ، صدر قانون منع التجمهر في 18 أكتوبر 1914 ، وفي 2 نوفمبر تم وضع البلاد المصرية تحت الأحكام العرفية ، وفي 18 ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية وزوال السيادة العثمانية 0

ومما لا شك فيه أن بريطانيا فرضت حمايتها على مصر تلقائياً دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً ، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب ، كما يذكر سعد زغلول : " أنه منذ أن فرضت الحماية ظننا أنها نظام يراد إقامته في مصر على كل ما فهمناه أنها ضرورة حربية ينتهي أجلها بانتهاء الحرب "

0

والحماية كما عرفها القانون الدولي هي علاقة دولة قوية بدولة ضعيفة تقوم بموافقة الثانية ورضاها - على أن تحميها الأولى ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي - فالحماية تستلزم اعتراف الدولة الحامية بسيادة الدولة المحمية وموافقة الدولة المحمية على أن تدخل في حماية الدولة الأقوى 0

قامت بريطانيا بخلع الخديو عباس حلمى الثانى وعينت حسين كامل سلطاناً على مصر ، وقد اختارته ليمثل الصورة المزيفة لحاكم مصر ، وتصرفت فى شئون البلاد كما لو كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، وبهذا الإجراء التعسفى نكثت بريطانيا بكل عهودها وخالفت القانون والعرف الدوليين 0

فى أغسطس 1915 تم جمع 500 عامل من صعيد مصر لأن لديهم قدرة كبيرة على الاحتمال ، وذلك استجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية ، وتم إرسالهم إلى جزيرة مودروس وقد أدى نجاحهم فى هذه الجزيرة إلى طلب أعداد أخرى من العمال المصريين الذين بلغ عددهم يوم الانسحاب من " غاليبولى " نحو 3000 رجل من الصعيد ، قاموا بحفر الخنادق تحت وابل من القنابل فى هذه الجزر اليونانية 0

وفى نفس العام كانت حالة مصر سيئة للغاية حيث انقطع ورود الذهب الذى كان يصل إليها كل عام فى المواسم التجارية بسبب إغراق السفن التى كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغواصات الألمانية المعادية لبريطانيا والتى كثر ظهورها فى كل البحار ، وهبطت أسعار القطن ، مما أدى إلى الركود الشامل فى السوق التجارية وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً وتأليف لجنة إنجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة إلى إنجلترا ، وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية وأجور المواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى رغم زيادة تكاليف الحياة ، وذلك بسبب جعل مصر قاعدة للمخابرات البريطانية والعمليات الحربية فى الشرق الأدنى ، كما تعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة ، مما ساعد على إنشاء عدة مصانع قام بها أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج ما كانت تستورده البلاد قبل الحرب 0

ليس هذا فحسب ، فإن مكماهون المعتمد البريطانى شرع فى أول نوفمبر فى إجراء إكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانيين يدفع باسم الصليب الأحمر ، وكذلك لفرسان القديس يوحنا البريطانيين ، ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال ، وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين ، حتى بلغت جملة الإكتتاب فى فترة وجيزة أكثر من مائة ألف جنيه ، وقد ساعد فى ذلك الإقبال الخوف والرغبة من الأحكام العرفية وتنفيذها ، واشتدت الحكومة فى جمع الضرائب لصالح الاستعمار بقسوة وعنف ، ومع انخفاض سعر القطن اضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش لآداء المال المطلوب ، وكانت فرصة أيضاً انتهزها العمد والمديرون وتجار الغلال حيث استولوا على المحاصيل بأسعار رخيصة ثم باعوها للفلاحين مرة أخرى بأسعار باهظة ، مما زاد

من إحساس الفلاحين بالظلم الناجم من تشكيل فرقة العمال المصريين وجمع المحصول لجيوش الحلفاء ، وضغط الموظفون الإنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال 0

مع نهاية 1915 اشتبك الإنجليز وحلفاؤهم مع الأتراك فى ميدان جديد ، إذ حاول الإنجليز اقتحام مضيق الدردنيل عنوة فأكثرُوا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية ، مما أدى إلى ازدياد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين ، وقامت السلطة العسكرية بجمع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى الإمداد لحملة فلسطين ، وقام هؤلاء العمال بتعبيد الطرق وإمداد القوات البريطانية الزاحفة بالإمدادات ، وكلف العمد فى بعض المديریات بالقبض على الناس وتسفيرهم إلى ميادين القتال المختلفة ، مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل وميادين العراق وفرنسا ، حيث أدت هذه الفرقة أعمال لا يمكن تقدير قيمتها ، وقد أغضب المصريين أيضاً استخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذى صحبه استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل النقل وعلف الدواب رغم أنف المصريين ، وتم استخدام الكثير من هذه الدواب فى فرقة الهجانة ، التى كان لها دورهام فى حراسة شواطئ قناة السويس لصالح الاحتلال 0

ورغم ادعاء الإنجليز أن هؤلاء العمال كانوا متطوعين إلا أنهم فى الواقع وباعتراف كُتاب إنجليز أيضاً كانوا مسخرين ، وأن عملية السخرة قامت بها السلطات البريطانية بمساعدة الحكومة المصرية ، واستخدمت السلطات العسكرية البريطانية لهذا التجنيد الإجبارى تعبيراً غريباً سموه " الضغط الإدارى " لتحقيق أهدافهم ، والواقع أن هذا الاستغلال البشع للعمال والفلاحين المصريين كان فيه استهانة وإهدار لكرامة الإنسان المصرى 0

بدأ عام 1916 بفشل الحلفاء فى اقتحام الدردنيل (غاليبولى) وانسحبوا منه نهائياً فى 8 و 9 يناير بعد أن فقدوا كثير من مراكبهم الحربية ورجالهم ، وامتلأت المستشفيات المصرية بالجرحى الإنجليز والفرنسيين والمصريين حتى ضاقت بهم على كثرتها فى أنحاء القطر ، ولما انهزم الأتراك فى منطقة قناة السويس ، ظلت المنطقة مركزاً للعمليات الحربية فى شرقى مصر ، لذا لم تكثف السلطة العسكرية البريطانية بفرقة العمال المصرية ، فتحولت إلى رديف الجيش المصرى لاستخدامهم فى التشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس وغيرها ، وتم استدعاء كثير من الضباط المصريين القادرين على الخدمة من المحالين على المعاش أو فى الاستيداع لقيادة الرديف المطلوب ، وما تردد من إحصائيات

عن عدد الرديف قدر بنحو خمسة عشر ألف رجل منهم ألفان فى مصالح الحكومة المختلفة وهؤلاء باقون فى مصالحهم ، وألف رجل معفون من الخدمة بسبب العاهات والأمراض ، فالباقي نحو اثنى عشر ألف رجل ، وذلك لأن مدة الخدمة فى الجيش عشر سنوات منها خمسة قضاها المجند فى الجيش العامل ومثلها فى الرديف ، ومن هذا العدد يؤخذ رجال البوليس المصرى ، وعلى ذلك فالرديف المصرى الذى يمكن جمعه لا يزيد عدده على ثمانية آلاف رجل تقريباً 0

وبجانب الفاقة الاقتصادية لقى الرديف كما لقى العمال والفلاحون ألواناً من العنت وسوء المعاملة ، وازدياد أعباء المعيشة وارتفاع الأسعار وخفض الأجور أدى إلى زيادة البطالة ، وفى أغسطس 1917 صدر منشور بريطانى بتحريم التجارة فى محصول بذرة القطن للعام 1917 / 1918 وذلك لقدم الحكومة البريطانية لشراء هذا المحصول ، وفى مارس 1918 صدر بلاغ بتحديد شراء القطن باثنين وأربعين ريالاً للقنطار ، فى حين كان سعره عالمياً سبعة وسبعين ريالاً فى ليفربول البريطانية وستين فى أمريكا 0

إن استغلال بريطانيا لإمكانيات مصر البشرية فى الحرب العالمية الأولى كان سبباً أساسياً لوصول بريطانيا وحلفائها إلى النصر ، حيث قدمت مصر كل ما يلزم هؤلاء الحلفاء من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية ، ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض فى السياسة البريطانية ونكثت عهودها ووعودها وكانت عملية قاسية كُبتت فيها الأصوات وحبست فيها المشاعر ، وكان ذلك من أهم الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة 1919 0

أحداث الثورة :

انتهت الحرب وطلب سعد زغلول من المندوب السامى البريطانى السماح له ولبعض زملائه فى 13 نوفمبر 1918 بالسفر إلى فرنسا لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية ، ولكن رفض طلبه بحجة أنه لا يمثل الشعب المصرى ، بل تصدى الإنجليز لعملية جمع التوكيلات التى قام بها سعد وأصحابه لتمثيل الأمة المصرية ، وأكثر من ذلك ساعدت حكومة رشدى ، ليس فى منع التوقيع على التوكيلات ، بل تجاوزت ذلك إلى مصادرة ما تم توقيعه 0

إن ثورة 1919 تنقسم فى الحقيقة إلى مرحلتين : الثورة العنيفة التى حدثت فى مارس إثر نفي سعد زغلول وصحبه الثلاثة إلى مالطة ، وهى مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية ، وهى الثورة التى قاومتها القوات العسكرية البريطانية بكل عنف ، وهى المرحلة التى اشترك فيها الفلاحون اشتراكاً فعالاً فى معظم أنحاء القطر ، وفيها ظهرت

الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة ، ممثلاً في مدن زفتى والمنيا ، وكذلك المجالس الوطنية المستقلة في كثير من المراكز ، وهي أخيراً المرحلة التي كان يمكن أن تتطور من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية غير واعية 0

ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التي بدأت من أبريل وهي مرحلة طويلة المدى تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثورى الإيجابى وانحصار الثورة فى القاهرة ومدن القطر ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الأساسى ، هذه هي مرحلة الكفاح السلمى 0

وفى كلتا المرحلتين كان للطلبة الدور البارز والأساسى ، فالطلبة أول من فجروا الثورة بمظاهراتهم فى مارس 1919 ، فكان لهم فضل المبادرة واستمروا عفى الثورة حتى نهايتها ، فلم يتخلفوا قط ، ولم يبق بالمسرح السياسى لثورة 1919 بعد خروج الفلاحين والعمال سوى الطلبة كقوة لها وزنها ، أما الموظفون فكان دخولهم فى الثورة متأخراً كما أن ثورتهم كانت محدودة ، فالاضطراب الثانى انتهى بمجرد إنذار اللبى لهم بالفعل فعادوا ولم يضربوا بعد ذلك ، حيث أصدق عليهم محمد سعيد فى وزارته الرابعة بعد وزارة رشدى العلوات ، والجدير بالذكر أن ثورة 1919 كانت ثورة شعبية شملت جميع طوائف الشعب 0

نظم الطلبة أنفسهم فى لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم فى الثورة واعتمدت عليهم قيادة الوفد البرجوازية فى كثير من الأعمال ، فإلى جانب المظاهرات قام الطلبة بدور البوليس الوطنى لحفظ النظام أثناء المظاهرات والاجتماعات وتوزيع المنشورات وتنظيم وسائل المقاومة وهو عمل إيجابى على مقياس واسع وكبير ، وهذا بخلاف الفلاحين الذين لم يكن هناك من ينظمهم ، أو لم تكن هناك قيادة تقود هذه الفئة من الشعب 0

وفى 8 مارس ألفت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ، وساقطهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها ، وفى 9 مارس نقلوا إلى بور سعيد ثم إلى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلاً 0

وفى 9 مارس بدأت الثورة بمظاهرات الطلبة ، وإن كانت سلمية ، إذ أضربوا عن تلقى الدروس وخرجوا من مدارسهم وكان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين ، وفى اليوم التالى 10 مارس كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دراستهم وأعلنوا الإضراب العام ، وألّفوا مظاهرة كبرى ، انضم إليهم فيها كل من صادفهم من أفراد الشعب

مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ومروا بدار المعتمد هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ،
ومنادين بسقوط الحماية 0

واشترك العمال فى الثورة وسقط منهم أعداد كبيرة من القتلى والجرحى ، وفى يوم 11
مارس أضرب عمال الترام ، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد
الإفراج عن سعد زغلول إثر اعتقاله الأول ، كما أضرب عمال العنابر يوم 15 مارس ،
وكان عددهم يزيد على الأربعة آلاف عامل ، ولم يعودوا إلا فى أواخر أبريل ، وأضرب
عمال الفنارات والأحواض فى الإسكندرية 0

وقد عمد عمال العنابر إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم دمروا الخط
الحديدى بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلى ، وفى يوم 16 مارس اعتصب
عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات تسير ليلاً تحمل
المشاعل ، وفى 18 مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شوارع بولاق ثم
ساروا إلى الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين فيه ، وقد اشتبكوا مع القوات العسكرية
البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلاء ، وسقط كثير من القتلى والجرحى 0

وفى مديرية بنى سويف تميزت ثورة فلاحيتها بالهجوم على المحكمة وعلى رئيسها
الإنجليزى ، بالإضافة إلى أعمال العنف المشابهة للمدرييات الأخرى ، كما تميزت بمشاركة
رجال البدو للفلاحين ، وذلك لقرب بدو الفيوم من الواسطى ، فكانوا يغارون على سكك
حديد الواسطى ، ومعروف قدرة رجال البدو فى القتال الخاطف (الفروسية) ، وكانت
الثورة فى بنى سويف أكثر عنفاً من المدرييات الأخرى (بعد أسيوط ومراكزها ديروط ودير
مواس) ، وفى 15 مارس عطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف ، وفى
الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو يقدر عددهم بنحو سبعة آلاف فرد مركز
الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا عليه وزحفوا على محطة السكة
الحديد وانتزعوا القضبان وهاجموا قطار سريع قادم من القاهرة واضطروه إلى العودة مرة
أخرى 0

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى
20 مارس إنذاراً بإحراق القرى القريبة من التدمير ، وتم توجيه الحملات العسكرية إلى
بنى سويف لقمع الثورة هناك ، فأرسلت البواخر النيلية محملة بالمدافع والذخائر وسيرت
القطارات المسلحة لهذا الهدف ، وقد أدى ذلك إلى تعطيل حركة النقل البرى ، خاصة وأن
الصعيد يعتبر ممول هام للقاهرة خاصة الحبوب 0

الجدير بالذكر أن مطالب الأقاليم بالاستقلال انتشرت بسرعة فى الأقاليم ، وأقامت لها حكومات وطنية محلية ، حدث ذلك فى زفتى والإسكندرية والزقازيق وبنها وقليوبية وسمنود ودمياط والمنصورة والفيوم والمنيا وأسيوط وقتنا وأسوان ، ويرى البعض أن قيام هذه الحكومات المحلية أو المجالس الوطنية كان محاولة من جانب الطبقة البورجوازية المصرية لحماية ممتلكاتها من جموع الشعب ، وإنها قامت بغرض المحافظة على أوضاع الملكية الفردية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة ، ففى أسيوط على سبيل المثال ، يذكر الكاتب وجيه أباطة فى كتابه : الضاحك الباكي : " أوشك الثائرين من إشعال النار فى عمارة محمود باشا سليمان وولده محمد باشا محمود أحد المنفيين فى ماطة ومن أجلهم قامت الثورة حيث حيث رصت صفائح البنزين المنهوب من مخازن مجاورة حول العمارة ، وحينما قيل لهم أنه منزل محمد محمود المنفى من أجل حرية البلاد ، فقال أحدهم وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ، نحن طلاب قوت " 0

ويقول أيضاً : " أن المواصلات توقفت بين أسيوط والقاهرة وبين أسيوط وغيرها من المدن الأخرى ، وبذلك انعزلت أسيوط أو انفصلت عن باقى المدن المصرية ، وأن أخبار الثورة فى القاهرة أثارت حماس الناس فى أسيوط وكشرت عن أنيابها وكتبت الأغاني الوطنية وطبع منها أكثر من 20,000 نسخة وزعوها على الناس ، وقد غناها المسلمون والأقباط ، فقد كانت الثورة ضخمة وعظيمة " 0

والواقع أن الكثير من الكتاب ركز على أحداث أسيوط بأنها كانت أعنف الحوادث ، فيذكر الكاتب أحمد بهاء الدين : " هجم الثوار على مراكز البوليس واستولوا على السلاح ، وتكونت لجان من المحامين تحافظ على الأمن وتباشر مسئوليات الحكم ، والأهالى يشنون على مراكز البوليس الهجمات المسلحة من كل مكان 0

ولما ساءت الحالة فى أسيوط ، وصلت فى 24 مارس طائرتان حريبتان إلى أسيوط وقامتا بإلقاء القنابل على الأهالى ، كما جاءت النجندات الحربية من القاهرة إلى أسيوط عن طريق البواخر النيلية ، وقد لقيت فى طريقها مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل بين ديروط وأسيوط 0

أما فى زفتى حيث قامت مظاهرة ضخمة فيها فى 18 مارس برئاسة يوسف الجندى وأعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ورفعت بدلاً منه علماً آخر وطنياً وأذاعت منشوراً بأن اللجنة تولت الأمر فى المدينة للمحافظة على الأمن وأصدرت جريدة أسمتها الجمهورية - فما كان من السلطة العسكرية إلا أن أرسلت إلى زفتى القوات

العسكرية لقمع هذه المظاهرات ، فأرسلت قوة من الجنود الاستراليين ، فأخذ الأهالي يحفرون الخنادق العميقة لمقاومتها وخلصوا قضبان السكة الحديد ، وأعلنت الجمهورية ، واختلف الرأي حول هذه الظاهرة التاريخية فهي في تقييمها النهائى ثورية ولكنها محدودة في هذه الثورة ، أما الطابع الثورى فيتمثل في إعلانها الاستقلال ، كما أن الطابع الثورى المحدود أيضاً فيتمثل في إقامة حكومة للمحافظة على الملكية الزراعية في زفتى إن لم يكن في المديرية كلها 0

وبينما انتشرت الاضطرابات في أنحاء الدلتا وفي الصعيد يوم 15 مارس حدثت اضطرابات في كل الأقاليم فكانت المظاهرات السلمية في بنى سويف وأسيوط وسوهاج وقتا وفي أسوان قطع الثائرون - بتشجيع من ناظر المدرسة القبطى - خطوط السكة الحديد وأسلاك البرق والتلغراف وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال ، وفي مديرية المنيا حدثت أعمال عنف دُمرت فيها وسائل المواصلات وأحرقت المخازن وصودرت كميات الغلال التي جمعت لتسليمها إلى الجيش 0

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الإضراب فانقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس إليها لطلب تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة في قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلاً من أن تقل ، وقد دعا عمل المحامين هذا إلى اجتماع رئيس محكمة الاستئناف (وكان وقتئذ يحيى باشا إبراهيم) والمستر شيلدون إيموس نائب مستشار الحقانية في 15 مارس للنظر في إضراب المحامين فكتبا إلى نقابة المحامين يرجوانها العدول عن الإضراب ، فلما لم يكن تحويل المحامين عن عزمهم أعلن القائد العام في 17 مارس منشوراً بتهديد المحامين 0

أنشأت القيادة العسكرية البريطانية محكمة عسكرية في قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم في اليوم الأول للثورة واستمرت في الأيام التالية تحاكم كل من يقبض عليهم في المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد أو أيهما معاً أو الغرامة 0 انتشرت النقابات في كل مكان ، وكل صناعة وحرفة حتى قيل أن عدد النقابات في الإسكندرية وحدها زاد إلى 23 نقابة وفي القاهرة إلى 38 وفي القنال إلى 17 ، وقادت هذه النقابات حركات اضطراب كثيرة احتلت فيها المصانع وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة في الأجور لتقابل بعض الشئ في الزيادة الضخمة في تكاليف المعيشة ، كما قامت بتنظيم الصفوف وقادت الإضرابات ، وطالبت بساعات عمل أقل 0

الفصل السادس

تصريح 28 فبراير وإلغاء الحماية

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى يكن ، ولم يتقدم أحد لتشكيلها ، وكان لنشر مشروع كيرزون وتبليغ اللنبى ورفض عدلى للمشروع أن انتشرت موجة من الاستياء ضد السياة البريطانية ، فندد سعد زغلول بالمشروع ، ووقعت البلاد فى اضطراب شديد ، ونفى الإنجليز سعد زغلول مرة ثانية إلى جزيرة سيشل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده إلى جبل طارق ، واتهم عدلى وأصحابه أنهم مالتوا الإنجليز فى القبض على سعد وأصحابه ونفيهم 0

تم استدعاء عبدالخالق ثروت لتشكيل الوزارة فرفض ، وبعد إلحاح عرض شروطاً لقبوله الوزارة ، أولها إعلان إلغاء الحماية واستقلال الحكومة المصرية بشئونها الداخلية ، وإخراج المستشارين الإنجليز من وظائفهم ، ورفع الأحكام العرفية والسعى من جانب الوزارة فى سحب كل ما اتخذ من إجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين ، وإعادة المبعدين ، وإعادة وزارة الخارجية ، وإنشاء برلمان من هينتين (نواب وشيوخ) 0

كان اللنبى يرى أنه إذا قبلت إنجلترا شروط ثروت فإنه يستطيع إنشاء حكومة مسؤولة ، فثروت وعدلى يمثلان السواد الأعظم من الرأى العام المصرى ، كما أن المساعدة التى يمكن أن تقدمها الوزارة المصرية سوف تعتمد أساساً على إلغاء الحماية ، وإقامة نظام برلمانى رغم أن حكومة فؤاد كانت تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات فى أعقاب توقيع المعاهدة 0

هاجم الوفد هذه الشروط وتمسك بالجلء وأصدر بياناً بهذا المعنى ، واقتنع اللنبى بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها والموافقة على شروط ثروت وإعلان التصريح المعروف بتصريح 28 فبراير 1922 0 ومن شروط ثروت :

- 1 - تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية 0
- 2 - إعادة وزارة الخارجية 0
- 3 - إنشاء برلمان من هينتين (نواب وشيوخ) 0
- 4 - رفع الأحكام العسكرية 0
- 5 - حذف وظائف المستشارين ما عدا المالية والحقانية يظان بعد ظهور نتيجة المفاوضات 0

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين صدور قانون التضمينات وبين موافقة الإنجليز علي إلغاء الأحكام العرفية ، حتي تضمن إنجلترا عدم سوء العاقبة من المصريين بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية للقانون الجديد (التضمينات) مقابل إلغاء الإعلان القديم (الأحكام العرفية) 0

لهذا كانت المعارضة واضحة في مصر علي موقف الإنجليز الداعي إلي ربط الإلغاء بإصدار قانون التضمينات ، وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزي ، أنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطاً بأي شرط آخر حتي لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها 0

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلي جدية حكومته في السعي إلي إلغاء الأحكام العرفية مهاجماً المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب في إلغاء الأحكام العرفية " ، كما أشار إلي أن ذلك لا يمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك

الجدير بالذكر أن الإنجليز اضطروا إلي إصدار التصريح اضطراراً ، ليتفادوا وضعاً تصير فيه الحكومة مستحيلة ، أما الأثر الأكبر لصدور التصريح فكان بسبب التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة في إنجلترا ، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة الإنجليزية بالبوار في مصر 0

الواقع أن النبي وحكومته قد تخيروا هذا التوقيت ، حيث أصبحت مصر بلا حكومة ، وغياب سعد زغلول في منفاه فكان التصريح بمثابة إعطاء المصريين المعتدلين الفرصة لإقامة روابط الصداقة مع الإنجليز للتوصل إلي معاهدة حرة بين الطرفين ، حسبما ورد في التصريح ، وبدا الطريق مسدوداً أمام كل الحلول ، لذا كان التصريح من جانب واحد 0 عاد النبي إلي القاهرة يحمل هذا التصريح وعنوانه " تصريح لمصر " وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قنون " التضمينات " ثم احتفاظ إنجلترا بتولى المسائل الأربع المعروفة وهي :

- 1 - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر 0
- 2 - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالوساطة
- 3 - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات 0
- 4 - السودان 0

شن الوفد برئاسة سعد زغلول حملة شعواء على تصريح 28 فبراير وزاد الحالة سوءاً أنه صدر في فترة إبعاد سعد ورفاقه في المنفى ، وقد اعتبر سعد أن التصريح " نكبة وطنية" . مما لا شك فيه أن التصريح تضمن إلغاء الحماية وتأجيل الأحكام العرفية حتى تصدر الحكومة المصرية قانون التضمنات ، وتعتبر المرة الأولى منذ إعلان الحماية عام 1914 والتي وافقت فيها إنجلترا على إنهاء الحماية ، على الرغم من الجهود المصرية منذ ثورة 1919 ، بسبب تمسك إنجلترا بها ، فإلغاء الحماية مع إعلان هذا التصريح يعتبر مكسباً لمصر ونجاحاً للجهود الدبلوماسية المصرية مع الاستعمار الإنجليزي لأول مرة

وإذا كانت مصر قد كسبت شيئاً وإن كان بسيطاً من التصريح مثل إنهاء الحماية حتى وإن كانت غير شرعية ، إلا أن التحفظات التي فرضها الاستعمار تضمن عدم زوال الحماية في مصر زوالاً حقيقياً ، وهذا يدل على أن الحماية ما زالت باقية ، رغم التمثيل السياسي في مصر بعودة وزارة الخارجية 0

أما عن الأحكام العرفية لا تلغى إلا إذا صدر قانون التضمنات ، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التي قامت بها السلطات العسكرية تنفيذاً للأحكام العرفية ، وأعلن الحزب الوطني أن التصريح لا يغير شيئاً في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره. تعددت الآراء حول التصريح ، فيقول على علوية في مذكراته : " وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال دولي ، كما أصبح لها وزارة خارجية مستقلة ، ولم يقل أحد أنه تحقيق لجميع أمانى مصر وحقوقها ، وإنما هو بلا شك أساس لإيجاد الثقة بين الطرفين " ولم يبذ الشعب أى حماسة لهذا التصريح ، وأجابت صحيفة الأمة بلهجة ساخرة ، على التهاني التي قدمت بهذه المناسبة ، وإذا كان التصريح مجرد خدعة من خدع التاريخ ، فإن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد ، فيما عدا من اشتركوا في خلقه وتدبيره ، مع أن صحيفة المقطم اعتبرت التصريح فاتحة عصر جديد لمصر ، ولا ننسى أن المقطم هذه صحيفة موالية للإنجليز 0

أما الإنجليز الموجودون في مصر فقد أيدوا سياسة اللنبي ورحبوا بالتصريح بصفته أهم تصريح يتعلق بالسياسة الإنجليزية في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي لمصر 0 والسؤال ، هل الحماية ألغيت إلغاءً فعلياً مع تصريح 28 فبراير ؟ الواقع أن التحفظات الأربع قيدت التصريح وجعلته غير نافذ المفعول سواء بالنسبة للحماية أو الاستقلال ، فما زالت سلطات الاحتلال تتمتع بكل مزايا الحماية والاستعمار في مصر ، وإنما في الظاهر أنه أعلن إنهاء الحماية ، حيث ظهرت بعض بوادر الإلغاء في عهد وزارة

ثروت الذى قام بإلغاء ما كان معتاداً فى عهد الحماية مثل تعطيل المصالح الحكومية فى عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده ، كما ألغيت وظيفة مستشار الداخلية وتوقف المستشار المالى عن حضور جلسات مجلس الوزراء 0

بعد صدور تصريح 28 فبراير الذى بمقتضاه ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، شكل ثروت الوزارة فى أول مارس ، وفى هذه الوزارة أعيدت وزارة الخارجية المصرية التى كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر عام 1914 ، وطلب للنبي من حكومته أن يبلغ ممثلى الدول الأجنبية فى مصر بأنه توقف عن القيام بأعمال وزير خارجية، حيث تولاها ثروت بنفسه ، وأبلغت الوزارة الخارجية الجديدة معتمدى الدول فى مصر خبر إلغاء الحماية ، وأن العلاقات من الآن أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية ، وفى 15 مارس 1922 أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام الرأى العام دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وأنه اتخذ لنفسه " لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وضعت وزارة ثروت الجديدة نصب أعينها مهمة إلغاء الأحكام العرفية ، حيث ذكر ثروت فى الكتاب الذى رفعه إلى الملك بقبول الوزارة : " وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية " 0

كان صدور دستور 1923 نتيجة طبيعية لتطور الأحداث فى مصر فى أعقاب إعلان تصريح 28 فبراير 1922 الذى أعلن من جانب واحد هو الجانب البريطانى بسبب الضغوط المصرية الممثلة فى ثورة 1919 - وبهذا التصريح حصلت مصر على استقلال منقوص وأصبحت ملكية ذات سيادة ، وتغير لقب حاكم مصر من سلطان إلى ملك 0

وكان أول ملوك مصر هو السلطان أحمد فؤاد - الذى صدر تصريح 28 فبراير 1922 فى عهده ، والذى كان سلطانا على مصر خلفا للسلطان حسين كامل ، ورغم ما قيل عن تصريح 28 فبراير ورغم ما شابه من قصور وعيوب إلا أنه فتح المجال أمام مصر لعلاقات خارجية مع المجتمع الدولى بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى المجال الداخلى لصدور الدستور المصرى فى 19 أبريل 1923 ، كما أن هذا العام يعتبر محورا فاصلا هاما فى حركة التاريخ المصرى خاصة الحركة الدستورية ، وأطلق على هذه المرحلة اسم المرحلة الليبرالية وإن كانت من وجهة نظرنا بتعبير أدق مرحلة شبه ليبرالية استمرت حتى سنة 1952 0

وفى اليوم التالى لإعلان التصريح الذى صدر ، أمر الملك أحمد فؤاد (عبدالخالق ثروت باشا) بتشكيل أول وزارة فى العهد الملكى فألفها ، وفى 15 مارس سنة 1922 صدر المرسوم الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ضوء هذا

التصريح ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار ذلك اليوم عيداً وطنياً سنوياً تستريح فيه وزارات الحكومة والمصالح الأميرية فى جميع أنحاء البلاد

الفصل السابع

مصر بين دستوري (1923 - 1930)م

فى 2 أبريل 1922 وقبل صدور القرار الرسمى للتصريح كانت وزارة ثروت قد شكلت لجنة لوضع الدستور الذى ستحكم بمقتضاه البلاد وقانون الانتخابات على النحو التالى : حسين رشدى باشا رئيسا للجنة وضع الدستور ومعه الأعضاء التالية أسماؤهم : أحمد حشمت باشا نائبا للرئيس ، ويوسف سليمان باشا ومحمد توفيق رفعت باشا وعبدالفتاح يحيى باشا والسيد عبدالحميد البكرى والشيخ محمد بخيت والأنبا يوانس وقلبنى فهى باشا وإسماعيل أباطة باشا ومحمود أبو حسين باشا ومنصور يوسف باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا وإبراهيم أبو رحاب باشا وعلى المنزلاوى باشا وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد على علوبة بك وزكريا توفيق بك وإبراهيم الهلباوى بك وعبدالعزيز فهى بك ومحمود أبو النصر بك والشيخ محمد خيرت راضى بك وحسنى عبدالرازق باشا وعبدالقادر الجمال باشا وصالح لموم باشا وإلياس عوض بك وعلى ماهر بك وتوفيق دوس بك وعبدالحميد مصطفى بك وحافظ حسنى باشا وعبدالحميد بدوى بك ، أعضاء 0 ويتضح منها أن : عدد الباشوات فى اللجنة كان 16 ، وعدد البكوات كان 11 ، وعدد اثنان من شيوخ الإسلام ، وممثل واحد (بطريك) للأقباط ، ومعظم أعضاء اللجنة من كبار رجال القانون الدستورى فى مصر ، فلقد كان حرص وزارة ثروت على أن تمثل لجنة الثلاثين المنوط بها وضع الدستور كافة طوائف الأمة 000 ومن الجدير بالذكر أن اللجنة ضمت أعضاء من الجمعية التشريعية التى كانت آخر هيئة شبه نيابية فى عهد الاحتلال ، وهذا الحرص هو الذى جعل من بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقه الدستورى ، فقد كانت اللجنة كما سبق وأن وضحنا تضم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين الإسلامى ، وبطريك الأقباط ممثلا للأقباط فى مصر ، ويوسف أصلان قطاوى باشا ممثلا للطائفة اليهودية فى مصر ، وكان فى اللجنة صالح لموم ممثلا للعرب المستوطنين فى مصر الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة 000 فقلتها القوانين والعادات المرعية ، وكان فيها إلى جانب هؤلاء جماعة من كبار أعيان الأراضى كان قد وقع عليهم الاختيار إرضاءً لأصحاب المصالح فى البلاد وكان لتوفيق دوس وإلياس بك عوض من الذين جمعوا صفة الاشتغال بالقانون إلى جانب صفة الطائفية 0

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم " لجنة الأشتياء " حيث كان رأيه هو وحزب الوفد أن تتولى عملية إصدار الدستور جمعية وطنية منتخبة انتخابا حرا ، برأى

نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبدالخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التي أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه ، فسعد يدين ثروت بمسألة نفيه وزملائه ، حيث رأى " أن اللورد اللنبي لم يقدم على اعتقاله وزملائه ، إلا بعد الإيعاز من ثروت ، والاستئذان من إنجلترا ، وهو الأمر الذى كان يعنى بغير شك حرمان ثروت من أى تأييد شعبي ، وأنه لم يجرؤ أن يرشح نفسه فى أية دائرة انتخابية فى انتخابات 1924 ، وقد اقترح نجيب الغرابلى على سعد بعد تأليفه الوزارة عام 1924 - تأليف محكمة لمحاكمة ثروت على جرائمه باعتباره عدو الشعب رقم واحد ، وكان جواب سعد أن الحكم الذى أصدره الشعب فى الانتخابات أفسى على خصومه من أحكام الإعدام ، كما كان رأى توفيق نسيم (رئيس الديوان العالى فى ذلك الوقت 1922) الذى أرسل إلى الملك يوضح له وضع دستور تفره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات ، لكن الملك لم يوافق على هذا الاقتراح وكان رأى كل من سعد ونسيم هنا أن الدستور هو أب القوانين وحامى الحقوق والحريات ، وبذلك لا يكون منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل ، والسؤال ، هل دستور 1923 كان منحة ؟ الواقع أنه من الناحية الشكلية كان كذلك ، أما من الناحية الموضوعية فقد كان نتيجة للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنذاك ، حيث أن الحياة النيابية كانت لأهم المطالب الرئيسية للمجتمع المصرى كله للإحساس بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله بعد المعاناة لسنوات طويلة من مجالس شكلية ومن تحكم أوتوقراطى من ساكن قصر عابدين ومن انفراده بالحكم ومن جانب آخر المعتمد البريطانى أو المندوب السامى فيما بعد ، فبدستور 1923 دخلت مصر مرحلة جديدة من حياتها فيتحول " الوفد المصرى " إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغلول وتجاوره أحزاب أخرى ولكن ليست فى قوته أو شعبيته ، وبهذا الدستور تبدأ أول مرة فى تاريخ مصر انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب وتكوين أول برلمان مصرى بالمعنى الحقيقى وذلك فى سنة 1924 0 وفى 22 نوفمبر سلم المعتمد البريطانى الملك خطابا (متخطيا الوزارة - خلافا للأحوال المتبعة) من الحكومة الإنجليزية تضمن عدم موافقتها على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى ، وأنها لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين إنجلترا ومصر ، وأيضا موقف إنجلترا الرافض من تلقيب الملك بلقب " ملك مصر والسودان " والاكتفاء بلقب " ملك مصر " حيث قدم الإنجليز إنذارا إلى الملك بأن هذه الفقرات فى الدستور " لا

تتفق مع اتفاقية 19 يناير 1899 ولا نصوص تصريح 28 فبراير 1922 " كما هددته بأنها سوف تتصدى لأى محاولة لوضع السودان فى الدستور وذلك بإلغاء تصريح 28 فبراير واتفاقيتى السودان سنة 1899 ولم تكن مصر تملك القدرة أو القوة لمعارضة ذلك الإنذار ، لذا لم تمنع وزارة ثروت فى حذف النصين الخاصين بالسودان من الدستور ، أما الوفد فقد واجه تحالف الانجليز والأحرار بأن تحالف مع الملك الذى يخاف الدستور ولا بد من عزله عن المتحالفين والعمل على عدم المساس بحقوق الأمة فى الدستور ، وأن مسألة حذف السودان يكون " نكبة وطنية كبرى " ، فإنه لا غنى لمصر عن السودان وأيضا لا غنى للسودان عن مصر. لم تلبث وزارة ثروت باشا أن قدمت استقالتها واستدعى الملك فؤاد " نسيم توفيق باشا " لتأليف الوزارة الجديدة وكانت تلك الوزارة هى التى عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الحقانية التى قدمت تقريرها متضمنا عددا من التعديلات التى كان الملك يطالب بها تكريسا لسلطاته على حساب البرلمان ، وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية والتشريعية التى كانت مكونة من أجناب فيما عدا مصرى واحد. وأهم هذه التعديلات التى قامت الوزارة بتعديلها هى : -

- 1 - حذفت النص القائل بأن الأمة هى مصدر السلطات 0
 - 2 - جعلت منح الرتب والنياشين من حق الملك وحده ومن غير مشاركة الوزارة ، وتعيين الضباط وعزلهم ، وبذلك فإن السيطرة تكون قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الإنجليز اليمنى إلى يدهم اليسرى 0
 - 3 - جعلت عدد الأعضاء المعينين من الشيوخ مماثلا لعدد المنتخبين 0
 - 4 - حولت الملك حق حل المجلس 0
 - 5 - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعدها مجلس النواب 0
- وقد أعلن يحيى إبراهيم منذ تأليف وزارته الأولى فى 15 مارس 1923 أنه ينوى إعلان الدستور بإصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات 0

صدور الدستور

صدر الدستور بعد أن صدق عليه الملك بسراى عابدين فى 19 أبريل 1923 تحت رقم 43 لسنة 1923 ، بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا ، وصدر بأصلين - حفظ أحدهما بديوان جلالة الملك والثانى أرسل ليحفظ برياسة مجلس الوزراء وذلك طبقا للمشروع الذى وضعته

اللجنة محذوفاً منه النصان الخاصان بالسودان ولم توافق اللجنة على تعديلات وزارة محمد نسيم توفيق ، وبذلك عاصر إصدار الدستور تغيير وزارتين ولم يصدر إلا فى عهد الوزارة الثالثة ووقع الملك فؤاد على الدستور فى الساعة الحادية عشر والنصف مساءً وتلاه الوزراء فوقعوا جميعاً ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمان وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصور الدستور ، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والشعور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية 21 مدفعاً ، ويقع دستور 1923 فى 170 مادة 0

فى 30 أبريل 1923 صدر قانون الانتخاب (قانون رقم 11 لسنة 1923) وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور ويتكون من 98 مادة ، وفى الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثين والثانية هى انتخاب النواب ، وفى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين مندوباً منهم بشرط أن تكون سنة خمساً وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاة أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله. أما الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثين والثانية هى انتخاب المندوبين من المندوبين وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوباً عنهم ويشترط أن تكون سنة ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم ، وقد أخذ قانون الانتخاب المصاحب لدستور 1923 بقاعدة الانتخاب الفردى 0

ولم يشترط القانون فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطاً مالية أو ثقافية ، فكان ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية ولم يشترط الدستور فى النائب شروطاً مالية وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين ، وبذلك فقد تم رسم الدستور لتحقيق المصالح الشخصية لأعضاء لجنة الدستور والعمل على إبعاد فئات عامة الشعب التى تناصر الوفد 0

ومن السلبيات التى ظهرت فى الدستور أن شروط الترشيح التى فرضها الدستور كانت تحصر المرشحين فى شريط ضيق 00 فإذا كان مفروضاً أن يدفع المرشح مبلغ 150 جنيهها تأميناً ، يفقدها إذا لم يحصل على نسبة معينة من الأصوات ، وهذا المبلغ وقت صدور الدستور كان يشكل عبئاً مالياً باهظاً لا يمكن لأحد من طبقات العمال أو

الفلاحين أو البرجوازية الصغيرة أن يتحملة إلى جانب مصاريف الدعاية والحملة الانتخابية ، فقد كانت تكاليف الترشيح فى مجملها تبلغ ثمن عشرة أقدنة تقريبا ، أو مرتب موظف صغير فى خمس سنوات ، ومن السلبيات أيضا أن الدستور حرم المرأة من حق الانتخاب

0

وقد وافق الملك فؤاد على الاستجابة لرغبة بريطانيا فى حذف أى نص من نصوص السودان بالرغم من قلق واضعى الدستور ، إلا أنه رأى أنها الفرصة الوحيدة للمصريين للإسهام فى إنجاز مكاسب لمصر فى المفاوضات البريطانية المستقبلية ، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام فى تحسن ، حيث أن ضغط الحركة الوطنية جعل الحكومة البريطانية ترى أنه ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد زغلول فى الاعتقال بجبل طارق وأن استمرار الاعتقال يزيد فى ثورة الهياج فتم الإفراج عنه قبل صدور الدستور (30 مارس 1923) ، وفى أعقاب صدور الدستور تم إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى ألماتة فأفرج عنهم يوم 14 مايو 1923 ، وفى اليوم التالى لصدور قانون الاجتماعات الصادر يوم 30 مايو (والذى قيد حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام) تم الإفراج عن المعتقلين فى سيشل (31 مايو) ، كما صدر قانون الأحكام العرفية فى 26 يونيه وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام فى مصر للخطر (الخارجى أو الداخلى) ، ثم قانون التضمنات فى 5 يوليه ، وعاد سعد إلى مصر فى شهر سبتمبر واحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة 0

قانون التضمنات

هو إقرار الإجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية ، أو قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وهو أهم قانون أصدرته الوزارة الإبراهيمية بعد الدستور، وقد ظهر هذا القانون مع بداية المفاوضات الإنجليزية المصرية ، فالواقع أن السلطات الإنجليزية فى مصر كانت تخشى من رد فعل المصريين عما ارتكبته من تصرفات أثناء الحرب ، لذا أرادت أن تضمن أن كل ما حدث فى عهد الحماية وفى ظل الأحكام العرفية كان صحيحا ، فوردت أول إشارة لذلك فى مشروع لجنة ملنر فى 18 أغسطس 1920 إلى عدلى يكن لى يبلغه إلى الوفد ، وأن تصدر الحكومة المصرية مرسوما يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة 0

جاءت الإشارة إلى القانون واضحة تماما في الخطاب الذي رفعه اللنبي إلى السلطان فؤاد في 28 فبراير 1922 حيث ذكر في البند العاشر : " إذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى 2 نوفمبر 1914 سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية 0

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين قانون التضمينات وبين موافقة إنجلترا على إلغاء الأحكام العرفية ، وذلك حتى تطمئن إنجلترا إلى عدم اعتداء المصريين على الأجانب خاصة الإنجليز بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية القانون الجديد (التضمينات)مقابل إلغاء الإعلان القديم(الأحكام العرفية). لهذا كانت المعارضة واضحة فى مصر على موقف الإنجليز الداعى إلى ربط الإلغاء إلى إصدار قانون التضمينات ، وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزى ، إنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطا بأى شرط آخر حتى لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها. أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلى جدية حكومته فى السعى إلى إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب فى إلغاء الأحكام العرفية " كما أشار إلى أن ذلك لا يمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك يعملون على عرقلة مساعى الحكومة فى ذلك فقد ألف ثروت وزارته فى الوقت الذى كان فيه سعد ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى (إلى سيشل) ، كما لم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، ومن هنا ، ومعروف ما بين سعد وثروت من الخصومة منذ أن كان ثروت وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت ضد سعد وأنصاره ، ليس هذا فحسب ، فأحكام النفى والإبعاد والاعتقال التى قامت بها سلطات الاحتلال إنما هى أوامر إدارية فى ظل الأحكام العرفية ، وأن السلطة التى أصدرت مثل هذه العقوبات إنما هى سلطة أجنبية لها حق السيادة فى البلاد 0

لذا ظهرت الانتقادات الرافضة فى البلاد بشأن قانون التضمينات الذى ليس من حق الوزارة إصداره ، ولكنه حق من حقوق الأمة المصرية ممثلة فى برلمانها المقبل، فالقانون سوف يصدر أولا ، ثم تلغى الأحكام العرفية، هذه مطالب الإنجليز. استمرت حكومة ثروت نحو إصدار قانون التضمينات حيث اتصلت بالدول المعنية بذلك خاصة الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وبريطانيا صاحبة الدور الأكبر فى سبيل إصدار القانون ، ومع هذا هاجم البعض الحكومة لاعتقادهم أن القانون أصدرته الوزارة بالفعل ، وأنها كتبت

عليه لأنه يمثل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد ، وفي المقابل أصبحت بريطانيا أكثر جدية نحو إلغاء الأحكام العرفية ، خاصة مع ظهور كثير من حوادث الاغتيال السياسى ضد الشخصيات البريطانية ، مما أخرج الحكومة المصرية التى ألقت عليها بريطانيا المسؤولية الكاملة ، خاصة وزارة الداخلية ، رغم وضع الأحكام العرفية موضع التنفيذ ، حيث حظر الاجتماعات وتكميم الصحف ، حتى الزعماء صادرت السلطة أموالهم 0

كانت فجوة الخصومة بين وزارة ثروت والحركة الوطنية الممثلة فى سعد وصحبة كبيرة ، ومع ذلك وفقت وزارة ثروت فى وضع قانون التضمينات تمهيدا لإلغاء الأحكام العسكرية ، فقد جاء فى كتاب الاستقالة الذى قدمه ثروت إلى السلطان فؤاد فى 29 نوفمبر 1922 : " أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا ، إذ اتفق على قانون (إقرار الإجراءات العسكرية) الذى اشترط لإلغائها ، وأصبح ذلك مرهونا بإرادة حكومة جلالتم " ، وجاء أيضا أنه ألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، وهذا مع حدوث بعض الخلافات حول بعض ألفاظ نصوص القانون وقد تم تعديلها بما يتفق ومصالح بريطانيا وعدم الإضرار بهذه المصالح 0

من الواضح أن هناك رضا بين اللبى والحكومة المصرية ، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى حل للقضية المصرية (رفع الأحكام العرفية) ، وبالرغم من ذلك لم يتم تنفيذ ما توصل إليه الطرفان ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى خوف بريطانيا من مزيد من الاضطرابات والهيّاج والعنف حيث كثرت فى هذه الآونة الاعتداءات على الأجانب خاصة الإنجليز ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاضطهاد ضد الوطنيين ، هذا بجانب المعارضات التى سبق أن أوردناها ضد صدور هذا القانون 0

أتمت اللجنة الحكومية إعدادها لمشروع الدستور فى 21 أكتوبر ، وخلال هذه الفترة الأخيرة من حكم ثروت ظهرت الدعوة لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، وقد أراد ثروت أن يمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأن تتنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان ، ولكن سقوط وزارة ثروت فى 29 نوفمبر أوقف هذه المهمة ، كما أنها لم يقدر لها أن تصدر الدستور دون أن تمس مشروعه بأية تعديلات ، وقد استمرت الوزارة الجديدة فى تحقيق ما أقدمت عليه الوزارة السابقة لها فى محاولات رفع الأحكام العرفية 0 الجدير بالذكر أنه مع بداية عهد نسيم وصلت دعوة رسمية لحضور مؤتمر لوزان ، وسعت الحكومة للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنها لم توفق ، ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه 0

وفى 12 يناير 1923 أعلنت الحكومة المصرية أن المفاوضات جارية ، وفى نفس الوقت رفضت الاشتراك مبررة ذلك بأنه لم يرسل إليها دعوة للاشتراك فى المؤتمر ، وأن وزارة الخارجية سعت ولم توفق ، وأن المؤتمر لم يقبل البرنامج الذى أعدته الحكومة 0 ولكى تصل الحكومة إلى تحقيق أغراضها الممثلة فى رفع الأحكام العرفية ، فقد كان من الطبيعى أن يكون قانون التضمنيات داخلا فى إطار عملها ، وتوالت الأحداث حيث بدأت تظهر فى الصحافة المصرية ما يثير الرأى العام المصرى ، فقد كان نقد الأهرام لهذا القانون : أن الأشخاص الذين صدرت فى حقهم أحكام من المحاكم العسكرية البريطانية يعتبرون كأنهم سلموا إلى الحكومة البريطانية ، وعلى ذلك فلا يمكن التصرف بشأنهم ، أو إصدار عفو عنهم إلا بعد أخذ رأى الحكومة البريطانية ، وكيف أن القانون بذلك وضع مصير هؤلاء فى يد بريطانيا لا فى يد مصر 000 وأن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية لا نزاع فيها ، ولا يمكن أن يترتب عليها تعويضات أو غرامات أو مقاضاة ، أما الأخبار فقد ركزت على أهمية عرض القانون على المجلس النيابى القادم لأن فى القانون خطورة على مستقبل البلاد ، وأن مسألة الأحكام العرفية يمكن إيقافها حتى تجرى انتخابات قادمة ، ومن هذا يتضح مدى الأناية عند الإنجليز ومدى غطرستهم ، فحينما خص الأمر الأجانب طلب الإنجليز تعويضات سخية لكل أجنبى يترك الخدمة كما سبق بيانه ، وعندما خص الأمر المصريين فحتى لا يقع أى ضرر على الإنجليز فإنه لا يترتب على الأحكام الصادرة ضد المصريين أى التزام تجاه إنجلترا سواء تعويضات أو غرامات أو مقاضاة ، فهذا هو الاستعمار وأن ما يهمله هو مصلحته لا مصلحة المصريين الذين امتصوا دماهم وخيرات بلادهم 0

ومن أهم المشاكل التى واجهت حكومة نسيم باشا " قانون التضمنيات " حيث علقت إنجلترا رفع الأحكام العرفية على إقرار هذا القانون الذى لم تقبله الحكومة على علته ولكنها قامت بدراسته وفحصه ، وإضافة كافة الضمانات التى تكفل للبلاد حقوقها ، وقد بذلت الحكومة جهودا حميدة فى هذا الصدد ، ولكنها اصطدمت بالعقبات التى وضعتها إنجلترا والخاصة بحقوق مصر ، مما أدى إلى توقف المفاوضات 0

الواقع أن وزارة نسيم لم تغير شيئا من الوضع الذى كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال ، وأن الوزارة لم تستطع وقف تطبيق الأحكام العرفية ، وذلك لسببين : الأول : تصريح رئيس وزراء بريطانيا الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى بأن وقف تطبيق الأحكام العرفية مشروط بتنفيذ بنود تصريح 28 فبراير ، مما زاد من تعقيد الموقف

الثانى : أن حكومة نسيم أرجأته لحين صدور قانون التضمينات ، مما جعل الأمة تطالب بإرجاء مناقشة هذا القانون حتى يتم انعقاد البرلمان ، فقد جاء فى كتاب استقالة الوزارة فى 5 فبراير 1923 : " أما قانون التضمينات التى علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه ، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنايية وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر ، وعدم إتمام البحث من جهة أخرى ، وأن هذه الوزارة كانت ضعيفة لأنها وزارة رجعية بطبيعة تأليفها وكان الوفد الذى يؤيدها متهما بالتطرف فلم يقو على تقويتها 0

الدور النهائى لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية:

استقالت وزارة نسيم فى 9 فبراير 1923 ، وبسبب التطبيق الصارم للأحكام العرفية رفض عدلى منصب رئاسة الوزارة ، وجاءت وزارة يحيى إبراهيم باشا فى 15 مارس ، وقد أعلن أنه بمساعدة دار الحماية يمكن التغلب على المعارضة لإصدار الدستور وقانون التعويضات الذى لا يقل أهمية عن إصدار الدستور ، هذا من وجهة النظر الإنجليزية طالما عاد عليهم هذا القانون بما يريدون من أموال وتعويضات 0

الجدير بالذكر أن وزارة يحيى إبراهيم وزارة ضعيفة موالية تماما للإنجليز ، وقد تم تأليفها بدون برنامج محدد، لذا فإن قانون التعويضات وضع لمراعاة مصالح الموظفين الإنجليز الذين نالوا تعويضات سخية وكثيرة مع تغيير وضع مصر السياسى ، الأمر الذى أدى إلى تسابق الموظفين الإنجليز نحو ترك الخدمة للحصول على التعويض السخى ، وتعلق جريدة الأهرام على ذلك بأن القانون مجحف بالميزانية المصرية 0

جرت المفاوضات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى البريطانى لرفع الأحكام العرفية فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بالتضمينات ، وأن علاقة قانون التضمينات بإصدار الدستور والأحكام العرفية : يرى أن أعظم وسيلة تنطوى على الحكم هى نشر مشروع قانون التضمينات مع الدستور فى وقت واحد ، لأنه إذا انتظرت الوزارة لكى تعرض هذه التدابير على البرلمان الجديد ، فإن معنى هذا أن البرلمان يدرس هذه المسائل والبلاد تحت الأحكام العرفية، وهذا غير مناسب رغم تعهد بريطانيا بتوقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات 0

ومع قرب صدور القانون كثرت الآراء والتخمينات حول الخلافات الناشئة بين الحكومة المصرية وبريطانيا بشأن مسألة المعتقلين والأراضى التى استولت عليها السلطة

العسكرية ، وأن تضمن بريطانيا كل تعويض أو إلزام تنص به المحاكم لأحد من رعايا الأعداء ، وأن مسألة المعتقلين ، فعلى الحكومة أن تعين خبراء قضائيين مصريين مع الخبراء الإنجليز لإعادة النظر فى البحث فى الأحكام التى أصدرتها المحاكم ضد المصريين لأنها صادرة عن محاكم عسكرية ، أما مسألة الأراضى يجب البت فيها فى أقرب فرصة لأنها مسألة تمس السيادة المصرية ، فعلى سبيل المثال نجد أن الأمير عمر طوسون أحس بخطورة قرب صدور القانون فأرسل إنذارا إلى رئيس الحكومة المصرية ونظيره البريطانى معلنا احتفاظه بكل حقوقه القانونية تجاه الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية ، وأن أى ضرر سيقع عليه فالمسئولية سوف تقع على الحكومتين 0

على كل حال صدر قانون التضمينات فى يوم 5 يوليه 1923 ، حيث اجتمع مجلس الوزراء فى نفس اليوم وأقر الوثائق التالية :

1 - مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزراء ودار المندوب السامى

2- مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية 0

3- مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين 0

وبما أن الحكومة المصرية أصدرت قانون التضمينات المتعلق بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى 2 نوفمبر 1914 ، فقد أعلن النبنى إلغاء الأحكام العرفية فى 5 يوليه 1923 بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية خاصة الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات ، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها ، وقد جاء فى تقرير المندوب السامى أنه فى حالة إلغاء الأحكام العرفية سوف يطلق سراح 280 شخصا من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم ، بل مطالب بإلغاء الأحكام التى صدرت بسبب أعمال عدائية ، أما الأحكام التى صدرت بشأن محاولة الاغتيال فقد تقرر أن تبقى أحكامها سارية فى أغلبها ، وبذلك فإن التصريح

بالغاء الأحكام العرفية أعلن في نفس اليوم الذى أصدرت فيه الحكومة المصرية قانون التضمينات (5 يوليه) 0

وقد جاء فى قانون التضمينات : " أن المعنى المقصود فى هذا القانون من عبارة " بمقتضى الأحكام العرفية " هو " تحت السلطة الصريحة أو الضمنية للقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى فى خلال المدة من 2 نوفمبر 1914 إلى تاريخ العمل بهذا القانون " ويتناول وصف " سلطة عسكرية " كل مجلس عسكرى ، أو محكمة عسكرية ، أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى مماثلة لما ذكر مما انعقد أو أنشئ بموجب الأحكام العرفية ، وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الأحكام المذكورة 0

أما عن نص الإعلان عن إلغاء الأحكام العرفية فهو : " بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى 2 نوفمبر 1914 " لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفى المصريين ويعفى الصحافة المصرية من الكلام فى مسألة أخرى ، فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية وبدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيدا للانتخابات ويبقى سعد ومن معه فى المنفى ، لقد تم نفيهم بمقتضى الأحكام العرفية التى زالت ولهم حق الانتخاب كباقي المصريين فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفي مصرى من مصر. والسؤال الآن ، ما هو سبب ربط الإنجليز بين قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية ؟

(التضمينات : إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية السارى على جميع ساكنى مصر) ، وقد سبق بيان ذلك 0

السبب هو رغبة إنجلترا فى تأمين ظهرها فى المستقبل دفاعا عن نفسها لما قد يحدث بسبب تصرفاتها أثناء الحرب هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، امتصاص قدر من الغضب الشعبى من القانون ، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام قد يتحسن ، كما أن قانون التضمينات هو ما يعنى حرمان المصريين من طلب تعويضات عن الأضرار التى لحقت بهم بسبب الأحكام العرفية ، مع إبقاء الأراضى التى استولت عليها السلطة على حالتها حتى الفصل فى أمرها فى مفاوضات بين الحكومتين 0

أما عن الموقف العام فى مصر تجاه مسألة التضمينات والأحكام العرفية فقد كان أهم معارض لهذا الحدث هو " الوفد " الذى اتهم الوزارة بأنه ليس لها أية صفة تمثيلية للأمة المصرية ، وأن الإنجليز هم الذين اختاروا هذه الوزارة ، فمن ثم كل ما قامت به هذه

الوزارة باطل ، كما احتجت الأحزاب المصرية بجانب الوفد على القانون ، خاصة الحزب الوطنى الذى اعتبر القانون كارثة أصابت البلاد ، كما وصفت الوزارة المصرية بالرجعية ، كما سجل رجال الدين احتجاجهم على القانون ومدى ارتباطه بالأحكام العرفية وأشاروا إلى أنها بالرغم من الإلغاء إلا أنها ما زالت باقية ، فما يخص الأمن والتدخل فى حرية الشعب المصرى لم يبلغ حتى حل محله قوانين أخرى مثل قانون الاجتماعات وقانون الحكم العرفى المصرى ، وقانون التضمينات⁰

أما عن الحكومة فإنها هى التى قامت بذلك وهى راضية تمام الرضا باعتبار أن ذلك حقق لها كثير من المكاسب خاصة الهدوء والاستقلال ، وأنها قد ظفرت من الاستعمار بما يهين لها ذلك مثل الدستور وإلغاء الأحكام العرفية على الرغم من أن قانون التضمينات مساو له⁰

يلاحظ تغنت السياسة البريطانية وذلك لضمان استمرارها فى مصر ، ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى قبولها ، للحصول على أدنى حق من حقوق مصر ، ولذلك فإن المواجهة المصرية خاصة الشعبية كان لها دور كبير فى الضغط على الإنجليز وإجبارهم على قبول بعض الرغبات المصرية حتى وإن كان هناك مقابل لصالح الاستعمار⁰ على كل حال صدر قانون التضمينات وألغيت الأحكام العرفية وصدر الدستور ، تهيأت الأحزاب لخوض المعركة ، وهى الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وحزب " حرية الرأى " الذى نظمته الحكومة للوقوف فى وجه أنصار سعد زغلول ، وقد جرت الانتخابات فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم واكتسحها حزب الوفد حيث حاز على أغلبية مطلقة مما أدى إلى حقد الأحزاب الأخرى وغضب الملك فؤاد على ثقة الشعب بالوفد ، حيث كانت النتيجة كالتالى:

نجح من مرشحي الوفد 179 من جملة المرشحين البالغ عددهم 219 ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح 112 نجح منهم 20 ، أما الحزب الوطنى فقد رشح 42 نجح منهم 7 ، أما المستقلون فقد رشحوا 107 ونجح منهم فقط 5 أشخاص ، وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على 9, 84 % من عدد مقاعد مجلس النواب أى 179 مقعدا من 211 مقعدا ، ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات أن رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا استقالته إلى الملك فؤاد فى 17 يناير 1924 ونوه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات ، ليس هذا فحسب ، فرجل القانون إبراهيم الهلباوى (سبقت الإشارة إليه) رسب فى هذه الانتخابات أمام مرشح الوفد " على المغازى " رغم تهاون الهلباوى بالمغازى بقوله : " رجل غير

معروف لا بالمال ولا بالعلم " ، ناهيك عما ذكره محمد على علوية الذى أدان الجو العام الذى جرت فيه هذه الانتخابات فى ظله بقوله : " إن سعد كان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه ، كما كان يكرر أن مخالفه هم برادع الإنجليز " ومما يؤسف له أن بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وأنصاره فامرأته طالق ، وقال : " لو رشح سعدا حجرا وجب انتخابه " وجرى على السنة العامة " أن اسم سعد مكتوب على ورق الفول " ، فكيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والامية فاشية والتضليل عارم حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون أن حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة ، أما محمد حسين هيكل فيذكر : " وتأتى انتخابات 1924 اختبارا لكل القوى السياسية حيث هزت الأحرار هذا " ، وهو ما يعنى أن شعبية حزب الوفد وزعيمه لم تكن من فراغ وأن قادة الأحزاب الأخرى هم الذين عاشوا وهم الشعبية0

هذا ولا يخفى علينا تخوف القصر من نتيجة الانتخابات وتصميم الملك على الإبقاء على وزارة يحيى إبراهيم حتى يتم انعقاد البرلمان وذلك لإطلاق يده (أى الملك) من جانب وزارة يحيى إبراهيم فى تعيين خمسين أعضاء مجلس الشيوخ المنصوص عليهم فى الدستور ، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب " روتر " عن رأيه حين سأله فقال : " إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى إبراهيم بأشا أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم فى الانتخابات.

على كل حال انتهت انتخابات النواب وفاز الوفد كما سبقت الإشارة ، وفى داخل الوفد نفسه رأى البعض ألا يقبل سعد زغلول الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده يجعله أقدر على العمل أما داخل الوزارة فسوف يتعرض للمعارضة لأنه لا بد وأن يتصرف وفق الدستور ، ورغم ذلك ألفها فى 28 يناير 1924، وهى أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة 0

وقد جرت انتخابات الشيوخ فى 23 فبراير سنة 1924 ولم تتدخل الوزارة فى الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت فى 28 يناير 1924 بصفته زعيم حزب الوفد الذى فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا فى مجلس الشيوخ وظن الشعب أن الأمر قد أصبح بناصيته وأن سيادة الأمة قد تحققت وأن الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة ، وكان ذلك وهما ، فأعداء الدستور متربصون به منذ البرلمان الأول الذى عقد فى سنة 1924 والذى يعتبر أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى حكم البلاد ، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا ، وذلك لوجود سلطة الاحتلال يمثلها المندوب

السامى البريطانى حيث يحميه الجنود البريطانيون ، كما كان يوجد عدد من الموظفين الإنجليز يحتلون المناصب الحساسة فى مصر استنادا إلى التحفظات الواردة فى تصريح 28 فبراير 1922 ، أضف إلى ذلك كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للسراى وخدمات للإنجليز ، هذا ما جعل الدستور والحياة النيابية ألعبوة فى أيديهم ، وأن القوى الوطنية أصبحت فى اختبار صعب أمام هذه الفئات العميلة 0

أن انتصار الوفد وتولييه الوزارة ، وهزيمة الأحرار ، يعتبر أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح 28 فبراير ، الجدير بالذكر أن حسن باشا نشأت بعد فوز الوفد فى انتخابات 1924 قام بمناورة مع سعد بما ذكرته جريدة السياسة بالعمل على إسقاط حكومة يحيى إبراهيم وتولى وزارة سعدية ، والملك يخشى أن يكون من وراء ذلك خطة إنجليزية غير أن سعد فهم المناورة ، وقال لنشأت بضرورة تنحى يحيى إبراهيم عن الحكم ، وهنا قال نشأت أن الملك يريد تعيين الشيوخ وهذا من حقوقه غير أن سعد أجاب بحزم : " أن الملك يعين الشيوخ مع وزرائه ، وأن من الخير للملك أن يسود ولا يحكم " ، وفى حوار بين سعد والمندوب السامى أكد سعد على ضرورة توليه الوزارة برغبة الأمة ، وكان رد المندوب السامى أن يتولى سعد الوزارة لكى يتفاوض معه ، فأجاب سعد بأنه لا يقبل الوزارة تحت الحماية التى ألغيت لفظا وبقيت فعلا 0

وكان أول صدام حقيقى بين الوفد والأحزاب ، كان مع الحزب الشيعوى فى مارس 1924 قبل أن يقضى شهران على رئاسة سعد زغلول للوزارة ، وذلك عندما أعلن الحزب عن مؤتمر له فى 23 - 24 فبراير ، وسبق ذلك اضطرابات واعتصامات عمالية ، اعتبرتها وزارة الوفد (عملية اغتصاب) ، فألغت مؤتمر الحزب ، وحاصرت المصانع بالجنود ، واعتقلت قيادات الحزب السياسية والعمالية وقدمتهم للمحاكمة ، وحظرت نشاط الحزب ، وبسط الوفد سيطرته على النقابات العمالية بدلا من الحزب 0

أما عن حقيقة الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيين الشيوخ فإنه لما نص الدستور على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون وعددهم 48 عضوا (أى أن عدد أعضاء المجلس 120 وبالتالي فالمنتخبون 72 عضوا) ، وقد قام الخلاف بين الملك وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ الـ 48 أهو الملك أم سعد ، وهو أول خلاف بين الطرفين فالملك يرى أحقيته فى التعيين استنادا على ظاهر المادة 74 من الدستور التى تنص على " يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب " ، أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم ، وهو أن الملك لا يباشر

سلطته إلا بواسطة الوزراء ، كما تقضى بذلك المادة 48 من الدستور التى تنص على " الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه " ، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم المادة 57 من الدستور التى تقضى بأن " مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة " ، والمادة 60 منه التى تنص على " توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون " ، والمادة 62 منه ونصها " وأمر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال " ، فالوزارة هى المسئولة بأعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، ولما حدث الخلاف ارتضى الطرفان بالتحكيم واتفقا على تحكيم البارون " فان دن بوش " النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكي ، وقد أصدر حكمه بما يلى " أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء " ، وقد رضى الملك حكم البارون الذى كان قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم ، وبالرغم من ذلك فقد أثيرت المشكلة بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر 0

وقد نشر هيكل فى جريدة السياسة لسان حال الأحرار مقالا بعنوان " يتساعلون " عرض فيه سياسة سعد قبل الانتخابات وتساءل عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذا لهذه السياسة ، لقد قال أن تصريح 28 فبراير " نكبة وطنية كبرى " فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقال : " إن الدستور من عمل الأثقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأثقياء على حاله أم يعدله ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان فى المفاوضات وفى الدستور ؟ وكيف أنها وزارة تخلصت من كل معارضيتها فقامت بفصل بعض المديرين والعمد وطعنت فى عضوية محمد محمود فى مجلس النواب ، وأن هذا تم بسبب حزبي لا لاعتبار قانونى ، بل ويصل التحامل مداه عندما يصدر الحكم ببراءة جريدة السياسة ، وهو ما يحسب لحكومة سعد لا عليها 0

بدأت الانتهاكات من جانب الملك لضرب الدستور بما يسمى بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية ، لقد افتتح أول مجلس نيابى فى مصر بعد ثورة 1919 فى 15 مارس 1924 ، وقد أشار سعد إلى " مهمة تحقيق استقلال البلاد التام بمعناه الصحيح ، وقد ألقى سعد بيانا فى مجلس النواب فى 28 يونيو 1924 هاجم فيه تصريح 28 فبراير واستنكر ما جاء به من اعتبار أنه أساسا للمفاوضات المقبلة ، أما أمين يوسف صاحب هذا الكتاب الذى نأخذ عنه الآن وهو من أقرباء سعد وأول المدافعين عنه وعن الوفد ، قد

رأى لابد وأن يدرك سعد أن هؤلاء الخصوم (يقصد الأحرار) مصريون وطنيون فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ حتى يواجه الخصوم الحقيقيين (الإنجليز) بجهة وطنية متحدة ، وفى جلسة 11 مايو بمجلس النواب لفت النائب عبدالعظيم الهادى رسلان نظر وزير الحربية إلى قوله : " أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان ، يجب علينا أن نرتكن إلى جيش قوى ، وأنا بعد المعلومات التى سمعناها من معالى الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالاً تاماً " 0

وانقضت الدورة النيابية الأولى وحدد لافتتاح الدورة الثانية فى يوم الأربعاء 12 نوفمبر 1924 ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى 12 يوماً فقط حيث صدر قرار بحل مجلس النواب فى 24 نوفمبر 1924 حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار السير لى ستاك حاكم عموم السودان وسردار (قائد) الجيش المصرى فى 19 نوفمبر 1924 ، وفى 22 منه قدم اللبى إنذاراً إلى الحكومة المصرية جاء به بخصوص السودان " انسحاب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى فى السودان إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام ، وهذا دليل على محاولة بريطانيا انفصال البلدين بتكوين جيش سودانى مستقل ، وقد نفذت وزارة زيور التى خلفت سعد زغلول الدستورية ما طلبه الإنجليز 0

الجدير بالذكر أن سعد تناول هذا الحادث فى مذكراته باستفاضة حيث أفرد لذلك مساحة كبيرة وقد كتب أن الإنجليز حامت شبهاتهم حول السراى فى مقتل السردار ، كما أن هذه الشبهات كانت سبباً فى التقارب بين دار المنسوب السامى وبين سعد ، والتقريب بين الوفد والأحرار ، أما لطفى جمعه وهو شاهد عيان على كثير من أحوال البلاد السياسية وأخصها الحركة الدستورية بل وكان فى طليعة المشتغلين بالحركة الوطنية على حد قوله - يوضح أن قضية السردار غامضة فى نواح كثيرة ، ويتساءل هل كان المقصود قتل السردار لذاته مع أنه لم يعمل عملاً ظاهراً ، أو كان المقصود إسقاط حكومة الوفد ولو بالتضحية بالسير لى ستاك ، وقد علق اللبى على استقالة سعد بقوله : " إن هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود إلى الحكم فى مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الإنجليز أن الأمة كلها وراءه والواقع أنه كان يجب أن يكون ذلك - على الأقل تدعيماً لموقفه 0

تناولت جلسات مجلس النواب فى بداية دورته الأولى توجيه انتقادات قانون انتخاب مجالس المديرىات ، وطالب النواب وزارة الداخلية بضرورة تعديل هذا القانون وعرضه على

مجلس الوزراء لإقراره ، فأفاد نسيم بأن الحكومة بصدد إعداد قانون ينظم مجالس المديریات 0

وعن حركة الرأى التى كفلها الدستور وصدور قرارات بإيقاف بعض الصحف ، حيث إيقاف صحيفة " اللواء " فقد عارض أعضاء مجلس النواب استمرار إيقاف هذه الصحيفة رغم أن حرية الرأى مكفولة للجميع وفقا للدستور خاصة وأن مديرها ومحررها ثبتت براءتهم ، كما أن هذا يتعارض مع مبادئ الدستور 0

وعلى الرغم من المشاكل التى بدأت مع بداية الحياة النيابية فى مصر إلا أن البرلمان المصرى قام بنشاط دولى واضح ، حيث اشترآكه فى مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى وكان أول اشتراك له هو عام 1924 العام الذى تم فيه انتخاب أول برلمان مصرى حقيقى فى عهد الاحتلال ، وكان أول مؤتمر اشترك فيه هو المؤتمر الثانى والعشرين الذى عقد فى مدينتى " برن وجنيف " من 22 إلى 28 أغسطس 1924 ، وقد اشتركت وفود المجلسين ، وانحصرت مهمة الوفدين فى الدفاع عن السودان المصرى 0

دستور 1930

اكتملت حلقة الانقلاب الدستورى حينما طلب صدقى من الملك الموافقة على إصدار الدستور الجديد (دستور 1930) والتصديق على قانونالانتخاب ، وقد ذكر أنه يجب أن يمحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستوراً جديداً ، وأن تاريخ الحياة النيابية حافل لمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة إبدال دستور بدستور ، وأن الدستور الجديد عنى بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى عام 1923 ، وبناء عليه أصدر الملك أمره بإبطال العمل بدستور 1923 ووضع الدستور الجديد الذى به تم وضع جميع السلطات فى يده ، وتضمن الأمر كذلك حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء فى تعطيل الصحف ، ويقول حسن يوسف فى مذكراته : " جاء نظام صدقى وألغى الدستور كلية واستصدر دستوراً جديداً أعطى الملك سلطات واسعة ، وكانت حجة القائمين بهذا الانقلاب ، أن دستور 1923 قد مهد لقيام دكتاتورية برلمانية 0

أرفق الدستور ببيان إلى الملك قصد به مواجهة الرأى العام بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد ، وهذا البيان يتناول ثلاثة أمور : الأول : تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والثانى : علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والثالث : قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور 1923 أثار فيه قضية عدم ملاءمته لأحوال مصر ، فقال أنه : " يعتبر صورة سوية لما بلغته الديمقراطية فى أوربا فى العصر الحاضر ، مع

أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر ، خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه فى كثير من الأحوال البلاد التى تنقل عنها ثم انتقل البيان إلى بحث أسباب فشل دستور 1923 فهاجم أولا : نظام الانتخاب العام المباشر ، والشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ، ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم إنما أحدثوا هذا التغيير عام 1924 فى أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون " سبيل النجاح وأمان المستقبل" وانتهى من ذلك إلى الأخذ بنظام الانتخاب ذى الدرجتين 0

ثم انتقل البيان إلى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية فى النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التى تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم فى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط فى المندوبين الخمسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروط " مالية أو تعليمية " لا تتوفر فى أغلبية هذه الطبقة 0

استقر العزم عند صدق على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر ، فقد صدر الأمر الملكى فى 22 أكتوبر 1930 بإلغاء دستور 1923 ويحل مجلسى النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ، كما صدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الجديد ، وعرضت الوزارة سرا أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره ، وقد تظاهر الإنجليز بأن هذه المسائل داخلية لا شأن لهم بها ، ومدلول ذلك موافقتهم على هذا الاعتداء ، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه ، وحاول المحامون الاجتماع لإدانة الدستور الجديد فمنعتهم الحكومة وطردتهم من الاجتماع وأيد الاحتلال ذلك

الفصل الثامن

مقدمات ثورة 23 يوليو

من الملاحظ أن الحركة الوطنية في مصر قد قلت حماسها كثيراً في عام 1924 بالقياس إلى عام 1919 ويرجع ذلك إلى أن الحركة الوطنية قد لاقت الكثير من عنت سلطات الاحتلال ومن تدخل القصر في الحكم والانتهازية والحزبية التي طغت على وحدة الأهداف الوطنية 0

وكانت " المفاوضات " هي الأداة التي اتخذها قادة الرأي في مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانها القومية ، وكان هم المفاوضات المصري ألا يعطى إنجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال واختارت حكومة الاحتلال أيضاً المفاوضات أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون ويحقق للإنجليز الأغراض التي من أجلها سيطرت على مصر 0

وبالتالي انتقلت المسألة المصرية من مرحلة الثورة إلى مرحلة المفاوضات ، فكانت المفاوضات الأولى بين سعد زغلول وماكدونالد بلندن في سبتمبر 1924 ، إلا أن المطالب التي تقدم بها زغلول لم تجد موافقة من حكومة العمال البريطانية وانتهت هذه المفاوضات برفضها ، ، وتلا ذلك المفاوضات بين عبدالخالق ثروت الذي ترأس الحكومة الانتقالية في مصر في أبريل 1927 وبين تشمبرلن وزير الخارجية البريطاني في حكومة المحافظين ، وتم التوصل إلى مشروع معاهدة تحقق لبريطانيا ماتريد من نفوذ ، ولكن كان الرفض في هذه الحالة من طرف الوفد والوزارة ومن ثم لم يعرض على البرلمان وانتهى الأمر بتأجيل المشروع 0

في عام 1929 كانت المفاوضات الثالثة بين محمد محمود رئيس الحكومة المصرية وبين آرثر هندرسن وزير خارجية بريطانيا في حكومة العمال ، إلا أن مشروع المعاهدة الذي كان سبباً في سقوط وزارة محمد محمود بسبب ما آلت إليه المفاوضات (مشروع المعاهدة) التي تقرر فيها احتفاظ الاحتلال البريطاني الدائم للبلاد وفصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية ، وفي 26 أغسطس 1936 عقدت معاهدة 1936 0

شهدت الفترة من 1936 إلى 1952 انهياراً سياسياً شديداً ، فعلى الرغم مما كان يتمتع به حزب الوفد من مساندة جماهيرية إلا أن الحزب بدأ يتفتت نتيجة لمؤثرات داخلية وخارجية ، فقد كان الاستعمار والسراى يخشيان من الحزب على أساس أنه يجمع ويكتل قوى الشعب ، فبدأ الأمر بسلب بعض عناصره القوية ، وهي التي شكلت بعد ذلك حزب الأحرار الدستوريين ، ولما بدأ حزب الوفد يقوى مرة أخرى قامت محاولة جديدة لتمزيقه

بخروج السعديين منه ، وكان السعديون يمثلون العناصر الرأسمالية الجديدة التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد حاول الوفد أن يتحول منذ عام 1945 إلى حركة اشتراكية باتجاهه إلى التشكيلات العمالية ، ولكنه فشل في ذلك وكان في وسع الوفد دائماً أن يعتمد على قوته في كسب الانتخابات ، ولكنه ما أن يكسبها في مرة حتى تتفرق وحدة الهدف التي سادت أعضائه أثناءها وحتى يركن إلى الاسترخاء ، وكان القصر كثيراً ما يلجأ إلى إقالة وزارة جديدة تم انتخابها أو إلى حل البرلمان وتعطيل الدستور عملاً بنصيحة بريطانية أو بدونها عندما تكون الفرصة مواتية له ، وبالتالي كانت تنطلق الانتهازية والمصالح الخاصة حرة طليقة في ظل هذه الأوضاع 0

وكان أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة هم المسيطرون على السياسة وكانوا يمضون أيامهم بين القاهرة والاسكندرية وأوريا ومع ذلك كان بإمكانهم أو بإمكان وكلائهم أن يضمنوا الفوز في الانتخابات البرلمانية باستخدام وسائل غير مشروعة في جملتها حيث كان يوجد سماسرة لشراء أصوات الناخبين 0

الجدير بالذكر أن البرلمان أقر في عام 1942 قانوناً هاماً لتنظيم الحركة النقابية ، وحقق للبلاد تقدماً عام 1950 من خلال تشريع هام للضمان الاجتماعي ، وقد يكون ملاءماً القول بأن البلاد خضت خطوات واسعة في حقل التعليم العام ، ومع ذلك فإنه لم يكن في مقدور أي برلمان في مصر منذ 11922 وحتى 1952 أن يسن قانوناً للإصلاح الزراعي ، بل ورفضت البرلمانات الاقتراحات التي قدمت لها في عامي 1945 و 1950 بتحديد

الملكية الزراعية لأن أصحاب هذه الملكيات يسيطرون تماماً على البرلمانات 0 لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى عم السخط وخاصة بعد قيام إسرائيل وما صاحبها من مأساة حرب فلسطين ، وكان الإصلاح الاجتماعي مطلباً لجماهير الشعب ، ولكن النظام الداخلي الذي كان يتحكم في البلاد كان يعارض هذه الأفكار وهو في ذلك متفق مع سياسة الاحتلال ولم تنشأ حركة سياسية تتصدى لمقاومة هذه التحديات ، وبالتالي لم تقم أحزاب متماسكة في أهدافها لتعكس هذه الآراء 0

والواقع أن الشعب المصري كان يعيش في السنوات السابقة للثورة في حالة بؤس شديد نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، ولبقاء جيش الاحتلال ، وكان لابد من تغيير سريع ولم تكن الأحزاب السياسية في مصر قوة للقيام بهذا التغيير وفقدت الجماهير ثقتها بهذه الأحزاب أخذت تبحث عن مسار جديد ، فالموقف كان يتطلب ظهور قيادة غير قيادات الأحزاب في الوقت الذي كان فيه الوعي القومي للشعب قد ازداد بفضل الاتجاهات الثورية الشعبية الجديدة وبفضل تطور الأحداث العالمية وأثبت هذا الوعي وجوده في

مظاهرات فبراير 1946 وفي المعارك المسلحة في القتال عام 1951 ، وكانت حرب فلسطين والكف عن مخازى القصر إيذاناً بارتفاع صوت الشعب بالمطالبة بالقضاء على الملكية وظهرت المقالات في الصحف ضد الباشوات إيذاناً بالقضاء على الاحتكار 0 لم يكن الجيش بمعزل عن عن الشعب فقامت في صفوفه تنظيمات سرية ، وقد بدأت حركة الضباط الأحرار سنة 1941 / 1942 أثناء محاولة الغزو الألماني لمصر ، وبدأ الاتجاه السياسى يظهر فى التنظيم خاصة الضباط الذين دخلوا الجيش بعد معاهدة 1936 عندما زيد عدد الجيش وكانت أكثريتهم من العناصر الشعبية بينما كان الجيش من قبل وقفاً على عناصر معينة ، وكانت هذه الفئات الجديدة هى الطلائع الثورية لثورة يوليو ، وقد أخذت تنظيمات الضباط الأحرار تقوى بعد عام 1948 نتيجة لما لمسها الضباط بأنفسهم فى حرب فلسطين من فساد فى الفئة الحاكمة ، وبعد عودة الجيش من فلسطين فإن الظروف التى كانت تمر بها البلاد انعكست على التنظيم نفسه ، وقد أعطت معركة الكفاح المسلح فى القتال فرصة لزيادة قوة التنظيمات التى أقامها الضباط ، وبعد نكسة فلسطين 1948 وقعت فى مصر سلسلة من الأحداث أدت إلى اضطراب أمور البلد ، فقد نشب صراع دموى بين بعض الأحزاب المتصارعة على الحكم ووقعت عدة حوادث اغتيايات وانفجارات فى أرجاء القاهرة والإسكندرية ، واهتزت مكانة الوزارات خلال الفترة من 1948 - 1950 0

أجريت الانتخابات فى عام 1950 وحصل الوفد على الأغلبية البرلمانية ، إلا أن الوفد غير سياسته وأخذ يتقرب من القصر ، وقد حاولت حكومة الوفد أن تستعيد ثقة الشعب فحاولت أن تصدر مشروعاً للضمان الاجتماعى ، كما منحت علاوات للموظفين وزيادات فى أجور عمال الصناعة ، ولكن هذه الخطوات أدت إلى غلاء الأسعار ، فعملت الحكومة على كسب ثقة الشعب فدخلت فى مفاوضات مع الإنجليز على أمل إنهاء الاحتلال ، ولكن المفاوضات قد فشلت فأعلنت الحكومة إلغاء معاهدة 1936 وكان ذلك فى 8 أكتوبر 1951 ، وقد استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وتجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الإنجليز فى القتال 0

تجلت بطولات الفدائيين فى مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية فى منطقة القتال مما تردد صداه فى صحف العالم ورغم تأكيد حكومة الوفد بأنها قد أعدت لكل شئ عدته فقد حدث فى 25 يناير 1952 أن هاجم الإنجليز محافظة الاسماعيلية بالمدافع والدبابات ولم يكن يدافع عن المحافظة سوى عدد قليل من جنود الشرطة (بلوكات النظام) الذين لا يحملون سوى البنادق العادية ومن ثم قتل معظمهم 0

وفى اليوم التالى خرجت جماعات من الطلبة ورجال الشرطة فى مظاهرة احتجاج ضخمة ضد ذلك العدوان الغاشم وكانت النفوس ثائرة ضد حكومة الوفد المتخاذلة ، ثم كان حريق القاهرة فى 26 يناير 1952 وكان لذلك الحريق أثره فى تقديم موعد الثورة ، وفى نفس اليوم أعلنت الأحكام العرفية ، وأقيمت وزارة الوفد فى اليوم الثالث للحريق وحلت محلها وزارة على ماهر ثم جاءت بعدها وزارة نجيب الهلالي الأولى فحلت البرلمان ورفعت شعار " لا تحرير قبل التطهير " وكان هدف هذا الشعار تمييز حركة الكفاح الشعبى وإدخال البلاد فى معركة أخرى - معركة التطهير داخل الأجهزة الحكومية بغرض صرف نظر الشعب عن عملية الكفاح 0

ولما بدأ الهلالي فى عملية التطهير يمس فى تحقيقاته بعض المتصلين بالسراى كان لابد من إبعاده ، وتمادى الملك فى فى تعيين وزارة وإسقاط أخرى حتى أنه كلف اثنين بتأليف الوزارة فى وقت واحد دون أن يعلم أحدهما بأمر الآخر ، وفى 22 يوليو 1952 استقالت وزارة حسين سرى بعد 19 يوماً وكلف الملك نجيب الهلالي بتأليف وزارة جديدة وفرض الملك عليه عدداً من الوزراء ليكونوا أداة الملك فى السيطرة على الجيش بوجه خاص نتيجة لنشاط الضباط الأحرار ، وفى تلك الأثناء قام الجيش بالثورة ، وهما التقت إرادة الجيش بإرادة الشعب ، فلما تحرك الجيش فى صباح يوم 23 يوليو 1952 لم يجد أمامه مقاومة 0

أسباب ثورة 23 يوليو :

ترجع أسباب الثورة إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ولذلك فإن الثورة فى معالجتها لهذه الأسباب ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما يميزها عن الحركات الشعبية الأخرى التى قامت باستثناء الثورة العربية 0

1- الأسباب السياسية :

كانت الثورة تعبر عن سخط الشعب من الاحتلال البريطانى الذى جثم على صدر البلاد سنوات طويلة ، كما كانت تعبيراً عن سخط الشعب لاستغلال المستعمر للبلاد سياسياً واقتصادياً ، ونقضه المتواصل لمواعيد الجلاء والمراوغة فى تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة ، كما عمل الانجليز بعد توقيع معاهدة 1936 على تدبير المؤامرات وإسقاط الوزارات وإقامتها واستحداث الأزمات لتحقيق أغراضهم الاستعمارية ، وقد أدرك الضباط الأحرار أن الدور المرتقب فى الجهاد يقع على عاتقهم لأنهم يمثلون القوة المسلحة التى يستطيع الشعب أن يستند إليها فى التخلص من هذا المحتل 0

2- الأسباب الاقتصادية :

كانت الحالة الاقتصادية فى أوائل 1952 سيئة للغاية تساعد على الانتفاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر والحالة المتردية ، وسيطرة هذا المستعمر على مقدرات البلاد وكانت الغالبية العظمى من المجتمع تشكو الفقر وسوء الحالة الاجتماعية بسبب انخفاض المستوى المعيشى 0

3- الأسباب الاجتماعية :

كانت الحالة الاجتماعية تدعو إلى أيضاً إلى الثورة بسبب فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب ، حيث الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ولكى يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة فعلى الحكومة العمل على تحسين حالة الطبقات الفقيرة اقتصادياً وصحياً وثقافياً وأن سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية خلق فجوة بين الطبقات 0

ولقد بذلت فى عهد الملك فاروق فى سنة 1945 محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية ولكنها انتهت بالإخفاق ، فكان لابد من ثورة لتحديد الملكية الزراعية 0

الفصل التاسع ثورة 1952

قيام الثورة :

قامت ثورة 23 يوليه واستقالت وزارة الهلالى التى استمرت 18 ساعة فقط ، وألف على ماهر الوزارة فى اليوم التالى (24 منه) ، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى 26 يوليه وغادر البلاد ، ونادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر " بأحمد فؤاد الثانى " ملكا لمصر والسودان وأن مجلس الوزراء تولى سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور والمتأمل فى البيانات الأولى التى أذاعها الجيش على الشعب أنها تضمنت الإشادة بدستور 1923 والحرص عليه ، وفى البيان الأول قوله " وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية " ، وورد فى بيان آخر أذاعه القائد العام قال " إننا ننشد الإصلاح والتطهير للجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور " ، وفى 31 يوليه بعد ثمانية أيام من قيام الحركة ، أذاع القائد العام للجيش بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير نفسها كما فعل الجيش ، وأن تعلن الأحزاب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره 0

وطبقا للدستور فإنه نص على أن يتم اختيار الأوصياء من بين أمراء العائلة المالكة وأقربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ ، وبما أن قضية الوصاية قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا ، إذ كان دستور 1923 ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلسى النواب والشيوخ قبل مباشرة سلطتهم الدستورية 0

وتحدد المادة 52 من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه 0

وتنص المادة 55 على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان 0

وكان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى لانعقاد طبقا للدستور وبناء على فتوى كبار رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر ، وكان خلال رئاسته للوزارة - وبعد

حريق القاهرة - قد رفض حل مجلس النواب الوفدى بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد 0

وفى أول أغسطس 1952 أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط - هو الدكتور وحيد رأفت - بعدم جواز دعوة مجلس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فإن الحل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية كعادته 0

وفى يوم 2 أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات والقائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ، وفى 7 سبتمبر استقالت وزارة على ماهر ، وتألقت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (7 سبتمبر 1952 - 18 يونيه 1953) ، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار ، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور ، سياج الحريات وضمان الحقوق 0

أما رشاد مهنا الوصى على العرش فحين عاد من العريش إلى القاهرة فى 25 يوليو بعد قيام ثورة 1952 حملوه - زملاؤه - وتلاميذه من ضباط المدفعية - على الأعناق وهتفوا له فى مظاهرة كبيرة من مطار أمانة إلى مجلس الثورة وحين دخل رشاد مهنا المجلس بادره جمال عبد الناصر قائلا : " انت إيه إالى جابك 00 انت عاوز تنقض على الثورة 00 انت عاوز تخطف الثورة منى !! وعينه المجلس وصيا على العرش ، ولكنه لم يستمر طويلا فقد وجهت إليه قائمة من الاتهامات بأنه يريد أن يكون ملك مصر " وفاروقا ثانيا " وأنه يعد نفسه خليفة للمسلمين وأنه يقف بالمرصاد ضد قانون تحديد الملكية وأنه يعد انقلابا عسكريا ، بتآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة ، وأنه يهاجم

الثورة ، ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها 0 وفى 14 أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله فهو لم يعرف نبأ اعتقاله إلا من إذاعة لندن حيث فتح النافذة فوجد البوليس الحربى مدججا بالسلاح حول منزله ، واستقال بهى الدين بركات احتجاجا على هذه الخطوة ، وفى نفس

اليوم صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصي الأوحيد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاوناً مع الحكومة⁰ الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :

لم يحدد محمد نجيب في بيانه الخاص بعملية التطهير مبادئ معينة تأخذ بها الأحزاب ، وربما يفهم من البيان أن الثورة لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل في شئونها ، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادي من وجود اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبدالناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه الأول إجراء انتخابات تأتي بحزب الأغلبية إلى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من الثورة تغيير الهيكل الدستوري والاقتصادي للبلاد ، وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفاً وسطاً محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها ، واستمرت المناقشة خلال الاجتماعات للهيئة التأسيسية ، وكان الرأيان هما محور كل المناقشات⁰

بل أخطر من هذا ، نجد أنور السادات يسجل في صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قراراً يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر⁰⁰ فاعترض جمال عبدالناصر على هذا القرار وقال : " يا جماعة ، إننى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية⁰⁰ ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية ، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية في هذه البلاد ، فلنعتز الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد"⁰

وهدد عبدالناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبدالناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير 1953 لإجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها⁰

وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشياً مع العهد الجديد وقامت بأجراء بعض التطهير في صفوفها ، ففي 29 يوليو 1952 عقد الوزراء الوفديون اجتماعاً بالأسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب ، وصفه " سيد مرعى " بأنه كان مفاجأة لباقي الأحزاب ، فقد أعلن الحزب في 4 أغسطس فصل اثني عشر عضواً كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين ، مع أن الحزب لم يكن مخلصاً في هذه العملية خاصة أنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة على حد وصف محمد زكى

عبدالقادر له ، ومهما ، قضت نهائيا على الأحزاب صغيرها وكبيرها ، ولكنها حتما لم تقض على الشعب فقد ظل الشعب أمينا لدستوره وحرية 0

والواقع أن الشعب كان قد سئم الأحزاب ، وسئم اعتداءاتها المتكررة على الدستور وسئم التأييد والتحمس وأصبح سلبيا يرجو الخير فى النظام الجديد ويأمل منه أن يقيم الدستور من جديد وبديهي أن الفساد السياسى لم تكن تصلح عليه حياة ديمقراطية وقد رأى الناس حزب الوفد نفسه يرد موارد الفساد أسوة بغيره من الأحزاب ، فكفروا بالأحزاب جميعا ، لذا كان تأييد حركة الجيش 1952 0

ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى (على حد قول سيد مرعى) فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصاءات أن الذين يملكون فدانا فأقل حوالى 2 مليون و18 ألف مزارع ، بمساحة قدرها 777865 فدانا بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لا يزيدون على 2136 من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و176 ألف فدان 0

ولتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى 9 سبتمبر 1952، وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه 112 مالكا حوالى 187 ألف فدان ، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على بعد مصادرة أملاكهم ، وجملتها حوالى 59 ألف فدان ، [والجدير بالذكر أن هذا الرقم مخالف لما ذكره أحمد حمروش وهو أحد الضباط الأحرار (93 ألف فدان لفاروق فقط) ، أما سيد مرعى فهو مهندس زراعى وصاحب مشروع القانون الخاص بالإصلاح الزراعى ثم وزيرا للزراعة ، رغم أنه ذكر فى موضع آخر أن أملاك عمر طوسون وحده وهو أحد أفراد أسرة محمد على : 16 ألف فدان من مجموع الـ 59 ألف فدان] ، وفى 17 أكتوبر 1953 صدر القانون رقم 494 لسنة 1953 بإنشاء محاكم للنظر فى المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وأن يكون مقرها القاهرة أو أى مكان آخر بالقطر ، أما الاستيلاء الثانى فقد جاء فى أول نوفمبر 1954 وشمل 128 مالكا وكانت مساحة الأراضى الزائدة حوالى 83 ألف فدان ، والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر 1955 وشمل 483 مالكا وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها 136 ألف فدان ، وزعت على الفلاحين المعدمين ، وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر 1956 على حوالى 60 ألف فدان ، ونص مشروع الإصلاح الزراعى الذى أعلنه مجلس قيادة الثورة على تحديد ملكية الأراضى بـ 200 فدان وإعادة توزيع الأراضى التى صودرت على الفلاحين المعدمين 0

أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يسلم من الاضطرابات فى أعقاب قبوله لمبدأ التطهير فى أغسطس 1952 وظلت بذور التفكك ، وعمل سكرتير الحزب على علاج الموقف ولكن تظل بذور التفكك إلى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب 0

وفى 7 أغسطس أعلنت الهيئة السعدية عن برنامجها فى العهد الجديد والذى بين دور الحزب فى محاربة الفساد ودوره فى تطهير أداة الحكم ثم أثنى على حركة الجيش ، كما ركز البيان الخاص بالبرنامج على مفاهيم تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأهداف العهد الجديد وشعاراته ، فمن حيث الحزب نفسه بدأت صفوفه تنشق على نفسها بفعل شعار التطهير ، واتخذت الزعامات السياسية الكبيرة داخل الأحزاب موقف الدفاع عن نفسها بعد أن أحست بأن أصابع الاتهام فى فساد الحياة السياسية تشير إليها ، وفى 28 أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبدالهادى وشكر له موقفه فى التنحى عن رآسة الحزب ، ولكن حامد جودة أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ، ثم تنصل عبدالهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا 0 أما موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت إلى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة إلى التطهير المدنى والعسكرى ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم برنامجا جديدا ، إنما قدم مكرم عبيد ما أسماه (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بالحفاظ على الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور 0

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى فكان يعانى من الانشقاق وقدم برنامجا يتمشى مع العهد الجديد ، وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها واتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب : " إننا ننصح ثم نندر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر " ، ويؤكد محمد زكى عبدالقادر أن موقف الأحزاب كان مزريا بهرولتها إلى تطهير صفوفها مما أضعف قيمتهم فى نظر القيادة ، وفى نظر الشعب أيضا 0

وقال جمال عبدالناصر : " إننا بدأنا تنفيذ أول خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس ، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع 00 كان الواحد منهم يجئ ويجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حظيتهم فى جيبى 00 دول شوية عيال 00 حينئذ اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جننا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء تحديد الملكية ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى على سبيل المثال

فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لمحكمة أحد أبناء أسرة " لملوم " الإقطاعية عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون 0
ويذكر محمد نجيب أن هذه الاضطرابات وقعت فى قرية مغاغة بالقرب من المنيا فى صعيد مصر ، فقد ركب عدلى لملوم - وهو مالك وشاب غنى - جواده على رأس عصابة من 35 من الفرسان وبعد أن أطلقوا رصاصاتهم فى الهواء كما يفعل الكابوى جمعوا القرويين ووجه إليهم لملوم الإنذار التالى : لن يكون هناك إصلاح زراعى فى مغاغة ما دامت الأمور فى أيدي آل لملوم ، وسوف يقتل كل فلاح يحاول الانتفاع من مصادرة الأراضى (كانت عائلة لملوم تملك نحو ألفى فدان تغل دخلا سنويا 180,000 جنيهه) 0
وفى الغد عندما وعد الموظفون المحليون الفلاحين بأنه سيسمح لهم بشراء أراضى لملوم الزائدة برغم تهديدات عدلى ، عاد الأخير مع رجاله إلى مغاغة لإعادة تمثيل المشهد الأول مرة أخرى ، ولكن تعرض له فى هذه المرة بعض جنود الجيش ورجال البوليس وأمر الجميع بالتفرق ، وأطلقت بعض أعيرة نارية وجرح أحد رجال البوليس وامرأة واعتقل لملوم وأربعة من رجاله وهرب الباقون 0

ويضيف نجيب : استقر رأينا على أن نعالج قضية لملوم بنفس النهج الذى سرنا عليه فى كفر الدوار وحوكم لملوم وثمانية من رجاله أمام محكمة عسكرية انعقدت فى المنيا ، وفى 8 أكتوبر أصدرت المحكمة حكمها على لملوم البالغ من العمر آنذاك 24 عاما بالسجن مدى الحياة ، إذ أن أحدا لم يقتل فى هذا الاضطراب الصغير وأصدرت المحكمة حكمها على خمسة من أتباعه بالسجن مددا ما بين 5 و 15 عاما ويرأت ثلاثة وبذلك أمكن تفادى قيام آخرين بمثل هذا العمل الدموى 0

أما حزب الوفد فقد كان له رأيا معارضا للقانون فقد أدلى فؤاد الدين سراج الدين وجهة نظره فى صدور القانون لصحيفة المصرى فى 6 سبتمبر 1952 أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح : " إن الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر " ، وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد فى 21 سبتمبر وفؤاد سراج الدين فى المعتقل بقوله: " الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات " 0

اجتمعت قادة الوفد فى بيت النحاس بالأسكندرية وناقشت مبدأ التطهير لإرضاء الثورة ، واعترض فؤاد سراج الدين وقال لهم : " إن الوفد يدين نفسه بنفسه بهذه الطريقة ويضعف قوته فى مواجهة بقية الأحزاب ، ولكن النحاس وبقية الأعضاء وافقوا على

التطهير ، وقرر الوفد طرد كل من : الدكتور حامد زكى وعبداللطيف محمود وحسين الجندى وأحمد قرشى والدكتور أمين المغربى وحسن السيد فوده وغيرهم من الأسماء البارزة فى قيادات الوفد ، واستند التطهير إلى أسباب تتصل بعدم النزاهة وبعدم الانضباط الحزبى 0

وعلى أثر قرارات التطهير لم يلبث أن تنازعت الوفد الأطماع الشخصية وانقسم إلى ثلاث مجموعات متضاربة:

الأولى: ويتزعمها عبدالسلام فهمى جمعة وبعض الأعضاء وكان عبدالسلام يطمع فى خلافة مصطفى النحاس 0

الثانية: ويتزعمها محمد صلاح الدين وآخرين وكان صلاح يريد أن يخلف فؤاد سراج الدين

الثالثة: وفيها أحمد أبو الفتوح وبعض شباب الوفد وكانت تحمل فى رأسها مشروعات الإصلاح والتطور 0

وقد أدى هذا إلى تمزق فى صفوف الوفد 0

وفى تلك الفترة اتخذت القيادة عدة إجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب ، فقد تمت إقالة وزارة على ماهر وشكل محمد نجيب وزارة جديدة ، وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت 74 من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق ، وكذلك صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وقد فعل هذا القانون فى الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى ، وكانت اللجنة العليا التى تقوم بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى - ذلك العمل الكبير - تحت العيون المفتوحة لخبراء الاقتصاد فى مصر وفى العالم ، وكان الجميع يرقبون خطواتها ويرصدون تحركاتها بين المشاكل والأزمات وكان البعض يقول : إن الإصلاح الزراعى مصيره إلى الفشل حتما لأن تفتيت الملكية سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وكان البعض الآخر يقول : إن المستأجرين لن يسددوا التزاماتهم أو الإيجارات والقروض التى عليهم ، وفريق ثالث يقول : إنه كان من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة الملاك ويكتفى بزيادة الضريبة المفروضة عليهم 0

ولقد واجهت تنفيذ القانون صعوبات شديدة مع بعض الملاك ، وقد سبق أن ذكرنا من بينهم " لملوم " ومن بينهم أيضا " عطيه شنوده " الذى ظل يحاور ويناور من أجل الاحتفاظ بكل أرضه مستغلا الاستثناءات الواردة فى المادة الثانية من القانون والتى تقع تحت بنود ستة ، بحيث لا تبيح للدولة فرصة الاستيلاء على فدان واحد من أرضه التى بلغت حوالى 7000 فدان ، ثم ذهب إلى الرئيس محمد نجيب يعلن تبرعه بعشرات الألوف

من الجنيهاً ومئات الألفنة من أجل إقامة منشآت خيرية دينية وكنائس ومستشفيات في منطقة إدفو حيث تقع غالبية أراضيه ، ولكن اللجنة الدائمة قامت بدراسة هذه المقابلة مع نجيب وتحققت بعد دراسة موقف شنوده وقامت بإصدار القرار المناسب بعدم الموافقة على طلباته ، وهناك غيره كثير مما حاولوا التهرب أو الرفض وعدم تسليم أراضيهم مثل أسرة مفيد وأزمة البدرأوى عاشور ومشكلة توزيع أملاك الملك فاروق في المطاعنة مركز إسنا بجوار تفتيش أرمنت 0

وقد وقعت في أغسطس الاضطرابات الدامية في مصانع مصر للغزل والنسيج في كفر الدوار ، ولم يكن هناك سبب واضح لهذه الاضطرابات التي أوعز بها أعداء الثورة ، فالمصانع نموذجية بها مستشفى مجاني وملاعب رائعة ومطعم ومتجر تقدم فيه الوجبات والأطعمة والملابس بأقل من نفقات إنتاجها 0 وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية انعقدت في ساحات المصنع 29 من المتهمين ، وقد اتضح من خلال هذه المحاكمة أن المسؤولين عن هذه الاضطرابات هم أعضاء الحزب الشيوعي غير القانوني الذي يعرف في مصر باسم " حدتو " ، وقبلها بأيام كان الشيوعيون قد أثاروا إضرابا في مصنع البيضا للصباغة الذي يقع أيضا في كفر الدوار ، أما إدارة البيضا فقد اعترفت بالنقابة التي تم انتخابها حديثا وأقرت زيادة في الأجور ، ولكن عندما حاول الشيوعيون تنظيم إضراب في مصنع مصر للنسيج عمدت الإدارة إلى استدعاء البوليس وتم اعتقال أربعة أشخاص وبعد يومين استطاعت جماعة من المهيجين إحراق عدد من سيارات الشركة وتمت الاستعانة بالبوليس والجيش لإعادة النظام ، وكانت نتيجة الحادث قتل تسعة أشخاص منهم أحد رجال البوليس واثنان من الجنود وإصابة 23 شخصا منهم سبعة من البوليس بإصابات خطيرة 0

كان لابد من موقف ضد هؤلاء فقد حكم على المسئول الأول وهو شاب يدعى مصطفى خميس وأحد الحراس اسمه محمد الحسن البقرى بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، وحكم على 21 آخرين بالسجن مددا تتراوح بين 5 و 15 عاما وأطلق سراح 15 آخرين ، ويستطرد نجيب : " ولما كان مصطفى خميس لم يتجاوز 21 عاما من العمر فقد رغبت في أن أعطيه فرصة أخرى ولذلك استدعيته إلى القاهرة لمقابلتى في مكتبى ، وكان خميس شأنه شأن البقرى قد عمد في المحاكمة إلى القول بأنه غير مذنب ورفض أن يتعاون مع الأعداء ، وكان من الواضح أنه قد تلقى أمرا بأن يبدأ الاضطرابات من أشخاص لم يكشف النقاب عنهم حتى اليوم ولم يترددوا في أن يتركوه للموت وينجوا بجلودهم ، وعرضت عليه أن خفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد (25 عاما) يمكن أن تقلل إذا كان سلوكه

حسنا فى مقابل ذكر أسماء الأشخاص الذين تلقى منهم الأوامر ولكن خميسا رفض هذا ولم يكن أمامى سوى أن أجاز الحكم ، وفى 8 سبتمبر وهو اليوم الثانى لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر أعدم خميس والبقرى شنقا " وقد أدى ذلك إلى وضع حدتو فى موقف بالغ الحرج ، وليؤدى إلى هجوم شديد من جانب الحركة الشيوعية الدولية ، والشيوعيين المصريين على " الدكتاتورية الفاشية " واضطرت حدتو أن تغير موقفها من الثورة فيما بعد

حل الأحزاب السياسية :

من الواضح أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها 00 ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، بقيادة السعديين والدستوريين كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها 0 شجع البعض على إصدار قانون تنظيم الأحزاب وذلك لأهداف شخصية فقد جاء فى مذكرات صلاح الشاهد : وجاء دور سليمان حافظ - وكان حاقداً على مصطفى النحاس باشا حقداً دفيناً - ليقدم مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية وكان يقصد من ورائه هدم حزب النحاس أولاً وأخيراً ، وعارض المشروع الدكتور السنهورى من حيث المبدأ تأسيساً على أن الدستور لا يمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم تعرض المشرع لها تاركا أمر تنظيمها لرجالها 0 وكانت حجة سليمان حافظ هى أن الأحزاب قد فسدت بما يفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية البرلمانية وإزاء إصرار سليمان حافظ اضطر السنهورى إلى إقرار المشروع بشرط عدم تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن تخضع فى تدخلها لرقابة مباشرة من مجلس الدولة 0

وأيد نجيب المشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وفى هذه الظروف صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وبدأت معركة طاحنة بين الأحزاب وحركة الجيش 0 0 وكان من الواضح أن القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره حزب الأغلبية 0

وفى 9 سبتمبر 1952 صدر القانون رقم 179 لسنة 1952 الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا تخلوا عن ذلك ، ونص القانون

على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تتقدم ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى 9 سبتمبر إلى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب فى 16 يناير 1953 فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة 0

الجدير بالذكر أن الثورة لم تقم بإلغاء الأحزاب السياسية فحسب ، بل فرضت إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التى قد تولف تحديا لسلطة الحكم ، وفرضت الدولة إشرافها على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ولم تعد هناك مجموعات قادرة على الوقوف بين الدولة والمجتمع 0

أما عن رأى العام وموقفه من إجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل إجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء 0 وعلى كل حال فإن حل الأحزاب ساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يودى إلى تفكك الجبهة الداخلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى 0

محكمة الغدر و محكمة الثورة :

فى 22 ديسمبر 1952 صدر مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان مكلفاً بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أول سبتمبر 1939 جريمة من جرائم الغدر ، وهذه هى فحوى قانون الغدر رقم 344 لسنة 1952 (المعدل بالقانون 173 لسنة 1953) والذى يتكون من تسع مواد منها :

مادة 1 :

- كل من أتى عمل من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية أو الإضرار بمصلحة البلاد 0

- استغلال النفوذ للحصول على ميزات شخصية 0

- استغلال النفوذ من شأنه التأثير فى أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل والبورصة وغيرها للمصلحة الشخصية 0

- كل عمل يؤثر فى القضاء أو أى هيئة حولها القانون اختصاصا فى القضاء أو الإفتاء

مادة 2 :

كل من أتى فعلا من الأفعال المذكورة يعاقب على الغدر بالجزاء الآتية :

- العزل من الوظائف العامة 0

- سقوط العضوية فى مجلسى البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديریات 0

- الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأى من المجالس سألفة الذكر ، ومن الوظائف العامة ، ومن الانتماء إلى أى حزب سياسى ، ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أى وظيفة بهذه الهيئات ، ومن الاشتغال بالمهن الحرة ومن المعاش كله أو بعضه لمدة خمس سنوات من

تاريخ الحكم 0

- ويجوز إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر 0

مادة 3 :

يحكم على الغادر من محكمة خاصة تؤلف من مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ (رائد) يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ، ويكون مقر هذه المحكمة مدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية 0

تكونت محكمة الغدر وحاكمت فيمن حاكمت عثمان محرم وكريم ثابت ومحمد حسن من حاشية الملك فاروق ، وتشكلت محكمة الثورة فى منتصف سبتمبر 1953 ، ويقول أحد رجال القانون فى ذلك الوقت - أبو الفضل الجيزاوى : " محاكمات الثورة فى ضوء قانون عسكرى ونظام عسكرى 00 كلها تمت سلمية 00 وكانت الأحكام فيها شئ من الردع 00 علشان نخوف الناس 00 كانت الأحكام تتراوح من 3 سنين إلى 15 سنة 00 فأحنا كنا نعطي أقصى العقوبات 00 " ، ويقول سعيد حليم : " محاكمات الثورة كان الهدف منها 00 إظهار الفساد السابق 00 وفى نفس الوقت الرجعية لا تعود " ، أما إبراهيم شكرى فيقول : " محاكمات الثورة بلا شك كانت تتسم بنوع من الشدة 00 التى كانوا يعتبرونها أنها من مستلزمات الثورة 00 إلى أن تستقر الأمور 00 ولذلك حكم على أناس ليس لأنهم اقترفوا ذنباً بقدر ما أنهم كانوا مهمين 0 كانت لا شك أحكاماً 00 ليس لأنهم ثبت إثباتاً يقيناً 00 أنهم يستاهلونها 00 وإنما لأنهم لهم أهمية ولهم أثرهم 00 كذلك بالنسبة للسياسيين " أما عبداللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة يقول : " حتى الإعدام اللى حكمته 00 كان على واحد خائن تعاون مع الإنجليز ضد الفدائيين 00 وحاجات محدودة جداً 00 لكن ما كانش فيه تفكير باستخدام القوة " 0

و فى هذا يقول السادات : " فإذا بنا نفاجاً باتصال بعض رجال الأحزاب ببعض ضباط القوات المسلحة وكان تفسير هذا الأمر بسيطاً 00 وهو أن الأحزاب التى كانت تتصارع على الحكم بالتقرب إلى الملك تارة وإلى الإنجليز تارة أخرى أو إلى الاثنين تارة ثالثة وجدت فجأة أن الثورة فى الأيام الثلاثة الأولى لها قد عزلت الملك وعزلت أيضاً فى نفس الوقت نفوذ بريطانيا الإمبراطورية العتيدة وأصبحت سلطة السيادة فى مجلس قيادة الثورة الذى يتكون من ضباط مصريين فى القوات المسلحة المصرية ، أو بمعنى آخر أصبحت القوات المسلحة هى مصدر السلطات فلماذا لا تحاول الاتصال بها كما كان الحال مع الملك ومع الإنجليز ؟ " 0

ويقول : " وضعنا السياسيين فى المعتقل ، أما الضباط الذين حاولوا التآمر مع هؤلاء السياسيين من الأحزاب فحوكموا محاكمة عسكرية ، وفى 16 يناير 1953 ، ألغينا الأحزاب ، وصدر قرار بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية فى مجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى 16 يناير 1956 " 0

بل لقد ساوى جمال عبدالناصر بين التخلص من الملك وبين التخلص من الإقطاع بالتخلص من الأحزاب فى أكثر من موقع ، ففى خطاب له فى 26 يوليو 1955 قال : " معركة عنيفة شاقة ضد الحزبية والرجعية ضد أغراض الحزبية ضد غايات الحزبية ووسائلها 000 رأينا الحزبية جميعاً وهى تنهار ورأينا الحزبية التى استغلنا واستبدت بنا والتى تمكنت منا فى الماضى ، وهى تسقط على الأرض وتداس تحت الأقدام 00 أقدام الشعب ، رأينا الحزبية التى هى سبب البلاء 00 رأينا الحزبية التى مكنت للاستعمار 00 رأينا الحزبية التى ساعدت على بقاء الاحتلال وتركت الإنجليز المحتلين وألهمت الشعب عن وجوده 00 رأيناها وهى تترنح صرعى " ، ويقول فى افتتاح مجلس الأمة فى 22 يوليو 1957 : " كان التصدى للاستعمار معركة فى حرب الاستقلال وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال وكان القضاء على الإقطاع معركة فى حرب الاستقلال ، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال " 0

أما عن إبراهيم عبدالهادى ، فقد أمر نجيب باعتقاله فى 7 سبتمبر 1952 ، وفى صباح اليوم التالى اجتمعت محكمة الثورة لأول مرة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة على النيل وكان الملك فاروق قد شيدده ليقضى فيه بعض لياليه ، وأول من قدم لهذه المحكمة هو إبراهيم عبدالهادى وقد وجهت له ست تهمة :-

- 1- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن بأنه عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام ومصالح البلاد العليا 0

- 2- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد والزج بجيش مصر فى معركة فلسطين 1948 أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق 0
- 3- أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم خلال فترة رئاسته للوزارة من 28 ديسمبر 1948 و25 يوليو 1949 بأن أشاع حكم الإرهاب 0
- 4- أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم حيث ساهم فى تنفيذ مشروع إصلاح اليخت المحروسة عام 1948 و 1949 0
- 5- استغل نفوذه فى إنشاء ورصف طرق ببلدته الزرقا 0
- حكمت المحكمة على إبراهيم عبدالهادى بالإعدام شنقا ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد بعد تقدم أبنائه بالتماس إلى محمد نجيب الذى وافق على ذلك 0
- ومن الذين مثلوا أمام محكمة الثورة أيضا بعد سبتمبر 1953 ، " كريم ثابت " المستشار الصحفى لفاروق وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية فى غضون 1953 وذلك للإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا ، وأتى أفعالا ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه لغير صالح الوطن خلال الفترة من 1946 وما بعدها ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد عن أمواله وممتلكات زوجته عما كانا يملكانه قبل 27مايو 1946 ثم أفرج عنه صحيا 0
- وكذلك " محمود سليمان غنام " وزير سابق وجهت له تهمة اشتراكه فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة هدفها مناهضة النظام والأسس التى قامت عليها الثورة ، كما أتى أفعالا لإفساد الحكم والحياة السياسية واستغلال النفوذ عام 1950 / 1951 وحكم عليه بالسجن 15 سنة مع وقف التنفيذ. وأيضا " محمد حلمى حسين " الذى رقيه الملك السابق من سائق سيارة إلى أميرالاي وجهت له تهمة استغلال النفوذ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من رتبه العسكرية ونياشينه ومصادرة أمواله التى آلت إليه منذ 1944 ثم أفرج عنه صحيا. أما " عباس حليم " أمير من أسرة الملك فقد وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية بقصد الإضرار بمصلحة البلاد العليا ، حكم عليه بالسجن 15 سنة مع وقف التنفيذ ، أما " فؤاد سراج الدين " وزير سابق وجهت له تهمة خيانة أمانة الحكم من يناير 1950 إلى يناير 1952 بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلال النفوذ ، وحكم عليه بالسجن 15 سنة ومصادرة أمواله وممتلكات شقيقه " يس سراج الدين " لصالح الشعب. كذلك " زينب الوكيل " حرم مصطفى النحاس ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية خلال 1950 / 1951 وما

قبلهما والتدخل فى شئون الحكم مع زوجها رئيس الوزارة واستغلال النفوذ منذ 4 فبراير 1942 وما بعدها والتدخل فى عمليات القطن 1950/1951 أعفيت من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة أموالها وتأسف المحكمة لموقف مصطفى النحاس لسماحه لها بالتدخل فى شئون الحكم 0

أما الشيوعيون فقد انضموا إلى أعداء الثورة لإفساد برامجها للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وكثير منهم فى مصر ليسوا من أصل مصرى ، وبالرغم من هذا فقد آثروا فيمن يدعون بالطبقة المستنيرة ممن كانوا يدينون بالإسلام ومن الأمثلة الصادقة لهذا النوع من الناس " كامل البندارى " (الباشا الأحمر) الذى كان سفيراً لفاروق فى موسكو ، وقد أفاد الشيوعيون من البندارى كرئيس لجماعة أنصار السلام ، وهى جماعة تخفى أهداف قادتها الحقيقية لمن تحاول ضمهم تحت لوائها ، أما " هنرى كوربييل " * منشئ " ح 0 د 0 ت 0 و " أقوى الحركات الشيوعية فى مصر فقد هرب من مصر إلى فرنسا قبل الثورة ، وقد ألقى القبض على معظم أعوانه مثل " الرملى " و " يوسف حلمى " و " ومارى روزنتال " وأدينوا بعد محاكمتهم بتهديد سلامة الدولة ، وتمت مصادرة صحفه اليسارية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وهى (الكاتب والملايين والميدان والواجب وصوت الطالب والمعارضة) ، وكذلك حوكم ثلاثة من الصهيونيين المتصلين بالشيوعيين وهم " فكتور ليفى " و " هرمان ناثانسون " و " روبرت نسيم داسا " وقد اعترف ثلاثتهم بإشعال النار فى المكتبات الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية 0

أما تنظيم " طليعة العمال " فقد أعلن موقفه المعارض من الثورة وأعلن أنها ليست إلا - ديكتاتورية عسكرية - خاصة بعد تنفيذ حكم الإعدام فى العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا فى أحداث كفر الدوار يومى 12 و 13 أغسطس 1952 بأنهما المحرضان على أعمال العنف التى جرت ، كما كان سبباً فى هجوم شديد شنته بعض الأحزاب الشيوعية من خارج مصر على الثورة. اتخذت الثورة موقف الرفض من الشيوعيين تمثل فى أولاً : إبعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة " التحرير " وعدد آخر من الكتاب والمحرفين والعاملين فى المجلة لأنهم شيوعيون ، وثانياً : أصدرت وزارة نجيب فى 16 أكتوبر 1952 قراراً بالعمو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية خلال الفترة من توقيع معاهدة 1936 إلى 23 يوليو 1952 ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبار الشيوعية عملاً موجهاً ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وثالثاً : اعتقال الشيوعيين من تنظيم " حدثو " ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند إعلان قرار إلغاء الأحزاب فى 16 يناير 1953 ، رغم أن الشيوعيين لم

يكونوا حزبا من الأحزاب القائمة ، ورغم أن تنظيم " حدتو " - حتى ذلك الوقت كان مؤيدا للثورة ، واربعا : الاختلاف مع " يوسف صديق " عضو مجلس قيادة الثورة ، والمعروف باتجاهاته الماركسية وإبعاده عن صفوف الجيش ثم تحديد إقامته عام 1953 0 هيئة التحرير :

أنشأت قيادة الثورة هيئة التحرير فى أواخر 1952 كتنظيم سياسى للثورة تمهيدا لقرار حل الأحزاب السياسية ، وقد افتتحت هيئة التحرير أول فرع لها فى المنصورة فى أول يناير 1953 ، وتلاه افتتاح المراكز الإقليمية فى مديريات القطر ، وفى 15 يناير أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية ، وفى 23 يناير أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى احتفال مهيب بمناسبة مرور ستة أشهر على تفجير الثورة 0

أما الشكل العام للهيئة فقد قام على أساس هرمى قاعدته الجمعيات العمومية على مستوى القرى والشاخات ثم المراكز أو الأقسام ثم الجمعية العمومية للمحافظة وتتكون من الجمعيات العمومية للمراكز والأقسام التى تنتخب لها مجلس إدارة ، ومن مجموعها على مستوى الجمهورية تتكون الجمعية العمومية العامة التى ينتخب من بين أعضائها أربعون عضوا يشكلون المجلس الأعلى الذى يدير أعمال الهيئة ، وقد انتخب عبدالناصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن إبراهيم مراقبا عاما ، وإبراهيم الطحاوى سكرتيرا مساعدا ، والصاغ أحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لإدارة التنظيم ، والصاغ وحيد رمضان لمنظمات الشباب ، وكان نجيب رئيسا للهيئة 0

الجدير بالذكر أن تنظيم هيئة التحرير استطاع أن يستقطب بعض الطلبة ، كما استقطب بعض أعضاء هيئة التدريس ، ولكن بعد أزمة مارس 1954 تم فصل العناصر النشطة سياسيا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، وأصبح النشاط السياسى محظور داخل أماكن الدراسة ولم يتم استئنافه إلا فى الستينات ، غير أنه كان قاصرا على أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظمة الشباب ، أما العناصر السياسية الأخرى فاتجهت إلى العمل السرى ، وتعرضت للتصفية من حين لآخر على يد أجهزة الأمن 0

أما عن نظام العضوية فلقد قسم أعضاء الهيئة إلى " أعضاء منضمين وعاملين ومنتسبين " والعضو المنضم هو كل من توافق الهيئة على قبوله وأن يكون من أبناء وادى النيل وأن يكون حسن السمعة بين مواطنيه ولا تقل سنه على 18 سنة ميلادية وليس له حق الاشتراك فى الجمعيات العمومية وله جميع الحقوق وعليه كل الواجبات الخاصة بالعضوية وفقا لنظام الهيئة ، ويصبح العضو المنضم عضوا عاملا إذا انقضت

على عضويته 3 سنوات دون انقطاع بعد موافقة مجلس الإدارة فى المركز أو القسم على عضويته العاملة ، أما العضو المنتسب هو كل من كانت تتوافر فيه الشروط اللازمة لقبوله عضوا منضما ولكن لا تسمح له ظروفه بأداء الواجبات التى يلتزم بها العضو المنضم أو العضو العامل ، وهناك أيضا شباب الهيئة أو أصدقاء الهيئة ، أما شباب الهيئة فهم من كانت تقل سنهم عن الحد الأدنى اللازم للعضوية وذلك فى فئتين هم الفتيان والشباب وعرف صديق الهيئة بأنه كل من تقبل الهيئة خدمته لأغراضها من غير أبناء وادى النيل

عملت هيئة التحرير على التوسع ، ففى خلال عام 1953 بلغ عدد فروع الهيئة نحو 1200 فرع فى أنحاء الجمهورية ، وقد أعلنت قيادة الهيئة فى يناير 1954 بعد انقضاء عام على قيامها أنها تضم فى سجلاتها 500 ألف من الأعضاء العاملين و5 ملايين عضو عادى و15 ألف مجلس إدارة وذلك عدا أفراد منظمات الشباب والحرس الوطنى والفروع الأجنبية التى أنشئت فى العواصم العربية والأجنبية فقد كان هدف القيادة الجديدة الحاكمة من إنشاء هذه الهيئة عقب إلغاء الأحزاب إلى كسر الاحتكار السياسى للأحزاب القديمة ومنع مشاركتها فى النظام الجديد والحيلولة دون وقوع الجماهير الشعبية تحت قيادتها مرة أخرى ، وقد بلغت فروع هيئة التحرير فى مطلع عام 1957 عدد 2114 فرعا وقد تعددت الأهداف التى طرحت للنشاط حيث امتد نشاطها إلى الخدمات الصحية من مستشفيات وأدوية وأطباء وخدمات طبية وغيرها ، وكذلك المجال الثقافى مثل المدارس ومراكز محو الأمية والعمل على نشرها بكل الوسائل ، أما نشاط الهيئة فى المجال الاجتماعى فقد تم الاهتمام بالفقراء ورعايتهم وأنشأت لهذا الغرض " جمعية التحرير للخدمات الاجتماعية " ، كما اهتمت هيئة التحرير بالمشروعات العمرانية خاصة القروية منها ومدتها بالإنارة والمياه وإنشاء النوادى والمنتزهات ، وكان هدف الحكومة المعلن هو قتال الأجنبى المحتل وتحرير الوطن وقد ظهر غموض أهداف السياسة الخارجية فى ذهن ضباط الثورة فى برنامج هيئة التحرير حين اقتصر على عبارة " دعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية " ، ولم يورد أى شئ عن فلسطين ، ولا عن قناة السويس ، وقد تحدث عن " تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى " ، ولكنه أغفل كل شئ عن دعم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية ، بل أنه أغفل فى البرنامج الداخلى ذكر أى شئ عن الثورة الاجتماعية ممثلة فى الإصلاح الزراعى ، كما لا نجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين ، اكتفاء بعبارة " توجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية

وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشجيع الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها " ، " وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية " ، " وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة " ، وكان برنامج الهيئة على العكس تماما من برنامج " الوفد " الذى نشره يوم 23 سبتمبر 1952 - فقد وصف الوفد نفسه فى برنامج به بأنه " هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية " ، وتحدث عن إقامة نظام اشتراكى اجتماعى " ، " ودعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية" ، رغم الاهتمام الكامل من جانب الثورة بالإصلاح الزراعى وفلسطين وبقارتي أفريقيا وآسيا 0

لعبت هيئة التحرير دورا هاما فى تعبئة بعض القوى المدنية خاصة العمال فى المطالبة باستمرار مجلس قيادة الثورة والتصدى للقوى المضادة له خلال أزمة مارس 1954 ، واستغل عبدالناصر تنظيم الهيئة وفروعها فى تنظيم الاجتماعات الحاشدة وإلقاء الخطب الحماسية فيها ، وفى حقيقة الأمر لم تكن هيئة التحرير سوى أداة من أدوات النظام الجديد لاكتساب شرعية جماهيرية فى مواجهة القوى الحزبية المعادية له ، وقد استمرت هيئة التحرير قائمة حتى 2 ديسمبر 1957 حين تقرر إلغاؤها رسميا ، وتمت تصفيتها ونقل ملكية فروعها فى المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومى الذى جرى تشكيل لجنته التنفيذية فى 29 مايو 1957 ، ويقول سيد مرعى : " ولكن الخطأ القاتل الذى وقعت فيه هيئة التحرير : أن العسكريين تولوا تشكيلها وحدهم وأعطى عبدالناصر مسئوليتها إلى الصاغ إبراهيم الطحاوى والساغ أحمد طعيمة " كما سبق بيانه 0

شمل تنظيم المركز الرئيسى عدة إدارات وهى إدارة العمل والعمال وهدفها النهوض بالعمال المصرى وحل المشكلات والنزاعات العمالية، وقد لعبت هذه الإدارة دوراً هاماً لصالح الثورة خاصة أزمة مارس 1954 حيث تم حشد العمال فى صف عبدالناصر ورفاقه ضد نجيب، وكانت هناك أيضا إدارة الشباب وكانت مهمتها رعاية الشباب اجتماعيا ورياضيا وثقافيا، هذا بجانب إدارة الدعوة والإرشاد التى أعلنت أنها ستعمل على تحرير العقول من التيارات الدينية المضللة ، هذا بالإضافة إلى إدارة الهيئات وإدارة الخدمات الاجتماعية والثقافية وإدارة المؤسسات الاجتماعية وإدارة الدعاية والنشر وإدارة الأمانة العامة.

ناهيك عن التشكيلات التى أنشئت بجانب الإدارات مثل : اللجنة العامة للتجار والاتحادات والروابط فقد ضم المركز الرئيسى لهيئة التحرير أندية إقليمية ، كما ضم

المركز الرئيسى مكاتب للمؤسسات والمشروعات مثل المؤسسة الاجتماعية العمالية والمؤسسة الاقتصادية الشعبية 0

أما عن وسائل التعبير الخاصة بالهيئة فقد تمثلت فى صحيفة الهيئة الرسمية " صوت التحرير " التى كانت تصدر فى البداية كنشرة دورية ثم تطورت حتى أصبحت مجلة لتعبر عن الهيئة وقد توقفت عندما تقرر تجميد نشاط هيئة التحرير فى نهاية 1956 ، وقد أصدرت هيئة التحرير جريدة الجمهورية وصدر العدد الأول منها فى 7 ديسمبر 1953 ، وقد نظمت الهيئة بمقرها الرئيسى بميدان عابدين مؤتمرات عامة كانت تدعو فيها أعضاء لجان هيئات التحرير بالمحافظات المختلفة ليناقشوا أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء فيما يتعلق بمشاكل محافظاتهم وكيفية حلها مع التطرق أحيانا لبعض المسائل العامة كقضية الاحتلال مثلا 0

صارت هيئة التحرير هى التشكيل السياسى الوحيد للجمهور بصرف النظر عن الحزب الشيوعى الذى لم يشملته الإلغاء لأنه كان غير معترف به رسميا ، الجدير بالذكر أن قيادة الثورة لكى تمهد لإنشاء هيئة التحرير رسميا تطلب منها القيام بحركة اعتقالات تمهيدية فى يوم 20 يناير اشتملت على 102 - منهم 48 شيوعيا من بينهم فتحى الرملى ومحمود سامى العدوى وإسماعيل الهنيدى ، و15 من الأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت ، و39 آخرين صرح وزير الإرشاد بأنه ثبت اتصالاتهم بعناصر أجنبية يهملها إثارة الخواطر ، وفى يوم 10 فبراير أكملت قيادة الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية بإعلان دستور فترة انتقال (حددها قانون حل الأحزاب السياسية بثلاث سنوات - كما سبق ذكره) جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد " قائد الثورة " خاصة التدابير الضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، ولقد كان معنى هذا الدستور المؤقت هو نقل أعمال السيادة العليا من يد الوصى على العرش إلى يد قائد الثورة ، وكانت مهمة هيئة التحرير كما حددها عبدالناصر هى التصدى للشيوعيين والأحزاب القديمة (يقصد الوفد بالدرجة الأولى) ويؤكد على صبرى أنه قد تم إنشاء هيئة التحرير لتحقيق هدفين :

- 1- ضرب أى تحرك لفلول الأحزاب التى تحالفت وتحركت ضد الثورة 0
 - 2- وضع القوات البريطانية والمفاوض البريطانى الذى كان يراهن على الأحزاب السياسية أمام واقع جديد يؤكد له أن الأمل فى تغيير الثورة عملية مستحيلة 0
- أما عن تمويل هيئة التحرير فقد اعتمدت عند نشأتها على إعانة من الشئون الاجتماعية لأنها كانت مسجلة بها ومن الشئون العامة للقوات المسلحة ، كما كانت

الهيئة تحصل على تبرعات وعلى معونات مالية وعينية من الأفراد واشتراك العضوية رغم أنه كان رمزياً (خمسة قروش فى الشهر) ، وكان كبار الرأسماليين مثل عبود باشا والعبد صاحب شركات المقاولات يقدمون دعماً مالياً للهيئة فقد تبرع العبد بسيارتين للهيئة تم تخصيصهما لتنقلات الطحاوى وطعيمة وتكفل العبد بتقديم المفروشات اللازمة لبعض مقر فروع الهيئة وغير ذلك⁰

مما لاشك فيه أن هيئة التحرير كان لها تحركاتها واتصالاتها العربية والخارجية من خلال رحلات وأسفار الوفود إلى مختلف البلاد العربية والأجنبية بهدف حل مشكلات وقضايا الوطن العربى⁰

الفصل العاشر

العدوان الثلاثي على مصر (حرب السويس 1956)

والتنظيمات السياسية التي تلت العدوان

العدوان الثلاثي على مصر (حرب السويس 1956) :

في 30 أكتوبر 1956 تحركت الأساطيل البحرية البريطانية من مالطه لاحتلال منطقة قناة السويس وقد تم عرش الأمر على مجلس الأمن وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار وتبعها الاتحاد السوفيتي بمشروع قرار مماثل ولم ينجح أى من المشروعين لاستخدام بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضدهم ومن جانبها تعمدت الحكومة البريطانية نشر معلومات كاذبة عن تعرض القناة لخطر الإغلاق ، لإقناع الرأي العام البريطاني بضرورة التدخل العسكري ،فمنذ الصباح نشرت الصحف البريطانية أنباء عن اقتراب القوات الإسرائيلية من مشارف القناة ،الأمر الذي يهددها بخطر الإغلاق، كما أذاعت محطة إذاعة الشرق الأدنى البريطانية أنباء متلاحقة عن الحرب بين مصر وإسرائيل وتقدم الأخيرة على مشارف القناة، وكذلك أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً نصحت فيه رعاياها بمغادرة مصر والشرق الأوسط. وتلا ذلك إصدار الحكومتين البريطانية والفرنسية إنذاراً مشتركاً لحكومتى مصر وإسرائيل طالباتاهما بوقف الحرب الدائرة والانسحاب بقواتهما إلى بُعد عشرة أميال عن القناة وسماع الحكومة المصرية باحتلال القوات الأنجلو فرنسية لمدن القناة الثلاث (بورسعيد - الإسماعيلية - السويس) وعلى الجانب الآخر، رفضت الحكومة المصرية الإنذار، كما أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بياناً رسمياً ، أكدت فيه علي سيطرتها على الموقف في سيناء بعد اكتمال وصول قواتها ، وأن الملاحة بالقناة غير مهددة على الإطلاق كماكلفت القيادة المصرية مندوبها الدائم بالأمم المتحدة لتقديم مذكرة شكوى إلى رئيس مجلس الأمن للنظر في الإنذار الذي يهدف إلى تهديدها بالحرب عليها، كما فرضت الحراسة على السفارة البريطانية لمنع اتصالها بالشارع المصري ، وفرضت الحراسة على الرعايا البريطانيين لنفس الغرض، فضلاً عن إعلان التعبئة العامة وفتح باب التطوع على مصراعيه ، واستعداد قوات الحرس الوطني للحرب المنتظرة في حين قبلت إسرائيل الإنذار على الفور وعلى إثر ذلك أعلن إيدن بمجلس العموم في جلسة 31 أكتوبر أن حكومته ونظيرتها الفرنسية كلفتا القائد العام للقوات البريطانية والفرنسية بمهمة بدء الحرب بعد رفض مصر للإنذار ، ومع ذلك فقد تلقى إيدن نقداً لاذعاً من نواب المعارضة العمالية ووصل إلي درجة مطالبتهم إياه بالاستقالة إلا أنه أصر على سياسته. حيث بدأت الحرب في

موعدها المحدد بغارات جوية مكثفة على المطارات المصرية بالقاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة بهدف تدمير سلاح الطيران المصري في الساعات الأولى للحرب و القضاء على معسكرات الجيش المصري الدائم للعمل والمعيشة طوال فترة الحرب ،حيث تمت دراسة خطة الدفاع على أساس الوضع الجديد ، فبدأ بإعلان الأحكام العرفية، واعتقال كبار الفنيين العسكريين البريطانيين بقاعدة قناة السويس ، فضلاً عن الاستيلاء على الذخيرة بعد ساعات قليلة من بدء الحرب. وكذلك كلفت القيادة المصرية عبد الحكيم عامر بإصدار أوامره بالانسحاب الفوري للقوات المصرية من سيناء إلى غرب القناة ، للاشتراك في المعركة الرئيسية ، رغم معارضة عامر، لتفادي سحقها بواسطة سلاح الطيران البريطاني ، وخاصة مع وقوعها في أرض مكشوفة، كما احتوت خطة المواجهة على إغلاق القناة بإغراق السفينتين عكا وأبوقير في القناة0

وفي الوقت الذي أعلن فيه المتحدث الرسمي للخارجية البريطانية أن بلاده لاتنوى سحب سفيرها من مصر ولا قطع العلاقات معها أصدرت الحكومة المصرية بياناً بقطع العلاقات تماماً مع بريطانيا وفرنسا ، إلا أنها لم تعلن الحرب عليهما كما فعلت مع إسرائيل، لرغبة عبدالناصر في توسيع نطاق المعارضة في صفوف الرأي العام البريطاني والفرنسي 0 كما أصدر وزير الداخلية المصري بياناً رسمياً إلى الرعايا البريطانيين والفرنسيين بتسجيل أسمائهم وممتلكاتهم بمصر في المديرية التي يتبعونها ، وحذر من يخالف بالسجن والغرامة، فضلاً عن تأكيده على معاقبة أى مصرى يحاول الهجوم على سفارتي بريطانيا وفرنسا بالقاهرة ، لئلا تتخذ حكوتيهما ذلك ذريعة لاستمرار للحربواكتفى بوضع الممتلكات البريطانية والفرنسية تحت الحراسة0

وفي الأمم المتحدة كان الاحتجاج واضحاً من أعضاء الجمعية العامة على الحرب الثلاثية ضد مصر ، إذ تقدم السوفيت بمشروع قرار طالب بإدانة العدوان الثلاثى ووقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين ، كما تقدم الأمريكيون بمشروع قرار مماثل ، وتقرر التصويت عليهما فى اليوم التالى، حيث رفض "ديكسون(Dexon)" المندوب الدائم البريطانى مشروعى القرار الأمريكى والسوفيتى عندما تم الاقتراع عليهما، ورغم ذلك تم إقرار المشروع الأمريكى لأسبقيته، كما تقدم المندوب الكندى بمشروع قرار يقضى بإنشاء قوات دولية للفصل بين المتحاربين ، على أن يتم الإقتراع عليه فى جلسة 4نوفمبر. وفور إذاعة قرار الجمعية العامة استؤنفت المظاهرات البريطانية المعادية بقيادة حزب العمال المعارض لسياسة إيدن الحربية ، مطالبين إياه بالرضوخ للقرارينما أعلن إيدن فى جلسة مجلس العموم بعد ظهريوم 3 نوفمبرأنه أرسل رسالة إلى الجمعية العامة ، رداً على قرارها

الصادر في 2 نوفمبر أكد فيها على حق حكومته استمرار الحرب للفصل بين المتحاربين مصر وإسرائيل ، كما أشار إلى إمكانية وقف إطلاق النار إذا توفرت لديه ثلاثة شروط وهي قبول حكومتي مصر وإسرائيل لقوات دولية قادرة على حفظ السلام بالمنطقة ، وإصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء القوات الدولية ، والاحتفاظ بها حتى خروج القوات الأنجلوفرنسية ، على ألا تخرج القوات الأنجلوفرنسية إلا بتسوية مناسبة لأزمة السويس ، وصلاح نهائي بين مصر وإسرائيل بقبول مصر للقوات الأنجلوفرنسية حتى التوصل إلى تلك الأهداف، ومن جانبه استمر إيدن في تبرير سياسته ، فألقى خطاباً تليفزيونياً إلى شعبه ، كرر فيه مبرراته للحرب على مصر إلا أنه فشل ، حيث استمرت المظاهرات الساخطة في الشارع تطالب باستقالته، وخاصةً بعد أن أعلن أنتوني ناتج استقالته إحتجاجاً على استمرار الحرب ، فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها في 7 نوفمبر بوقف إطلاق النار الفوري وإرسال قوات دولية للفصل بين المتنازعين ، وحفظ السلام ، حيث وافقت مصر وبريطانيا على القرار ، ورغم ذلك عقدت بريطانيا العزم على المساومة ببورسعيد مقابل تسوية مرضية لأزمة القناة بتدويلها، في حين لعبت الحكومة المصرية دور المنتصر بعد وقف إطلاق النار ، فاشترطت إتمام الانسحاب مقابل تطهير القناة، ومن جانبها حاولت الحكومة البريطانية إقناع همرشولد بالسماح لها في إشراك قواتها ببورسعيد مع القوات الدولية ، إلا أن الحكومة المصرية أصرت على رفضها الأمر ، وهو ما استحسنته همرشولد الذي رفض إشراك قوات فرنسية وأمريكية وسوفيتية، وفي محاولة يائسة للحكومة البريطانية لإقناع همرشولد والجمعية العامة بإشراك قواتها ببورسعيد في القوات الدولية لتحسين سمعة بلادها التي ساءت بعد الحرب ، طلب إيدن من لويد التفاهم مع همرشولد وإقناع أعضاء الجمعية العامة بتأييد مطالبه في هذا الشأن 0

وهكذا وضعت الحرب حداً فاصلاً للعلاقات المصرية البريطانية التي انقطعت تماماً على إثر المؤامرة البريطانية ضد مصر عام 1956 م ، والتي حاولت بريطانيا من خلالها إعادة نفوذها المفقود في منطقة الشرق الأوسط بعد أن أمت القيادة المصرية قناة السويس حيث كان رد الفعل البريطاني إشعال الحرب ضد مصر ، لتعلن الحكومة المصرية على أثرها قطع علاقاتها مع بريطانيا ، ولتدخل العلاقات فيما بين البلدين بعد ذلك في صورة جديدة هي المواجهة بينهما داخل مصر وخارجها

الاتحاد القومي :

أقام عبدالناصر تنظيم " الاتحاد القومي " ليحل محل تنظيم " هيئة التحرير " ، وأن هذا التنظيم تم استيراده من دولة فاشية هي البرتغال ، حيث كان يحكم الطاغية " سالازار

" لمدة تقرب من 34 عاما ، وقد سافر على صبرى لهذا الغرض لدراسة التنظيمات هناك ، وقد أعلن هذا التنظيم الجديد يوم 28 مايو 1957 ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وتسليمها لقوات الطوارئ الدولية فى 4 مارس 1957 ، وأسند عبدالناصر إلى أنور السادات منصب السكرتير العام فى البداية ، ولكنه بعد عدة أشهر عين كمال الدين حسين مشرفاً عاماً يمارس أعمال السكرتير العام ، على حين يتولى هو منصب رئيس الاتحاد القومى⁰

نص دستور 1956 فى المادة 192 على تكوين الاتحاد القومى الذى يتولى التشريع لعضوية مجلس الأمة ، وعلى ذلك فالاتحاد القومى ليس حزبا ، لأنه لا يمثل طبقة بعينها من الطبقات ، والوضع الجديد لا يسمح لطبقة ما أن تسيطر على باقى الطبقات ، وطبقا للوثيقة التى صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى عام 1957 بعنوان فكرة الاتحاد القومى وماهيته وأهدافه يمكن تحديد الرؤية التى سادت فى تلك الفترة للاتحاد القومى من وجهة النظر الرسمية⁰

فكرة الاتحاد نابعة من صميم إرادة وحاجة مجتمع أرادها شعبنا بعد تجارب مريرة من الكفاح والجهاد على مر السنين والأيام ، وعن ماهية الاتحاد هو مجموع مواطنى الجمهورية الحاكمين منهم والمحكومين اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكى التعاونى وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى⁰

أما أهداف الاتحاد القومى هو إتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون من أجل " علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى " ، ويهدف أيضا إلى أن تبقى الشعلة التى تثور فى كل منا أيام المحن موقدة ومضيئة ، الاتحاد ليس مجرد هيئة ولكنه يصبح جامعة الوطنية التى تربي وتدرّب وتعلم زعماء المستقبل وقادته ورجال أحزابه الجديدة⁰

فتحت عضوية الاتحاد القومى لكل مواطن لا تقل سنه عن ستة عشر عاما ، بشرط أن يقدم طلبا بذلك مبينا موافقته على أهداف الاتحاد القومى ولا تقبل عضوية أى شخص فى الاتحاد إلا فى الجهة التابع لها محل إقامته العادية أو محل عمله الرئيسى أو التى يكون له فيها مصالح رئيسية ، وتستمر عضوية الاتحاد ما دام العضو العادى يواظب على أداء الاشتراك البالغ قدره اثنى عشر قرشا ويؤدى العضو العامل 120 قرشا وذلك سنة العضوية التى تبدأ من أول يناير حتى 31 ديسمبر ويوفى شروط العضوية الأخرى ، وقد تولى مكاتب الاتحاد القومى رؤساء معظمهم من الضباط العسكريين (بنسبة 16 ضابطا إلى 8 مدنيين) ، وقد حدد عبدالناصر فى إحدى خطبه من لهم حق عضوية

الاتحاد فقد كان مفهومه يقوم على عدم إباحة عضوية الاتحاد لعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين - عملاء الاستعمار في ذهن عبدالناصرهم قيادات الأحزاب السابقة ماعدا الحزب الوطنى ، أما تعبير الانتهازيين كان يلتقى التقاء موضوعيا مع الذين أيدوا الثورة أو تظاهروا بتأييدها مادامت الثورة فى السلطة ، كما لا شك فى أن تعبير الرجعيين كان يضم كل أولئك الذين تناولهم قانون الإصلاح الزراعى وكبار الرأسماليين 0

وبلغ عدد أعضاء الاتحاد القومى بعد عامين من تكوينه خمسة ملايين عضو ، فإن كافة المناصب لا يتولاها إلا من كان عضوا عاملا فى الاتحاد حين أصبحت عضوية الاتحاد شرطا لعضوية المجالس المحلية والترشيح لمجالس إدارة النقابات المهنية والعمالية ولانتخاب أعضاء مجالس إدارة الشركات بل فى تعيين العمدة والمشايخ وفى تشكيل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية بل والنوادي 0

وكانت ميزانية التنظيم تعتمد على مصادر مختلفة مثل الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء ، وكان يصرف للتنظيم شيك بمبلغ 100 ألف جنيه بتوقيع عبدالناصر تستعوض بعد نفاذها وأقصى مبلغ صرف له فى عام واحد كان 150 ألفا من الجنيهات كانت تصرف من ميزانية الدولة كاليهيات الحكومية الأخرى 0

أقيم البناء التنظيمى للاتحاد القومى على أساس هرمى من القاعدة إلى القمة وكان يتم انتخاب المستويات الأدنى ما عدا اللجنة التنفيذية العليا واللجنة العامة حيث كان يتم تعيينها من قبل رئيس الاتحاد ، وقد مر الاتحاد فى تنظيمه بمرحلتين إحداهما تمت قبل الوحدة المصرية السورية 1958 والثانية بعدها ، أما المرحلة الأولى 57 - 1958 فقد أصدر رئيس الجمهورية فى 28 مايو 1957 قراره رقم 481 لسنة 1957 بتشكيل الاتحاد القومى وتحديد أهدافه ووظائف تنظيماته ، ثم أصدر عبدالناصر قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية من كل من عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وعبدالحكيم عامر وكانت مهمة هذه اللجنة الإشراف على عملية الترشيح للانتخابات التى تمت فى ذلك الوقت ، وفى أول نوفمبر 1957 صدر قرار بين فيه التكوين التنظيمى للاتحاد وهو كالتالى :

مادة (1) : تتولى إدارة شئون الاتحاد القومى المنظمات الآتية :

- أ- منظمات محلية تشمل القرى والشياخات 0
- ب- منظمات المناطق وتشمل المراكز والأقسام 0
- ت- منظمات إقليمية وتشمل المحافظات 0
- ث- منظمات قومية تشمل الجمهورية 0

مادة (2) : يجرى بعد سنتين من تاريخ أول اجتماع لكل لجنة من لجان الاتحاد القومي تجديد عضوية نصف أعضاء كل من هذه اللجان حيث يختارون بالقرعة ، وتستمر عضوية من لم تعينه القرعة لمدة سنة أخرى تسقط عضويتهم بعدها 0

مادة (3) : يصدر النظام الأساسي للاتحاد القومي بقرار من رئيس الاتحاد 0 وتضمن النظام الأساسي للاتحاد 64 مادة تناولت العضوية - المنظمات المحلية - منظمات المناطق - المنظمات الإقليمية - انتخابات أعضاء لجان الاتحاد - مدة العضوية في اللجان - تعديل النظام الأساسي - أحكام عامة ووقفية ، ولم يقدر لتجربة الاتحاد أن تكتمل وفق ما كان مقدرًا لها في مصر وذلك لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وإعلانها بعد موافقة الشعبين عليها في استفتاء عام في 22 فبراير 1958 ، فقد تم تعديل عبارة الأهداف التي قامت من أجلها الثورة التي وردت في المادة 192 من دستور 1956 ، إلى عبارة " الأهداف القومية " مع إسقاط عبارة " ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة " وذلك لأن مجلس الأمة الأول للجمهورية العربية المتحدة كان تكون وفقا للمادة 13 من الدستور المؤقت المذكور من أعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السوري والمصري ، وصدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة في 12 مارس 1958 بحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حينذاك في الإقليم السوري ويحظر قيام الأحزاب أو أية هيئات سياسية جديدة 0

أما عن التكوين التنظيمي للاتحاد القومي في المرحلة 1959 - 1961 فقد صدر في 15 مايو 1959 قرار جمهوري بشأن طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد وتضمن القرار تكوين الوحدة الانتخابية بمعدل ممثل لكل 500 من السكان وتنتخب كل قرية لجنة من 3 إلى 10 أعضاء ، وتضم لجنة المركز والبندر من عشرة إلى عشرين عضوا ، وفي 11 يوليو صدر قرار جمهوري بجعل الحد الأقصى في اللجنة المحلية 30 عضوا بدلا من 20 عضوا وجاء ذلك لمواجهة كثرة عدد المرشحين لانتخابات هذه اللجان ، وبهذا يبدأ تكوين الاتحاد من القرية باعتبارها نواة المجتمع 0

والجديد في شأن الاتحاد أن ورد ذكره في الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعا من مؤسسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلا في أول انتخاب جريعام 1957 0

فى 7 يناير 1958 صدر قرار بتعيين السادات سكرتير عام الاتحاد ، وفى 26 منه صدر قرار تعيين السكرتيرين العامين المساعدين إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ، وفى 17 مايو 1959 أعلنت اللائحة التنفيذية لانتخابات لجان الاتحاد فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة ، وفى 14 يونيو صدر قرار لعبدالناصر بالتصريح لجميع المرشحين بدخول الانتخابات دون اعتراض فى الإقليمين المصرى والسورى وبلغ عدد المرشحين 122313 مرشحا منهم 91207 فى مصر و 31106 فى سوريا والعدد المطلوب انتخابه فى مصر 29919 والعدد المطلوب فى سوريا 9445 والإجمالى 39364 ، وقد بلغ عدد الفائزين بالتركية حتى يوم الانتخابات 11957 فى مصر وحدها يمثلون 1659 وحدة منهم السادات فى دائرة ميت أبو الكوم وعلى صبرى فى بهنأى والدكتور محمد نصار وزير الصحة التنفيذية فى سرهوت محافظة المنوفية ومحمد أحمد البلتاجى السكرتير العام للقصر الجمهورى فى وحدة نوسا مركز أجا 0

تأثرت هذه الانتخابات بكبار الملاك الزراعيين ، فقد سيطرت عائلاتهم على عدد كبير من لجان الاتحاد ، فقد سيطر عدد كبير من مرشحي عائلة واحدة على إحدى لجان الاتحاد ، وأحيانا كانت اللجنة تمثل عائلتين أو أكثر من أصحاب أكبر الملكيات بالمنطقة وهم أولئك الذين جرى التنافس فيما بينهم وفى أحيان أخرى كانت سيطرة العائلة الواحدة تتجاوز حدود المحافظة لتنتقل إلى محافظة أخرى حيث كانت ملكيتها تتوزع على أكثر من محافظة 0

تتابعت الاجتماعات التى عقدها كمال الدين حسين لاختيار أعضاء المؤتمر العام وأذيعت يوم 13 يونيو بيانات بشأن اللجنة العامة للمؤتمر للإقليمين الجنوبى والشمالى وقد ضمت 288 عضوا منتخبا و144 عضوا معينا وضمت قائمة المعينين بمصر 20 وكيل وزارة و19 من النقابات و18 عاملا و7 صحفيين و7 من اتحادات الطلبة و17 من الجامعات و9 يمثلون النشاط النسائى 0

أصدر رئيس الاتحاد قرارات وهى رقم 4 ، 5 ، 6 لسنة 1960 بشأن تكوين المؤتمر العام للاتحاد واللجنة العامة واللجنة التنفيذية واختصاص كل منها ، وقد تكون المؤتمر العام للاتحاد وفقا لهذه القراراتالتالى :

- رئيس الجمهورية 0
- نواب رئيس الجمهورية 0
- أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديرىات والمحافظات 0

- أعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى بالأقسام والبنادر وعواصم المديرىات والمراكز 0

- أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم فى الفقرتين ويصدر تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية 0

فالمؤتمر العام يضع السياسات العامة للاتحاد ويتخذ القرارات فيما يعرض عليه من مقترحات وينظر فى التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة العامة التى تختص بوضع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التى يصدرها المؤتمر العام وتعرض عليها من اللجنة التنفيذية العليا التى تعتبر أعلى سلطة فى الاتحاد تتولى تنفيذ السياسات والبرامج والتوصيات التى يضعها المؤتمر العام ، وقد عقد المؤتمر العام دورة عادية واحدة فى يوليو 1961 0

وفى 25 مايو 1960 صدر قرار رئيس الجمهورية بأن " تؤول إلى الاتحاد القومى ملكية الصحف وجميع ملحقاتها " ، فأصبحت كافة الصحف المصرية بموجب هذا القرار مملوكة للاتحاد القومى ، حيث قررت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية أنه " لايجوز العمل فى الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى ، وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القرار الحصول على هذا الترخيص خلال 40 يوما من القرار " ، وكذلك أصبح الاتحاد القومى ورئيسه عبدالناصر : هو الشخص الاعتبارى الذى له حق تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية ، ومن هذه الثغرة نفذ الضباط إلى الصحافة - صحافة الثورة وكل المؤسسات الصحفية التى كانت قائمة قبل الثورة ، ويقول السادات : " وقد رأينا أن قيام الاتحاد القومى ليس ضرورة حتمية فقط من ضرورات ثورتنا ، ولكنه أكثر من هذا ، مسألة حياتنا فى حاضرنا ومستقبلنا أو موتنا 00 حياتنا كلنا أو موتنا كلنا " ، ويقول : " الاتحاد القومى هو خلاصة تجربتنا وخلاصة انتصاراتنا فى معاركنا كمعركة بريطانيا ومعركة الجلاء ومعركة السلاح ومعركة التأميم ومعركة العدوان المسلح 000 الاتحاد إذن هو تنظيم سياسى يجمع الشعب كله لأن معركتنا الآن معركة بناء وليست معركة صراع 000 الاتحاد هو تنظيمنا السياسى حيث يتمتع الجميع فيه بحرية مطلقة فى المناقشة وفى النقد " ، أنه ضرورة للسيطرة الكاملة على جميع السلطات فى الدولة ، فلا يستطيع أحد مجرد التفكير فى الخروج عما يراه الاتحاد القومى ، وهذا هو حكم التنظيم الواحد ، بل قل حكم الفرد الواحد ، وهذه هى قمة الديكتاتورية ، مع أنها ديكتاتورية مطلوبة فى مثل هذه الأوقات ،

والإفان الصحافة تساعد على الفرقة والانقسام ، لذا كان على ثورة 25 يناير اتباع ذلك حتى يتم الضرب على أيدي الإعلام الفاسد والإعلاميين الممولين 0 الجدير بالذكر أن الاتحاد القومي لم ينجح عبر سنوات وجوده في أن يكون تنظيمًا سياسيًا يضم الجماهير المنظمة في وعاء سياسي ، كما أنه لم يرقم بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة ، ناهيك عن أنه لم يكن له أثر محسوس على سلطات الحكم ، وقد ذكر عبدالناصر في مناقشات المؤتمر الوطني في 2 يولييه 1961 : " إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتي وهو ضروري ، فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها " ، ومن الواضح أن الرئيس تضايق من تسلسل العناصر غير المرغوب فيها إلى الاتحاد القومي بين عامي 1958 و 1961 بالرغم من حرص الحكومة وحيطتها الشديدة 0 مجلس الأمة :

ما بين صدور دستور 1956 واستفتاء الشعب عليه في شهر يونيو ، وما بين الانتخابات التي تمت تطبيقًا له في عام 1957 ، حدثت في مصر أحداث جلييلة ، فقد تم الجلاء البريطاني عن منطقة القناة يوم 28 يونيو ، وتأميم قناة السويس يوم 26 يوليو ، والعدوان الثلاثي على مصر يوم 29 أكتوبر ، وأعلن وقف إطلاق النار ليلة 7/6 نوفمبر بعد ساعات من وصول الإنذار السوفيتي إلى لندن وباريس ، ثم تم الانسحاب الثاني للقوات البريطانية والفرنسية يوم 23 ديسمبر وتحررت أرض مصر من اليهود كذلك في مارس 1957 ، وتم تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ، ردا على تجميد الأموال المصرية في الخارج 0

ونتيجة لإفشال كل المحاولات والضغط التي تزعمتها ومارستها أمريكا لربط مصر بالأحلاف العسكرية الاستعمارية وخاصة حلف بغداد ، وبعد المقاومة العنيفة التي تزعمتها مصر ضد مشروع أيزنهاور الاستعماري ومحاولات قبضه على دول الشرق الأوسط ، وفي المقابل كان المدد الصاعد لحركة التحرر الوطني في ازدياد مستمر متصل عقد مؤتمر باندونج وقرارات بريوني التي حددت معالم الحياد الإيجابي والتعايش السلمي وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، هذا بجانب انتصار فكرة القومية العربية ، والبدء بعملية تصنيع مصر ، وتحقيق هذا الحلم الوطني بتحويل مصر إلى دولة صناعية ، ثم فشل أمريكا في إخضاع مصر ورفض مصر لشرطي أمريكا لتمويل السد العالي وهما :

1- أن تعلن مصر في بيان رسمي إمتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتي ، حيث كانت أمريكا قد اشترطت لحصول مصر على سلاح من الغرب أن

تدخل مصر عضواً فى منظمة الدفاع المشترك بحجة الحفاظ على التوازن فى التسليح بين العرب وإسرائيل 0

2- أن يمارس عبدالناصر نفوذه وزعامته فى الشرق الأوسط لعقد صلح بين العرب وإسرائيل 0

تمت الانتخابات بعد هذه الأحداث التى جعلت من عبدالناصر زعيماً للأمة العربية ويطلا مرموقاً من أبطال العالم الثالث ودول التحرر الوطنى ، ولم تكن هناك مشكلة محتملة يمكن أن تعوق نجاح الذين ترشحهم الثورة ممثلة فى جهازها التنظيمى (الاتحاد القومى) الذى سيطر على عملية الترشيح سيطرة تامة وخضعت الترشيحات لرؤية الأجهزة الإدارية وأجهزة الأمن خوفاً من أية معارضة 0

وإذا كان الاتحاد هو الذى سيتولى الترشيح لمجلس الأمة وفقاً لنص المادة 193 من الدستور فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذية استوعبت السلطة التشريعية ، وصار لرئيس السلطة التنفيذية أن يختار المرشحين لعضوية السلطة التشريعية عن طريق الاتحاد القومى ، وبالفعل فإنه عند إجراء الانتخابات لهذا المجلس تشكلت لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس ، بل أن الثورة أقامت مصفاة لشطب من لا تضمن طاعتهم العمياء ، لذا اقتصر الترشيح للمجلس على أعضاء الاتحاد ، وتألفت لجنة من العسكريين تتكون من كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى للنظر فى أسماء المرشحين 0

وقد اعترضت هذه اللجنة على 1188 من 2508 من المرشحين ، ولم يقتصر الاعتراض على القوى السياسية القديمة ، بل وعلى الضباط الذين اعتبروا غير موالين ، وأقفلت دوائر معينة على بعض الأفراد ، وكان الغرض من ذلك إجهاد أية فرصة لوجود معارضة فى المجلس ، وقد بلغ عدد الدوائر التى أغلقت 43 دائرة ، وعندما سئل عبدالناصر عن الأسباب التى حتمت مثل هذا الإجراء ، قال: " لا بد أن نتأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضاها الشعب المصرى واختطها لمستقبله " وفى إجابة أخرى على نفس السؤال قال: " إننا لنا أفكارنا الخاصة عن الديمقراطية ولقد استخدمت أقلية الاقطاعيين والملاك الديمقراطية من قبل للسيطرة على الشعب ، إننا نريد بناء حياة سياسية جديدة وحياة سياسية نظيفة ، إننا نريد أن نضمن قيام أول خطوة للديمقراطية الجديدة على أساس سليم للحياة السياسية ، ولنذكر ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير وما قاله الرئيس جورج واشنطن بعد

الاتفاق على الدستور عام 1788 لقد خشى من قيام الأحزاب فى هذه المرحلة وأراد أن يوحد البلاد فقال أن الأحزاب يمكن أن تؤدى إلى حرب أهلية ، ولقد نظمت الأحزاب فى الولايات المتحدة بعد عشرين عاما من الموافقة على الدستور ، ونحن نريد أيضا أن نتأكد من استتباب الأمور " ، وقد بلور السادات ذلك فى قوله : " بعد ذلك أخذنا فى الاستعداد لانتخابات مجلس الأمة - وراعينا فى هذا شيئين 00 أولهما حق الاعتراض لمجلس قيادة الثورة 00 وفعلا بعد أن تمت الترشيحات اعترضنا على أعداد كبيرة ، وكان المقياس فى الاعتراض الانتماء إلى الأحزاب القديمة أو عداء المرشحين للثورة - أما الإجراء الثانى فقد كان إغلاق بعض الدوائر على الضباط الأحرار الذين تركوا الجيش وخرجوا إلى الحياة السياسية والمدنية 00 وفعلا أغلقنا 60 دائرة من الـ 350 ، ثم أجريت الانتخابات 00 واجتمع فعلا أول برلمان فى ظل الثورة فى سنة 57 00 أى بعد خمس سنوات من قيامها " ، لذا صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم فى دوائر معينة ، حتى فى الدوائر النائية مثل الوادى الجديد وسيناء ومرسى مطروح ، فقد دخل المجلس بإيحاء من السلطة نحو 59 ضابطا من الشرطة والبوليس ، ومن الدوائر التى تم الاعتراض عليها دائرة نكلا العنب التى شطب حق الترشيح فيها لتسعة منهم أحمد حمروش ، وأغلقت على مرشح واحد هو فتحى الشرقاوى المحامى ، وأغلقت دوائر على مرشح واحد فقط فى 76 دائرة من أصل 350 وكان فى هذه الدوائر كل الوزراء الذين رشحوا أنفسهم فى 16 دائرة والعسكريون 25 دائرة ، وقد تمت عملية الانتخابات فى حرية حقيقية ، يؤكدها سقوط والد كمال الدين حسين فى القليوبية ، وشقيق زوجة زكريا محيى الدين فى الشرقية ، وأضفى مجلس الأمة شرعية ديمقراطية على نظام الحكم 0

وقد ظهر اتجاهاً بصدد ترشيح الاتحاد للمرشح العضو لعضوية مجلس الأمة فرأى البعض أنه بترشيح مرشح واحد بالدائرة وقفلها عليه لا يتفق على التمثيل النيابى لأنه قد جعل نائبا واحدا ينفرد بالناخبين ، ورأى البعض أنه تعبير عن تمثيل المصالح التى وردت فى مقدمة الدستور وهى أهداف ثورة يوليو ، ومع هذا التكوين شبه المرسوم لمجلس الأمة الأول بعد الثورة ، الذى رأسه عبداللطيف البغدادى ، وكان السادات وكيلاً له ، وظهرت اتجاهات نقدية تبلورت فى تيار من المعارضة الفردية غير المتماسكة ، وعلى سبيل المثال قدم الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوى نائب الجيزة سوألا إلى زكريا محيى الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن أسباب اعتقالهم ، وكان هذا جديداً فى حياة المجلس ، وفى حياة الثورة إذ لم يكن مسموحاً بتمثل هذه المعارضة المحمية فى ظل الدستور ، ووصل الأمر إلى غايته عندما تقدم نفس النائب إلى رئيس

المجلس يطلب إنشاء معارضة داخل مجلس الأمة 000 وكان رد الفعل هو فصل ستة نواب من عضوية الاتحاد مع استمرار عضويتهم فى المجلس ، فابتعدوا بذلك عن فرصة الاتصال بال جماهير ، ويخشاهم النواب ، أليس هذا يجعل مجلس الأمة مجلسا شكليا أو سوريا لإى قرارات ينفذ أوامر السلطة فقط ، لم تتحقق فيه الديمقراطية ، بل كبلت فيه الآراء والحريات ، ومن خلال الأعضاء المختارون فيه الطيعون طاعة عمياء الذين لم تكن لآرائهم قيمة ، وهذا يعيدنا إلى الورا كثيرا إلى الديوان العثمانى والدواوين التى أنشأها نابليون وكليبر وديوان محمد على ، حيث جعلوا كبار رجالهم الذين كانوا يضمنون ولاؤهم على رأس هذه الدواوين 0

بل أن عبدالسلام عبدالحليم عامر يذكر أنه عندما جرت انتخابات مجلس الأمة عام 1957 تقدم لها طعيمة بقائمة وأيضا تقدم لها زكريا محيى الدين بقائمة أخرى ، وأسفرت نتيجة الانتخابات عن سقوط معظم مرشحي طعيمة ، وعزا هذا طعيمة إلى تدخل زكريا محيى الدين فى الانتخابات ، وأنه عمل على إنجاح قائمته وإسقاط قائمة طعيمة ، وغضب لذلك طعيمة واعتكف فى بيته وأراد أن تخرج مظاهرات من الشركات لصالحه ، تطالب بإنجاح مرشحيه ، مما يشكل ضغط على القيادة السياسية لتعيد تقييم الموقف ، ولكن رفض ذلك رئيس نقابات عمال مصر (أنور سلامة) 0

وعن الحركة الشيوعية فى انتخابات مجلس الأمة ، كانت مصر قد نجحت بفضل الانتفاع بدخل قناة السويس ومساعدة الدول الاشتراكية فى إفشال الحرب التى شنتها عليها الدول الاستعمارية لعزلها وتدمير اقتصادها ، كما أن الانفراجة الديمقراطية قد انعكست على المثقفين المصريين وخاصة الثوريين منهم وكذلك على المنظمات الشيوعية المختلفة التى كانت تعمل تحت الأرض ، فخرجت هذه المنظمات إلى العمل شبه العلنى وعاد للعمل فى صفوف الحركة الشيوعية كثيرون ممن كانوا قد هجروها فى فترة المطاردات والاعتقالات ، وكانت المفاوضات دائرة بين المنظمات الشيوعية الثلاثة الرئيسية لاتحادها فى حزب واحد وهى : (الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى " حدتو " والحزب الشيوعى المصرى " الراية " وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) ، وقد اختلفت هذه الأحزاب فيما بينها ، وانعكس ذلك على المعركة الانتخابية فى مختلف خطواتها ومراحلها وخاصة الترشيح والدعاية فى عديد من الدوائر ، مما كان له أثره فى نظرة الجماهير إلى مرشحي اليسار وخاصة فى الدوائر التى رشح فيها مرشحان من اليسار حيث وقف كل تنظيم خلف واحد منهما وأدى ذلك إلى تجريح اليسار بعضهم البعض 0

ولما كانت المعركة الانتخابية هي الأولى في ظل النظام الجمهورى ، وكانت عملية الاستقطاب داخل مجلس قيادة الثورة قد اتخذت في الاتساع والتحديد ، ولم تقف عند حد إبعاد اليسار عن السلطة وتوجيه السياسة (خالد محيى الدين ويوسف صديق) بل أخذت معالم الخلاف تنزل إلى الشارع المصرى وتؤثر عليه لا من حيث الاتجاهات الديمقراطية والديكتاتورية فحسب ، بل أيضا من حيث المضمون الاجتماعى والعدالة الاجتماعية والموقف منها 0

وفى معركة انتخابات 1957 نزل فريقان من العسكريين ، الأول يمينى التفكير والاتجاه والنزعة ، والثانى يسارى الاتجاه والتفكير والنزعة ، وقد ساعد الشيوعيون بشكل عام أصحاب الاتجاه الأخير الذين رحبوا بدورهم بتعاون الشيوعيون معهم ، وأن عملية قيام الاتحاد القومى باستبعاد العناصر غير المرغوب فيها من قبل السلطة من المعركة الانتخابية قد قضى على أية فرصة لوجود معارضة داخل مجلس الأمة ، كما أن إعطاء الاتحاد القومى حق الاعتراض على الترشيح لعضوية مجلس الأمة كان فيه هدم للديمقراطية 0

ويرر عبدالناصر موقف الثورة من ذلك بأن أكد أنه ظهرت فى تلك المعركة الانتخابية عدة اتجاهات هي : اتجاه يمينى كان يشك فى عملية التصير ويؤكد أننا كمصريين لن نستطيع أن نباشر اقتصادنا بأنفسنا ولا نستطيع أن نسير فى طريقنا إلا معتمدين على الأجانب والذين كانوا ينادون بتلك اليمينية ، ربما كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون من تلك المؤسسات ، واتجاه يسارى من أجل تحديد الملكية والاستيلاء على رأس المال الوطنى وبعض الصناعات المصرية 0

بعد انتهاء الانتخابات ثم انفتاح مجلس الأمة شهد المجلس واقعتين كانتا على قدر كبير من الأهمية ، الأولى ، هي : قضية مديرية التحرير أو قضية " مجدى حسنين " ، والثانية ، هي : قضية كمال الدين حسين أو قضية الانتساب للجامعات 0

1- الواقعة الأولى تقدم فيها عشرة من أعضاء المجلس بطلب بإسقاط العضوية عن أربعة أعضاء هم : مجدى حسنين ومحمود القاضى وأحمد شفيق أبوعوف وإسماعيل نجم ، بعد أن ثبت أنهم كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من مديرية التحرير ، وقد شهدت الواقعة جدلا ونقاشا حادا داخل المجلس ما بين مؤيد لإسقاط العضوية وما بين معارض ، وقد كان موقف صحافة الثورة مؤيدا للأعضاء وضد إسقاط عضويتهم ، وذكرت أن ذلك " غير دستورى وغير منطقى ورجعى " ، ويرى خالد محيى الدين أن " مبدأ فصل النواب بهذه الصورة وبهذه السرعة فيه قضاء على كل الضمانات الديمقراطية " ، وقد انتهى

الموقف إلى لجنة الشئون الدستورية بالمجلس ، والتي أثبتت سلامة موقف الأعضاء الأربعة ، كما جاء فى بيان صدر بعد ذلك عن المجلس وباسمه 0

2- أما الواقعة الثانية التى واجهها المجلس فقد تمثلت فى استقالة كمال الدين حسين من جميع مناصبه بسبب القرار الذى اتخذه المجلس بإباحة الانتساب فى الجامعات والذى عارضه كمال الدين حسين بحجة أن هذا النظام " يتنافى مع التعليم الجامعى ويجب إلغاؤه فى أقرب فرصة ممكنة " ، غير أن هذه الاستقالة لم تتم ، وفى نفس الوقت لم ينفذ قرار مجلس الأمة ، فقد رفض عبدالناصر قبولها وأعلنت الجامعات أن إمكانياتها " لا تسمح بقبول أى منتسبين جدد هذا العام لتزايد المقبولين " ، ولم يكن هذا القرار الذى أصدره المجلس الأعلى للجامعات إلا وسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على الشكل الديمقراطى لمجلس الأمة المنتخب من الشعب ، وقد كتبت الصحافة عن التعليم ، خاصة عندما دار فى مجلس الأمة " لجنة التعليم " عن إمكانية إلغاء مجانية التعليم 0

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة كانت له إسهاماته فى المجتمع المصرى فقد ناقش العديد من قضايا المجتمع التى تناولها بكل جرأة خاصة فى الحياة الديمقراطية السليمة ، حيث تناول موضوع العمد على مستوى قرى الجمهورية عندما جعلت الحكومة قانون العمد بأن يكون عمدة القرية بالانتخاب ، وكان هناك اقتراح بالمجلس يجعلها بالتعيين فكان رد وزير الداخلية فى مجلس الأمة على هذا الاقتراح بأن قال : " إننا يجب ألا نعود للخلف "

وفى مجال التعليم أوجب المجلس أن يختار العميد فى الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب أيضا كما هو الوضع فى معظم جامعات العالم ، وكذلك أعضاء مجالس اتحادات الطلبة فهى بالانتخاب فى جميع أنحاء العالم بل غالبا لا يشترط فيها أحد من هيئة التدريس لتعويد الطلبة على مبادئ الديمقراطية والاعتماد على النفس ، كما ناقش المجلس إلغاء المادة 291 لتتضمن به قواعد العدالة وروح الدستور أما التعديل فى المرتبات فهو ضرورى لرفع مستوى رجال الجامعة 0 وفى مجال البحث العلمى كان لمجلس الأمة أيضا دور فى مناقشة هذا المجال ، حيث قام بعرض تاريخى لذلك ، وأن الاهتمام بالبحث العلمى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ البحث العلمى فى مصر ، حيث زادت على أثرها مقدرة الجامعات على إعداد الأفراد العلميين إذ أصبح عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه من الكليات العملية فى العام الحالى (1957) على سبيل المثال أكثر من ضعف من حصلوا عليها فى عام 1952 ، مما استدعى الأمر معه للتفكير فى استحداث أمرين جديدين على الحياة الجامعية فى مصر وهما :

- 1- تخصيص ميزانية للبحوث العلمية منفصلة عن ميزانية التعليم بالجامعات 0
- 2- إنشاء لجان للبحوث تكون مهمتها التنسيق والربط بين برامج البحوث فى الجامعات واحتياجات البلاد 0

وكان للمستوى العلمى الرفيع الذى بلغته بعض نواحي التخصص فى كثير من الأقسام الجامعية ، ما دعا لجنة البعثات فى ذلك العام إلى الموافقة على اقتراح تقدم به المجلس الأعلى للعلوم بشأن البعثات هذا العام وكذلك على اقتراح البعثات الداخلية ، ورصد المعونات المالية لذلك ، أما بالنسبة للطلبة فقد ناقش مجلس الأمة السماح لمن لم يحصلوا على مجموع يمكنهم من الالتحاق بالجامعات المصرية أن يسمح لهم بالسفر للخارج 0

كما ناقش أسس العدالة الاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين ومراعاة أن يكون ما يتحمله الفرد من الأعباء المالية للدولة متكافئا مع قدرته المالية ، ولا شك أن النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لا يعنى أبدا المساواة التامة فى الدخول ، وطبقا للإحصاءات - أن أكثر من 70% من المواطنين يحصل على 15% من الدخل القومى ، وأن 1% من هؤلاء المواطنين يحصل على نفس النسبة من الدخل القومى أى 15% وهذا من الظلم ، كما ناقش مجلس الأمة قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون فى شأن تعديل بعض مواد القانون رقم 505 لسنة 1955 الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ، وقد قرر جواز تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم عند طلب التجنيد لطلبة المعاهد الثانوية الأزهرية والمدارس الثانوية ، أما مجلس الأمة الذى انتخب فى مارس 1962 فقد عرض عددا من الوزراء إلى الاستجواب الدقيق ، ولعب دورا فعالا فى تعديل سياسة التعليم العالى 0

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة ناقش قضايا من نوع جديد خاصة بالأمة العربية ، فعلى سبيل المثال اهتمام المجلس بالثورة الجزائرية ، حيث عقدت لجنة الشؤون العربية بالمجلس وعلى مدى ثلاث جلسات فى 23 ، 27 ، 30 أكتوبر 1957 ورأت ضرورة مساندة الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات المادية والمعنوية لوقف حرب الإبادة التى يشنها الفرنسيون على الشعب الجزائرى المسالم ، وتم تنظيم أسبوع للجزائر جمعت فيه التبرعات من الشعب المصرى وتوالت المساعدات حتى حقق الشعب الجزائرى حريته واستقلاله ووحدة أراضيه عام 1962 0

ناهيك عما قام به المجلس من مساندات لكثير من الشعوب العربية تأييدا لها فى حصولها استقلالها وحريتها ففى جلسة 6 أغسطس 1957 استنكر مجلس الأمة

الاعتداءات الوحشية التي كانت تقوم بها القوات البريطانية على الشعب العربي المسالم في عمان ، بل وأهاب بالمجالس النيابية في العالم أن تشاركه الاحتجاج على تلك الاعتداءات ، كما ساند مجلس الأمة الشعب التونسي بعد اعتداء القوات الفرنسية على قرية تونسية مسالمة عندما طالبت تونس بجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها ، فاستنكر مجلس الأمة الاعتداء الوحشي ودعا برلمانات العالم إلى أن تعلن استنكارها لهذا العدوان ، كما دعا أعضاء مجلس الأمة إلى أن تواصل الحكومة مساندتها لكل شعب عربي لتحقيق استقلاله ، وإلغاء المعاهدات غير المتكافئة ومد الدول العربية بالسلاح كنوع جديد من المساعدات المادية والعمل على تطوير الاقتصاد العربي وإقامة اقتصاد عربي موحد وسوق عربية مشتركة⁰

الوحدة بين مصر وسوريا 1958 :

في عام 1955 وافقت السعودية على الانضمام إلى مصر وسوريا في قيادة عسكرية مشتركة كانت موجهة بشكل واضح ضد حلف بغداد ، وفي 1957 وافق الملك سعود أيضا على ضرورة أن تقدم السعودية العون لمصر وسوريا لكي تقوموا بتقديم المساعدات المالية للأردن بدلا من بريطانيا ، ونظرا لأن حزب البعث كان يواجه ضغوطا أمريكية قاسية ولكنه يواجه في نفس الوقت احتمال اقتسام السلطة مع الشيوعيين أو احتمال قيام الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة نهائيا فإنه رأى أن أفضل وسيلة هي إنشاء وحدة بين مصر وسوريا تضمن توفير الحماية لسوريا من خلال عبدالناصر⁰

أما التقارب السوري من مصر فقد كان ذلك عندما وقع الهجوم العسكري ضد مصر في 29 أكتوبر 1956 حينما بادرت سوريا إلى تدمير أنابيب البترول التي تمتد من العراق إلى لبنان ، عبر سوريا ، ولذلك كان طبيعيا أن يقرر عبدالناصر إرسال قوات مسلحة مصرية إلى سوريا في أكتوبر 1957 عندما حشدت تركيا جيشها على الحدود السورية وتهدد سلامتها ، وكانت تحركات الأسطول الأمريكي السادس تقترب من الشواطئ اللبنانية والسورية ، وعربد بعض الشيوعيين في سوريا تهديداً للدولة من الداخل ، فانهارت الدولة فبحثت عن الوحدة وقد وجدت في عبدالناصر المنقذ لهذه الدولة في وحدتها مع مصر ، وفي نفس الشهر "أكتوبر" قرر مجلس نواب سوريا توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصري لزيارة سوريا ، حيث أرسل مجلس النواب السوري بريقة إلى مجلس الأمة المصري ، أشاد فيها بموقف مجلس الأمة المصري الخاص بتأييد سوريا في سياستها القومية العربية ، واستنكار المؤامرات التي تهدف إلى القضاء على استقلالها ، كما أشاد بموقف الشعب المصري وقادته في مساندة سوريا ، وقد استجاب مجلس الأمة

إلى هذه الدعوة وقام وفد برلماني مصري يضم أربعين عضواً من مجلس الأمة برئاسة أنور السادات وكيل المجلس في ذلك الوقت بزيارة سوريا في نوفمبر واستقبل هناك استقبالا وطنيا جارفاً ، وفي اليوم التالي لوصوله تناوب " أكرم الحوراني " رئيس مجلس النواب السوري ، والسادات وكيل مجلس الأمة المصري - تناوبا رئاسة الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس السوري ، وأعدا قرارا بالاتحاد الفيدرالي بين مصر وسوريا في جلسة سرية عقدها لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس النيابي السوري ولجنة الشؤون العربية بمجلس الأمة المصري قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس ، ولما عقدت الجلسة وافق النواب بالإجماع على القرار ، ودعا مجلس الأمة النائبين السوريين (معروف الدواليبي وعلى بوظو) إلى مشاركة نواب مجلس الأمة المصري في اجتماعهم التالي ، وألقى الدواليبي كلمة أشاد فيها بهذا الموقف التاريخي ودور مصر وسوريا في التصدي للعُدوان الذي يستهدف الأمة العربية وأشار فيها إلى أن سوريا تعلن وحدتها مع مصر حتى يعيد التاريخ سيرته الأولى أيام صلاح الدين الأيوبي ، كما وافق مجلس الأمة المصري على القرار المشترك بجلسته 18 نوفمبر أيضا ، وحضر وفد مجلس نواب سوريا جلسة مجلس الأمة مساء 31 ديسمبر واشتركوا في جلسة المجلس وطالبوا بالوحدة بين البلدين 0

كان عبدالناصر قبل إتمام الوحدة مع سوريا حذرا من التورط في شكل من الوحدة لم تنضج ظروفه الموضوعية فاعترض على الوحدة الفورية بين البلدين وفضل عليها قيام اتحاد فيدرالي لمدة خمس سنوات على أن يعاد النظر في أمر تلك الوحدة المقترحة بعد انتهاء تلك المدة ، وكان أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين الذين عرض عليهم عبدالناصر الأمر ضد قيام الوحدة الاندماجية فورا ويفضلون عليها قيام اتحاد بين البلدين ، وقد وافق مجلس النواب السوري بالإجماع على الاتحاد الفيدرالي مع مصر ، وكان حزب البعث الاشتراكي السوري يرى أن يكون الاتحاد فيدراليا ، ولكن عبدالناصر تحول موقفه إلى الوحدة الشاملة وليس الاتحاد الفيدرالي حتى تتجمع كل خيوط الدولة الجديدة في يده وتحت قيادته ، ويرجع هذا التحول إلى الأسباب الآتية :

- 1- التيار الشعبي الشديد المؤيد للوحدة مع سوريا 0
- 2- إجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة عبدالناصر 0
- 3- الخوف من انتشار الشيوعية في سوريا ومصر 0
- 4- الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملي للقومية العربية 0

وأكد ذلك عبداللطيف البغدادى فى قوله : " اضطررنا للاستجابة تفاديا لنفوذ الشيوعيين المتزايد فى سوريا " ، وقد اشترط عبدالناصر على السوريين لقبول الوحدة حل الأحزاب وابتعاد ضباط الجيش عن الاشتغال بالسياسة 0

الجدير بالذكر أنه عندما قدم الضباط من سوريا إلى القاهرة يعرضون الوحدة، لم يجدوا الجمهورية المصرية بل وجدوا قاعدة النضال العربى، ولم يقابلوا رئيس الجمهورية المصرية بل قابلوا قائدا عربيا ، ولم يدر الحديث حول كيفية إلغاء الدستورين الإقليميين، بل دار حول كيفية البناء الدستورى لدولة الوحدة، لقد تم كل شئ فى غيبة أى ولاء إقليمى وخارج نطاق النظام القانونى فى الإقليمين، لذا بهر السوريون بما رأوا وأصروا على الوحدة.

عبر القطران السورى والمصرى عن إرادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات ، ثم اتفقوا على الخطوط العريضة للدولة الموحدة كالتالى :

1 - دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام الشعوب العربية التى ستحرر بعد ذلك 0

2 -رئيس واحد لدولة واحدة 0

3 - سلطة تشريعية واحدة 0

1 - سلطة تنفيذية واحدة 0

2 - سلطة قضائية واحدة 0

3 - علم واحد وعاصمة واحدة للدول العربية الداخلة فى دولة الوحدة 0

4 - تشريع القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد 0

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فقد نصت المذكرة على أن تقوم هذه الوحدة على الأسس الآتية :

1- يكون رئيس الدولة قائدا عاما للقوات المسلحة 0

2- قيام مجلس دفاع أعلى 0

3- تكوين قيادة عامة للقوات المسلحة 0

4- تكون القوات المسلحة من برية وجوية وبحرية موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز وتوزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات فى أراضى الدولة الاتحادية 0

5- موازنة عامة للقيادة العامة للجيش ، من أجل ذلك فإن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة 00 إن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قدرة على الحركة السريعة فى إطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، كذلك فإن هذه القوات لا بد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها إذا ما تحركت بالعدوان 0

فى 2 فبراير 1958 أعلن الرئيسان المصرى والسورى بيانا مشتركا عن الاندماج الكامل للدولتين تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وفى 8 مارس أرغم الملك سعود على التخلي عن سلطاته لصالح أخيه فيصل بعد أن كشف السوريون عن تفاصيل مؤامرة دبرها الملك سعود أو أحد مستشاريه لاغتيال عبدالناصر بهدف منع إقامة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان فيصل يعتبر أقل موالاة للغرب وأكثر موالاة للمصريين من أخيه سعود 0

وقد أشار عبدالناصر فيما بعد إلى أنه عندما جاء الزعماء السوريون إلى القاهرة ليطلبوا الوحدة مع مصر فإنه شعر بأنه من الأفضل البدء باتحاد فيدرالى متمتع بحرية الحركة على مدى فترة انتقالية ، وعندما أصروا على الوحدة الكاملة فإنه أشار إلى أنه إذا كان سيتحمل المسئولية فإنه ينبغي أن تحكم الجمهورية العربية المتحدة من القاهرة ، ولم يكن عبدالناصر على استعداد للسماح لحزب البعث أن يحكم سوريا تحت مظلة نفوذ وهيبة عبدالناصر ، ولذلك فإنه سارع إلى إهمال الزعماء البعثيين وإزاحتهم 0 بل أنه احتفظ لنفسه بمعظم السلطات التنفيذية والتشريعية ، كما أن الدستور البرلمانى لفترة ما بعد الاستقلال قد حل محله تنظيم سياسى وحيد وفقا للنموذج المصرى 0

من الواضح أن الحكومة السورية وضعت فى مأزق حرج وخطير فكان عليهم أن يتخذوا قرارهم فى عجلة ، وانقسم السياسيون إلى قسمين :

الأول : منهم المنتظر فى مصر مع عبدالناصر والموافق على قيام الوحدة برغبته 0
والآخر : فى سوريا والذى وافق استسلاما للأمر الواقع وعلى رأسهم شكرى القوتلى نفسه الذى دعا إلى اجتماع محدود ضم بعض المدنيين والعسكريين وناقشوا الأمر ، ثم قرروا إيفاء صلاح المطار إلى القاهرة فى 16 يناير للتعرف على رأى عبدالناصر بعد إبلاغه أن حزب البعث يرى إقامة اتحاد فيدرالى بينما يرى القوتلى قيام وحدة اندماجية 0

وأثناء اجتماع مجلس الأمة المصري للاحتفال بذكرى إصدار دستور 56 وصل صلاح البيطار وعند دخول عبدالناصر تحول المجلس إلى مظاهرة تطالب بإتمام الوحدة ، ثم تكلم البيطار قائلا : " لقد جئت ممثلا للحكومة السورية أحمل طلبا رسميا منها بإقامة دولة الوحدة ، وأمام هذا الإصرار السورى أوضح عبدالناصر رأيه وبين شروطه علانية ومن الواضح أنه وجد الطريق مهيا لقبولها حيث ذكر أن له ثلاثة شروط ، هي :

- 1- أن يجرى استفتاء شعبي على الوحدة بين مصر وسوريا 0
 - 2- أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا وأن تقوم كل الأحزاب السورية بحل نفسها 0
 - 3- أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة ، ثم قام عبدالناصر في 6 مارس بدمشق بأصدار قرارا جمهوريا بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهوري ، نائبين سوريين لرئيس الجمهورية العربية المتحدة هما : أكرم الحوراني وصبرى العسلى ونائبين مصريين هما : عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر علاوة على تعيين 34 وزيرا للجمهورية منهم 20 وزيرا من الإقليم الجنوبي (مصر) و14 وزيرا من الإقليم الشمالي (سوريا) 0
- وفى هذا المجال ذكر عبدالناصر فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة 21 فبراير 1963 : " الشعب كان على استعداد أن يقاتل ويناضل من أجل وضع الوحدة موضع التنفيذ ، ولكن التناقض الاجتماعى 00 ديكتاتورية رأس المال 00 ديكتاتورية الإقطاع ، التى كانت تتحكم فى هذه الأيام 00 هناك فى سوريا 00 والتى كانت لها قوى قبل الوحدة استمرت بعد 1958 " ، وقال : " واجهنا فى 1958 00 واجهنا البحث من أجل الوحدة العربية 00 أنا قلت سنة 1958 أننا نحن فى حاجة إلى خمس سنوات ، حتى نرسى الوحدة على مراحل 00 وعلى أساس سليم 00 ولكن الشعب العربى فى مصر ، والشعب العربى فى سوريا ، فرض الوحدة فرضا فى هذا الوقت " 0

الجدير بالذكر أن تعدد الأحزاب فى سوريا داخل المجلس النيابى لم يمنع من الموافقة شبه الاجماعية ، غير أن الحزب الشيوعى والذى كان يمثله " خالد بكداشى " امتنع عن حضور الجلسة وخرج من البلاد إلى الكتلة السوفيتية وعلى أثر ذلك أغلقت الحكومة جميع مكاتب الحزب الشيوعى السورى 0

إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين 0

الفصل الحادي عشر

حرب أكتوبر 1973

هزيمة 1967 وحرب الاستنزاف :

بعد هزيمة مصر في حرب 1967 كان على القيادة السياسية في مصر هي استعادة الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ، وفي هذا الإطار تولت القيادة السياسية التنسيق مع الاتحاد السوفيتي لإعادة تسليح القوات المسلحة ، وكان من الطبيعي أن التدريب المركز على هذه الأسلحة كلان متوقفاً على وصول الأسلحة أولاً حتى يمكن البدء في التدريب الصحيح والمكثف عليها 0

ونظراً لأن المقارنة التسليحية بين مصر وإسرائيل كانت آنذاك غير قابلة للحساب ، فقد كان من الطبيعي أن تصدر الأوامر بتفادي الاشتباك مع العدو والعمل على عدم إعطاء إسرائيل فرصة للحرب قبل أن تستكمل القوات المسلحة كفاءتها القتالية ، إلا أن الأحداث أثبتت أن تقدير الموقف يختلف عن مشاعر القوات ، فمن المعروف أن ثلاثة أحداث وقعت خلال الفترة التي ما بين وقف إطلاق النار في التاسع من يونيو 1967 وحتى عودة القتال يوم 8 سبتمبر 1968 تمثلت في معركة رأس العش في الأول من يوليو 1967 واشتعال الجبهة يومي 14 و 15 يوليو ، وإغراق المدمرة إيلات قبالة سواحل بورسعيد يوم 21 أكتوبر 1967 ، وتفصيل الأمر أن معركة رأس العش التي جرت جنوب بورفؤاد على الضفة الشرقية للقناة بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقف إطلاق النار ، حينما حاولت قوة إسرائيلية مدرعة التقدم شمالاً للوصول إلى بورفؤاد ، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها ، ورغم أن المعركة كانت محدودة إلا أنها أعطت الثقة للقوات المسلحة المصرية 0

وفي البحر كانت المعركة الشهيرة بضرب وإغراق المدمرة إيلات الإسرائيلية أمام سواحل بورسعيد في 21 أكتوبر 1967 كان لهذا العمل أصداء واسعة لدى كل أطراف الصراع ، بل وعلى المستوى العالمي ، فقد قامت زوارق الصواريخ المصرية بإطلاق صاروخين على المدمرة الإسرائيلية فتحطمت وغرقت عندما حاولت انتهاك المياه الإقليمية المصرية ، وكانت هذه العملية البحرية المصرية الناجحة أولى معاركنا البحرية باستخدام الصواريخ ، وقد أدت إلى تغيير كبير في العديد من النظريات البحرية العالمية 0

وفي مارس 1969 بدأت مصر في تنفيذ أخطر مراحل حرب الاستنزاف ، واستمرت عاماً ونصف العام إلى أن توقفت في 7 أغسطس 1970 بقبول الطرفين المصري والإسرائيلي لمبادرة روجرز 0

أبرزت حرب الاستنزاف خبرات واسعة في مجالات التنظيم والتسليح ومتطلبات الدفاع خاصة الجوى ، الأمر الذى أدى إلى تيسير العملية عند نشوب حرب أكتوبر ، حيث برزت الأهمية الأساسية للأسلحة الصاروخية التى حققت أروع النتائج 0

وعلى صعيد التسليح ، فقد أدى استمرار حرب الاستنزاف لفترة طويلة ، وفشل المحاولات الإسرائيلية المستميتة لإيقافها إلى استخدام إسرائيل لكل أسلحتها ومعداتها الحربية ، الأمر الذى أتاح للقيادة المصرية فرصة التعامل مع هذه الأسلحة الأمريكية المتطورة وفى مقدمتها الطائرة الفانتوم الأمريكية 0

ومن أعظم ما حققته مصر من إنجازات عسكرية كنتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف هو نجاحها فى إقامة نظام متكامل للدفاع الجوى يحمى سماء مصر من خلال شبكة ضخمة من من الصواريخ المضادة للطائرات والتى عرفت بحائط الصواريخ ، وعند نشوب حرب أكتوبر 1973 نجح هذا الحائط بالتعاون مع مقاتلات القوات المصرية فى شل قدرات القوات الجوية الإسرائيلية 0

الجدير بالذكر أن موقف الجبهة الداخلية المصرية أثناء حرب الاستنزاف كان موقفاً مشرفاً وكان أحد العوامل الأساسية التى شجعت الرئيس السادات على اتخاذ قرار الحرب ، هذا بجانب رد الفعل لدى الرأى العام العالمى (ماعدا الإدارة الأمريكية) كان إيجابياً مؤيداً للموقف العربى ومسانداً له ، وبالتالي فإن الموقف العالمى والموقف الداخلى كانا أحد إيجابيات حرب الاستنزاف وشكل أحد الأسس الهامة لخطة إعداد الشعب للحرب التالية 0
حرب أكتوبر 1973 :

حاول الرئيس السادات الذى تولى المسؤولية بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر فى 28 سبتمبر 1970 - التوصل إلى تحرير سيناء بالوسائل العلمية ، ولكن إسرائيل استمرت فى استخفافها بالقدرات المصرية ، فرأى السادات أنه لاحل للمشكلة سوى باستخدام السلاح ، وبالتالي أعد السادات الدولة للحرب ولكن فى سرية تامة ، وفى هذا المجال يذكر كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى أثناء الحرب أن المخابرات الأمريكية المركزية والمخابرات الإسرائيلية أكدت أن الجيش المصرى لا يستطيع القيام بمواجهة مع القوات الإسرائيلية وذلك قبل الحرب بأربع عشرة ساعة فقط 0

وفى ظهر يوم 6 أكتوبر 1973 الذى يوافق عيد " يوم كيبور " اليهودى اخترقت القوات الجوية المصرية على ارتفاع منخفض إلى عمق سيناء لتدمير الأهداف المخصصة لها فى إطار الضربة الجوية المركزة ، ثم بدأت التمهيد النيرانى للمدفعية لتدمير وإسكات

الأهداف المحددة لها في نقاط العدو الحصينة ومناطق تمرکز احتياطياته وقيادته بالإضافة إلى أية أهداف تظهر فجأة 0

ثم بدأت القوات المترجلة من المشاة والأسلحة المشتركة الأخرى في إخراج القوارب المطاطية وتجهيزها وإنزالها إلى المياه في قناة السويس واحتلت الدبابات والأسلحة المخصص لها مهام الضرب المباشر أو معاونة اقتحام القوات المترجلة للمياه لاقتحام النقاط الحصينة أو للهجوم شرقاً واحتلت هذه الدبابات والأسلحة مرابضها على المصاطب 0

وهكذا بدأت ملحمة العبور الخالدة ، وانطلقت القوات عابرة لقناة السويس غير عابئة بمواسير النابالم على الضفة الشرقية للقناة ولا بالمانع الترابي (خط بارليف) وكانت القوة تكمن في هتاف الجميع " الله أكبر " وفي خلال 24 ساعة كان المصريون قد نقلوا عبر القناة 90,000 مقاتل و850 دبابة واستولوا على خط بارليف الحصين وأنشأوا جسوراً على قناة السويس ، وهكذا تم الاستيلاء على كل النقاط الحصينة على طول الضفة الشرقية للقناة ، كما تمكنت القوات المصرية من حصار مدينة القنطرة 0

وتمكنت ثلاث فرق سورية ولواء مدرع سورى من تحطيم دفاعات إسرائيل بمرتفعات الجولان واستعدوا للنزول إلى سهول منطقة الجليل ، وكان أقوى سلاح العرب " مصر وسوريا " هو عنصر المفاجأة وساعد على ذلك أن إسرائيل كانت في حالة استرخاء ، وقد تعمدت مصر وسوريا استبعاد الأردن من الانضمام إلى الهجوم لأن الأردن لم يكن لديه أنظمة دفاع جوى ، ولكن عقب نشوب الحرب بادرت الأردن بإرسال لواءين مدرعين إلى سوريا ، كما ساهمت العراق بثلاث فرق وثلاثة أسراب مقاتلة تعرضت لخسائر فادحة على الجبهة الشمالية ، بينما دخل 1800 مقاتل مراكشى في قتال شرس مع اليهود 0

وتوالت الانتصارات المصرية حيث ضيقت القوات المسلحة المصرية الخناق على القوات الإسرائيلية التي فقدت 400 دبابة و49 طائرة حربية في الأيام الثلاثة الأولى من بدء القتال ، وطالبت إسرائيل من الولايات المتحدة عوناً ضخماً بالطائرات الحربية والمعدات الثقيلة وطلب السفير الإسرائيلي لقاء الرئيس الأمريكى نيكسون بصفة عاجلة ليعرض عليه تدهور الموقف العسكرى الإسرائيلى أمام انتصارات القوات المصرية ، أما الاتحاد السوفيتى فقد واصل إمداده بالأسلحة لمصر وسوريا ، وفتحت الولايات المتحدة خزائن قواعدها في أوروبا لإمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة ، ويقول السادات في كتابه البحث عن الذات : استجاب السوفييت فقاموا بحشد قوات للإنزال في البحر الأبيض 00 أما الأمريكان فأعلنوا حالة التعبئة التعبئة الذرية وقد سببت لهم متاعب كثيرة لأنهم لم

يستشيروا حلفاءهم فى حلف الأطلنطى 00 وقد كان الرأى العام الأوروبى فى عام 1973 معنا وضد إسرائيل على عكس ما كان الحال عليه فى 1967 0

وكانت المدافع هى الوسيلة التى ابتكرتها العقول المصرية والتى اعتمدت على تجريف المياه بواسطة مضخات مياه شديدة القوة لإمكان فتح 85 ممراً فى الساتر الترابى على الضفة الشرقية ، ثم كانت سلاسل الحبال التى تحمل بواسطة أحد الأفراد ليتسلق بها الساتر الترابى ثم يعدها ليتسلق عليها زملاؤه ، وكانت تلك السلاسل هى الوسيلة التى تمكنت بها مجموعات الاقتحام بأسلحتهم وذخائرهم من التغلب على واحدة من أعقد العراقيل التى واجهها المخطط المصرى 0

ثم كان التخطيط لعبور مجموعات الصاعقة المصرية إلى الضفة الشرقية قبل الهجوم الرئيسى فى مهام انتحارية لقفل مواشير النابالم وتلافى قيام العدو بإشعال سطح القناة بنيران النابالم ، هذا بجانب بناء حائط الصواريخ المصرى الذى حرم المقاتلات الإسرائيلية من الاقتراب من قناة السويس لمسافة 15 كم ، ثم يأتى دور القوات البحرية المصرية التى أغلقت باب المنذب فى وجه الملاحه الإسرائيلية لتضيق بعداً جديداً إلى عبقرية المخطط المصرى ثم إلى إعداد وتجهيز مسرح العمليات للقوات المسلحة المصرية فى ظل التدخل العسكرى الإسرائيلى 0

الواقع أن المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التى حققتها القوات المصرية يوم 6 أكتوبر - والتى توقع لها المحللون الأمريكيون أن تؤدى إلى سقوط ما لا يقل عن 40,000 قتيل مع تدمير 40% من معدات القتال - قد تمت بنجاح تام ، وفقدت مصر 64 شهيداً فقط فى ملحمة عبور قناة السويس و 420 جريحاً مع إصابة 17 دبابة وتعطيل 46 عربة مدرعة وإصابة 11 طائرة حربية ، أما فى الجانب الإسرائيلى فقد قدرت الخسائر فى نهاية العمليات بنحو 2838 قتيلاً و 2800 جريح و 508 أسرى ومفقودين و 840 دبابة و 400 عربة مدرعة و 109 طائرة حربية وسفينة حربية 0

ويقدر بيتر مانسفيلد الخسائر بأن خسائر إسرائيل من الدبابات والطائرات كانت أكبر بكثير من جميع خسائرها فى كافة حروبها السابقة علاوة على قتل 2521 إسرائيلى وجرح 7056 إسرائيلى نصفهم تقريباً مقعدين ومشوهين بصفة دائمة ، وكانت خسائر العرب أكبر بكثير من الإسرائيليين ولكنها مع ذلك تعتبر خسائر أقل بكثير من خسائر الإسرائيليين إذا وضعنا فى الاعتبار النسبة السكانية للعرب ، هذا بالإضافة إلى أن أداء الجيوش العربية كان كافياً لتحطيم أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر

الجدير بالذكر أنه رغم كل الصعاب استطاع المصري أن يدير معركة ناجحة بكل المقاييس في أكتوبر 1973 ساندها ودعمها تضامن عربي فعال واستخدام البترول كسلاح في المعركة مما مهد الطريق نحو مسيرة سلام سلكتها مصر لتحقيق أهدافها الرئيسية من حربها باستعادة باقى أراضيها المحتلة فى سيناء من خلال استراتيجية دبلوماسية وقانونية ، ساند فيها المفاوضات المصرية نصراً عسكرياً ، مما أدى برئاسة وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت " جولد مائير " إلى الاستنجد بالرئيس الأمريكى نيكسون الذى أعد جسراً جويماً أمريكياً لنقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل تم عن طريق نقل 22400 طن من المعدات العسكرية إلى إسرائيل إضافة إلى 59 طائرة مقاتلة وذلك فى الفترة من 9 إلى 24 أكتوبر 1973 0

ولما كانت الحرب مواتية لمصر بعد عبور خط بارليف ، فاجأ السادات العالم بخطاب أمام مجلس الشعب ، أعلن فيه أن مصر لم تحارب إلا لإقرار السلام القائم على العدل وأنه يتقدم بمبادرة كالتالى :

- 1- قبول الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فى الجمعية العامة ومجلس الأمن 0
- 2- الاستعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة فوراً ، وتحت إشراف دولى ، إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967 0
- 3- الاستعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى لحضور مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة يشترك فيه ممثلو الشعب الفلسطينى 0

4- الاستعداد الفورى للبدء فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية 0

قابلت إسرائيل هذه المبادرة بطريقتها الخاصة ، وفى يوم 21 - 22 أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراره رقم 338 الذى يدعو جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار فى المناطق التى يحتلونها ، والبدء فوراً فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 ، وقد قبلت مصر هذا القرار ، وأصدر القائد العام أمره للقوات المسلحة بإيقاف إطلاق النار يوم 2 أكتوبر 1973 ، وقبلت الحكومة السورية القرار أيضاً يوم 24 أكتوبر ، ولكن إسرائيل بدلاً من ذلك استغلت وقف إطلاق النار فى دفع دباباتها فى منطقة الدفرسوار 0

أما عن الثغرة فيقول السادات : انتهت المسألة بأن الإسرائيليين حينما ينسوا من السويس والإسماعيلية اكتفوا بالوقوف فى الثغرة 00 وبدأت قواتنا فى الغرب تضغط عليهم باستمرار 00 ولن أنسى هنا موقف الضابط قابيل لأنه وقف يناير بفرقة مدرعة واحدة فى مسافة بين السويس والإسماعيلية تحتاج لثلاث فرق من الشمال إلى الجنوب حتى يثبت الإسرائيليين فى الجيب 00 وكان يمكن أن يتغير الموقف لو أننا كنا ننوى خرق إطلاق

النار بدلاً من الإسرائيليين بحيث ينضم الجيشان اللذان كانا في الشرق ويضغطان على الثغرة التي تسلل منها الإسرائيليون إلى الغرب وهي 6,5 كم فتنتهي في الحال 00 ولكننا كنا ولا نزال نلتزم بالقواعد الأخلاقية في الحرب والسلام على السواء 0

ولكن إسرائيل منذ 1948 أى منذ قيامها لا تلتزم بأى قانون أخلاقي أو دولي وحاولت إخافتنا فأرسلت 400 دبابة داخل الثغرة فى رقعة أرض لا تتحمل أكثر من 200 دبابة وقواتنا تحيط من كل جانب فهناك خمس فرق فى الشرق وأربع فرق فى الغرب هذا بخلاف حائط صواريخ كاملة والدبابات التى تحاصروهم فقد أمدتنا الجزائر بأول إمداد بـ 150 دبابة ثم 140 دبابة أرسلها الرئيس تيتو بالذخيرة والبنزين بحيث تنزل من السفينة على أرض المعركة مباشرة ، أما الاتحاد السوفيتى فلم بعد قد أرسل الدبابات التى طلبت منه ثانى يوم للمعركة 0

وهنا اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار آخر برقم 339 يوم 23 أكتوبر بوقف إطلاق النار ، وقد أوقفت مصر القتال على الجبهة المصرية ، ولكن القوات الإسرائيلية استمرت فى انتهاكاتها ، إذ تقدمت قواتها جنوب منطقة الدفرسوار ووصلت إلى مدينة السويس وحاولت اقتحامها دون جدوى ، واضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار ثالث برقم 340 يوم 25 أكتوبر بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى مواقع يوم 22 أكتوبر ، ولكن إسرائيل استمرت فى انتهاكاتها ، وفى يوم 27 أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراره الرابع 341 بإنشاء قوات الطوارئ الدولية التى بدأت فى تنفيذ قرار وقف إطلاق النار منذ يوم 27 أكتوبر 0

زار كيسنجر السادات فى أول زيارة له فى نوفمبر 1973 وقال له ماذا تريد ، فقال السادات : أنا عاوز خط 22 أكتوبر 00 أنا الآن عندى 800 دبابة وإسرائيل لها فى الثغرة 400 دبابة وأنا عندى صاروخ ونصف لكل دبابة والإسرائيليون محصورون ومدخلهم 6,5 كم فى شرق القناة وإذا أغلقناه 00 فهم مقضى عليهم ، وكان من نتيجة هذا الحوار أن تبدأ المحادثات على الكيلو 101 على طريق مصر السويس تحت علم الأمم المتحدة ، ولكن عند إجراء مباحثات الكيلو 101 يوم 11 نوفمبر أبدت إسرائيل تفسيراً مختلفاً للتفسيرات المصرية ، فبينما رأت مصر أن تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط 22 أكتوبر ، أعلنت إسرائيل أن البحث سوف يتناول الفصل بين القوات المتحاربة بينما هى فى مواقعها التى تشغلها وقتذاك ، وتم تأجيل المباحثات إلى يوم 15 يناير 1974 ، وقام كيسنجر برحلات المكوك المشهورة من 11 - 18 يناير بين أسوان وتل أبيب وأسفرت هذه المباحثات عن فك الاشتباك والفصل بين القوات على الجبهة

المصرية وهر التي تعد ميلاداً لما عرف باسم سياسة " الخطوة خطوة " وقد وقعت عند الكيلو 101 يوم 18 يناير 1974 ، ولما كانت القوات الإسرائيلية يوم 22 أكتوبر فى الضفة الغربية لقناة السويس ، فكان الاتفاقية مضت خطوة إلى الأمام ، إذ انسحبت بمقتضاها إسرائيل من أراض كانت تحتلها بالفعل يوم 22 أكتوبر 0

ومن خلال الوساطة المكوكية التي قام بها كيسنجر تمكن السادات من إبرام اتفاقيتين عسكريتين لفض الاشتباك مع إسرائيل - اتفاقية سيناء رقم 1 التي تم التوقيع عليها فى يناير 1974 والتي انسحبت القوات الإسرائيلية بمقتضاها من الضفة الشرقية لقناة السويس وقامت قوات مصرية خفيفة باحتلال شريط من الأراضى بعرض 6 ميل على طول شاطئ قناة السويس ، ثم اتفاقية سيناء 2 التي تم التوقيع عليها فى سبتمبر 1975 والتي تقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خلف ممرات متلة والجدى بسيناء ، وقد تمكنت مصر من خلال فك الاشتباك من تطهير القناة وإعادة فتحها فى يونيو 1975 والبدء فى تعمیر وإعادة بناء مدن القناة واستعادة آبار البترول بسيناء 0

مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل :

فى 9 نوفمبر 1977 فاجأ السادات العالم بإعلان عزمه على زيارة إسرائيل لافتتاح مرحلة جديدة من محاولات السلام ، وكانت الأسس التي طرحها السادات على الجانب الإسرائيلى أساساً للسلام فى خطابه فى الكنيست الإسرائيلى وهى تتمثل فى خمسة مبادئ :

- 1- إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية بعد يونية 1967 0
- 2- الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته 0
- 3- حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة 0
- 4- إنهاء حالة الحرب فى المنطقة 0
- 5- التزام جميع دول المنطقة بإدارة علاقاتها فيما بينها بما يتمشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة 0

وكان رد الفعل الإسرائيلى من خلال التصريحات والخطب التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال الزيارة مع باقى المسئولين الإسرائيليين كالتالى :

- 1- التأكيد على الحق الدينى والتاريخى والقانونى لليهود فى أرض فلسطين 0
- 2- التأكيد على مفهوم إسرائيل للسلام الذى يتضمن كافة مظاهر العلاقات الطبيعية من اعتراف دبلوماسى وتعاون اقتصادى وحدود مفتوحة 0
- 3- التأكيد على أن يتم السلام بواسطة معاهدات سلام بمفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة مع أطراف النزاع " سوريا والأردن وممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى " 0

وفى 14 ديسمبر عقد فى فندق مينا هاوس مؤتمر القاهرة الذى وصفه وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية بأنه مؤتمر غير رسمى ، وإنما تمهيداً لعقد مؤتمر يعمل على الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة ، وإنهاء حالة الحرب ، وتوقيع اتفاقية سلام تنفذ ما تضمنه قرار 242 ، على أن إسرائيل رفضت وتمسكت بمواقفها السابقة ، وأعد بيجن مشروعه لما أسماه " بالسلام " على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة لمستقبل الضفة والقطاع والقدس ، اقترح المشروع " تشكيل حكم ذاتى إدارى لسكان (يهودا والسامرة) وهو التعبير الذى تصر إسرائيل على اطلاقه على الضفة الغربية - بالإضافة إلى قطاع غزة 0

ثانياً : تمسك إسرائيل بسيادتها على يهودا والسامرة 0

ثالثاً : بالنسبة للقدس ، ضمان حرية وصول جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة لهم 0

رابعاً : بالنسبة للتسوية مع مصر ، تضمن المشروع ما يلى :

1- تجريد مناطق معينة من سيناء من السلاح ، وعدم اجتياز الجيش المصرى الممرات 0

2- بقاء المستوطنات الإسرائيلية فى أماكنها فى سيناء وتكون مرتبطة بالإدارة والقضاء الإسرائيلى 0

3- تحديد فترة انتقالية لعدد من السنين يربط خلالها الجيش الإسرائيلى وسط سيناء ، مع إبقاء مطارات وأجهزة إنذار إسرائيلية لحين انتهاء الفترة الانتقالية والانسحاب للحدود الدولية 0

4- ضمان حرية الملاحة فى مضائق تيران 0

وقد أبرم السادات اتفاقية كامب ديفيد فى 17 سبتمبر 1978 ، وبسبب الخلاف بين مصر والدول العربية ، أقدم السادات على الحل المنفرد مع إسرائيل معتبراً أن المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، التى أبرمت فى 26 مارس 1979 خطوة على طريق السلام الشامل ، مما أدى إلى انتهاء حالة الحرب التى استمرت 31 عاماً بين مصر وإسرائيل التى رحلت نهائياً عن سيناء ووفقاً لبرنامج محدد المواعيد فى مارس 1980 وفتحت الحدود ، على أن إسرائيل نظرت إلى هذه المعاهدة على اعتبار أنها بديل عن السلام الشامل وقد بنت هذه النظرة على أساس :

1- أن انسلاخ مصر عن البلاد العربية بعد المعاهدة يجعل من الصعب عليها خوض معركة تحرير ضد إسرائيل 0

2- الخلافات بين الفصائل الفلسطينية حول أسس حل القضية الفلسطينية 0

- 3- الخلاف بين الدول العربية فى الفترة الأخيرة 0
- 4- استخدام الميدان اللبناى فى تصفية حركة المقاومة الفلسطينية 0
- 5- تجريد سيناء من الطابع العسكرى 0
ونخرج من حرب أكتوبر بالنتائج التالية :
- 1- أن جانب كبير من نجاح حرب أكتوبر يرجع إلى أنها كانت حرب تحرير وطنى 0
- 2- أن حرب أكتوبر كانت حرب الشعب المصرى بكل طوائفه وطلبعته المقاتلة من رجال القوات المسلحة 0
- 3- أن حرب أكتوبر فى عقيدتها العسكرى وتخطيطها الاستراتيجى وتوقيتها وتطوير أسلحتها ووسائل المواجهة فيها كانت حرباً مصرىة سورىة خالصة فى كل شئ ، مع عدم إنكار فضل الأصدقاء من الدول العربية الذين ساندوا بقدر المستطاع عسكراً ومادياً وبترولياً 0
- 4- لقد جاء النصر نتيجة طبيعية لتوظيف العلم وإجراء حسابات دقيقة فى جميع المجالات بحيث توافرت للحرب كل شروط النجاح 0
- 5- إن حرب أكتوبر تمت من خلال مفاجأة استراتيجية أذهلت العالم كله ، وأفقدت العدو توازنه وتماسكه حيث سعت مصر طوال السنوات التى سبقت الحرب كى توفر للحرب الأرضية المناسبة فى المجتمع الدولى ، ولكى تضمن التأييد الدولى بعد أن انقضت عدة سنوات على صدور القرار رقم 242 من مجلس الأمن دون اكتراث إسرائيل بالتنفيذ والانسحاب من سيناء 0
- 6- إن انتصار حرب أكتوبر كان الشرط الذى لا غنى عنه لتحقيق السلام 0
- 7- إن انتصار أكتوبر ساهم فى تحييد عنصر التفوق الذى كانت تتمتع به إسرائيل فى بعض نوعيات السلاح والعتاد 0
- 8- إن حرب أكتوبر أتاحت لمصر والعرب لأول مرة فى تاريخ الصراع مع إسرائيل أن يتحولوا إلى موقع المبادأة والفعل سواء فى المجال العسكرى أو السياسى أو الإعلامى 0
- 9- أسهم نصر أكتوبر فى انطلاق مصر نحو السلام فتم عقد مفاوضات عسكرىة عقب إيقاف إطلاق النار فى 22 أكتوبر 1973 ثم تم عقد اتفاق كامب ديفيد 1978 ، ثم عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 وهى سارية حتى الآن 0
- 10- أن حرب أكتوبر قد حركت القضية الفلسطينية بعد أن كانت قد أصابها الجمود ، راجع القضية الفلسطينية فى كتابنا العلاقات الدولية 0
- 11- أن أول حرب ألكترونية وصاروخية وقعت فى معركة أكتوبر 1973 وثبت أن المصريين والعرب يفخرون بأنهم خاضوا هذه الحرب وانتصروا فيها ولولا تدخل الولايات

المتحدة بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل لتغير الوضع ، مع أن ما كان لدى إسرائيل في هذه الحرب من تكنولوجيا حديثة حصلت عليها من الولايات المتحدة كان سابقاً لما لدى العرب من روسيا بأشواط طويلة 0

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

1 - غير المنشورة : أ - العربية :

- 1- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم 48 ، مجلس الوزراء - قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء فى 0 1922/3/16
- 2- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة 13/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى 0 1935/4/17
- 3- محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم 6 مذكرة توفيق نسيم للملك فى 0 1923/4/17
- 4- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظر ، محفظة 3/أ ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور 0 1922
- 5- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم 5 مجالس نيابية ، انظر مواد دستور 1923 بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 0 1923

ب - الأجنبية :

1 - F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923.

2 - F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14/9/1924.

1 - المنشورة :

- 1- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، 1924 ، محضر الجلسة الأولى فى 0 1922/4/19
- 2- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية 1923 ، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 0 1924
- 3- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1924 ، المطبعة الأميرية ، 1925

0

ثانياً : المراجع :

- 1- د0 أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، 0 1967 ،
- 2- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من 1911 إلى 1924 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1972 ، غير منشورة 0
- 3- أنور السادات : البحث عن الذات - قصة حياتى ، المكتب المصرى الحديث ، 0 1979

- 4- بيتر ماتسفيلد ، ترجمة ، عبد الحميد فهمى الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 0
- 5- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية - مركز التدريب البرلمانى العربى 1995 0
- 6- طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، 1965 0
- 7- عبدالرحمن الرفاعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة 1921 إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى 23 أغسطس سنة 1927) ج 1 ، مكتبة النهضة المصرية ، ط 1 ، 1947 0
- 8- عبدالرحمن الرفاعى : فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة 1919 ، ج 1 ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، 1969 0
- 9- عبدالرحمن الرفاعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج 3 ، القاهرة 1951 0
- 10- ----- : مقدمات ثورة 23 يوليو ، دار المعارف ، ط 3 ، 1987 0
- 11- د0 عبدالسلام عبدالحليم عامر : الرأسمالية الصناعية فى مصر من التصير إلى التأميم 1957 - 1961 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1993 0
- 12- ----- : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 0
- 13- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة 1919 دراسة تحليلية تاريخية (1914 - 1919) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط 1 ، 1966 0
- 14- د0 عبدالعزيز الشناوى ، د جلال يحيى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، 1969 0
- 15- د0 عبدالعظيم رمضان : العلاقات المصرية الإسرائيلية 1948 - 1979 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1992 0
- 16- د0 على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى 1922 - 1952) القاهرة ، 1977 0
- 17- د0 فرغلى على تسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر 1937 - 1957 ، ج 2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003 0
- 18- ----- : الرأسمالية اليهودية فى مصر (وأثرها على

- 19- الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية (1897-1937، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2002 0
- 20- ----- : موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسى للطلاب 1945 - 1952 ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، اسكندرية ، 2003 0
- 21- -----: الحركة الدستورية فى مصر 1923 - 1952 ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، اسكندرية ، 2010 0
- 22- د0 محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج1 ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، 1951 0
- 23- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج5 ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1939 0
- 24- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور 1923 - 1952 ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس 1955 0
- 25- د0 محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى 1982 - 1952 ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، 1967 0
- 26- د0 محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952 - دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، 1980 0
- 27- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 0
- 28- الوقائع المصرية ، عدد 42 فى 1923/4/20 0